

Distr.: General  
2 March 2005  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ٢٠٠٤

### المحتويات

الصفحة

٥	الجزء الأول - الدورة العادية الأولى
٦	أولا - المسائل التنظيمية
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٩	ثانيا - التقييم
١٠	ثالثا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات
١١	رابعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
١٤	خامسا - البرامج القطرية والقضايا ذات الصلة
١٦	سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٨	سابعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات
٢٠	ثامنا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
	تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
٢٢	

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- عاشرا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ..... ٢٦
- حادي عشر - الإطار التمويلي المتعدد السنوات ..... ٢٧
- ثاني عشر - مسائل أخرى ..... ٣١
- الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبمشاركة برنامج الأغذية العالمي (٢٣ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)
- الجزء الثاني - الدورة السنوية ..... ٣٨
- أولا - المسائل التنظيمية ..... ٣٩
- الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ثانيا - التقرير السنوي لمدير البرنامج ..... ٣٩
- ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ..... ٤٣
- رابعا - الالتزامات بالتمويل ..... ٤٤
- خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ..... ٤٦
- سادسا - تقرير التنمية البشرية ..... ٤٧
- سابعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ..... ٤٨
- ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة ..... ٥٠
- تاسعا - التقييم ..... ٥١
- عاشرا - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ..... ٥٣
- حادي عشر - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ..... ٥٤
- الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ثاني عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ..... ٥٥
- ثالث عشر - عملية البرمجة ..... ٥٨

٥٩	.....	الزيارات الميدانية
٦٠	.....	الاقتراحات المشتركة بشأن التقارير المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات
٦١	.....	٢٠٠٥
		الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦٢	.....	٢٠٠٣
٦٥	.....	الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
٦٦	.....	البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٦٧	.....	التقييم
٦٩	.....	مسائل أخرى
٧١	.....	الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية
٧٢	.....	أولا - المسائل التنظيمية
		الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٧٣	.....	ثانيا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة
٧٥	.....	ثالثا - التعاون بين بلدان الجنوب
٧٧	.....	رابعاً - التقييم
٧٩	.....	خامساً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٨٢	.....	سادساً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٨٣	.....	سابعاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
٨٥	.....	ثامناً - الشؤون الجنسانية في البرنامج الإنمائي
		الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٨٩	.....	تاسعاً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

- عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها . . . . . ٩١
- حادي عشر - برنامج المشورة التقنية . . . . . ٩٣
- الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ثاني عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية . . . . . ٩٥
- ثالث عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . . . . . ٩٦
- رابع عشر - مسائل أخرى . . . . . ٩٨
- المرفقات**
- الأول - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠٤ . . . . . ١٠١
- الثاني - عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤ . . . . . ١٥٢

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ كانون  
الثاني/يناير ٢٠٠٤

## أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير.

٢ - وانتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠٠٤:

الرئيس: سعادة السيد عبد الله الصايدي (اليمن)

نائب الرئيس: السيدة غابرييلا تانيالا (رومانيا)

نائب الرئيس: السيد ماركو بالاريزو (بيرو)

نائب الرئيس: السيد توري كريستيانسن (الدانمرك)

نائب الرئيس: السيد فيلكس مبايو (الكامبيرون)

٣ - وبعد انتخاب الرئيس الجديد، أدلى ببيان استهلاكي يرد في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت على العنوان: [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

٤ - وخلال الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطه عمل دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ (DP/2004//L.1 و Corr.1) بصيغتهما المعدلة شفويا، وخطه عمله السنوية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/CRP.1). وأقر المجلس التنفيذي أيضا التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/1).

٥ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣ في الوثيقة DP/2004/2، أما المقررات المتخذة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ فتد في الوثيقة DP/2004/15، التي يمكن الاطلاع عليها في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت على العنوان: [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

٦ - ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ١٥/٢٠٠٤ على الجدول الزمني التالي لدورتيه المقبلتين في عام ٢٠٠٤:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤: من ١٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

(جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤: من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٧ - وفيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، قام مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية بإبلاغ الوفود بأن التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠٣ سيقدّم معلومات إجمالية تحليلية عن النتائج والإنجازات التي حققتها البرامج، وسيركز على الوضع النهائي لخطط عمل مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٨ - وأضاف قائلاً إنه بناء على طلب المجلس التنفيذي، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بتزويد المجلس بمقترحات مشتركة بشأن هيكل متسق لتقديم التقارير لغرض إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، وهو الهيكل الذي سيحدد نمط تقديم التقارير في المستقبل حال موافقة المجلس عليه.

### البيان الذي أدلى به مدير البرنامج

٩ - استهل مدير البرنامج بيانه أمام المجلس التنفيذي بالإشادة بذكرى الموظفين الذين وافقهم المنية وهم في خدمة البرنامج، وأعاد تأكيد التزامه باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الموظفين في الميدان.

١٠ - وطلبت الوفود أن توفر لها في الدورات المقبلة بصورة مسبقة نسخة مطبوعة من بيان مدير البرنامج أمام المجلس التنفيذي. مما يتيح إجراء مداولات أشد تركيزاً.

١١ - وأثنت الوفود على مدير البرنامج لبيانه الاستهلاكي الذي اتسم بالإيجاز والوضوح، والذي حدد بطلاقة التحديات الرئيسية التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات المقبلة. وشعرت الوفود بالتشجيع بوجه خاص بما وصفته بالاستراتيجية والتنبؤ اللذين يمان عن عمق الرؤية فيما يتعلق بعمل البرنامج على مدى العقد المقبل حتى الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥.

١٢ - وأعربت الوفود عن اتفاقها في الرأي مع مدير البرنامج فيما يتعلق بالتركيز على عدد من المجالات الرئيسية اللازمة لضمان استمرار وتعزيز ملاءمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيئة دولية سريعة التطور. وتشمل هذه المجالات تعزيز العلاقة المتآزرة بين ورقات استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية؛ ووضع تحديد واضح لخطوط إنتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تنمية القدرات؛ والتعامل مع البلدان التي تواجه أزمات والبلدان في حالات ما بعد الصراع؛ والمشاركة مع القطاع الخاص في تحقيق الأهداف

الإغاثية للألفية؛ وتعزيز أدوار وقدرات نظام المنسق المقيم. وأضافت هذه الوفود أن النجاح في تنمية القدرات يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببرنامج التبسيط والمواءمة.

١٣ - ورأت وفود كثيرة أن مدير البرنامج حدد على نحو صحيح الأهداف الإغاثية للألفية بوصفها أحد مجالات التركيز الحاسمة لبرنامج الأمم المتحدة الإغاثي، وكررت الدعوة إلى تعزيز الجهود المبذولة لبلوغ أهداف عام ٢٠١٥. ودعت إلى مواصلة العمل في إقامة شراكات مع القطاع الخاص، قائلة إن لبرنامج الأمم المتحدة الإغاثي دوراً فريداً كجهة للربط الشبكي والاتصال والتنسيق في مجال الأنشطة الإغاثية.

١٤ - وشددت الوفود أيضاً على الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإغاثية للألفية والأهداف الإغاثية الأخرى المتفق عليها دولياً. وشددت على أهمية إدراج بند في جدول أعمال الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي بشأن تنفيذ توافق آراء مونتييري، وأكدت أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإغاثي أن يساهم في تقييم التقدم المحرز في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في الجمعية العامة.

١٥ - وأبرزت الوفود التحديات التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإغاثي، ودعته إلى توخي اليقظة في رصدها. وفي سياق الجهود المبذولة، على سبيل المثال، لاتباع نهج إقليمي، ينبغي للبرنامج أن يتجنب وضع نهج جديدة في مختلف المناطق. ولدى النظر في تحويل بعض البلدان من وضع الحصول على المساعدة من أجل الإغاثة إلى المساعدة من أجل التنمية، ينبغي للبرنامج أن يضع برامج أوثق صلة بالمرحلة الانتقالية. وأعربت بعض الوفود عن ضرورة قيام البرنامج بمواصلة الجهود المتصلة بتعبئة الموارد من أجل البلدان التي تواجه أزمات، ومواصلة عمليات تقييم الاحتياجات وعقد المؤتمرات الخاصة بها.

١٦ - وأحاطت الوفود علماً بالجهود المتواصلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإغاثي لتبسيط ومواءمة نظام المنسق المقيم، وأثنى كثير منها على ما يتمتع به ممثلو البرنامج لديها من مكانة ممتازة فيما يتعلق بأنشطة الاتصال والتفكير الخلاق والتفاعل العملي داخل بلدانهم.

١٧ - وردا على هذه التعليقات، طمأن مدير البرنامج المجلس التنفيذي إلى أن الجهود التي يبذلها البرنامج في سبيل الأخذ بنهج إقليمي لن تضر بالإدارة المركزية. وشدد على أن الجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإغاثية هي من القضايا المستمرة والحاسمة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإغاثي ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقال إنه يسلم بالحاجة إلى تعزيز العمل الإيجابي للبرنامج في مجالات أوسع نطاقاً استناداً إلى خطوط إنتاجه، ولاحظ أن عهد الأخذ "بنهج جزئي" إزاء التنمية قد انقضى.



## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### ثانياً - التقييم

١٨ - وجهت الوفود الشكر إلى مدير مكتب التقييم للعرض الذي قدمه بشأن هذا البند، وإلى مدير البرنامج المعاون للعرض الذي قدمه بشأن رد الإدارة على تقارير تقييم الأهداف الإنمائية للألفية (DP/2004/3).

١٩ - ورحبت الوفود بالتقرير باعتباره حافزا على إدخال التحسينات وتبعية التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ورأت أنه ينبغي اتخاذ نهج عملي حيث أن الدول تتباين في مواردها وفي قدراتها على إعداد التقارير. وأعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى تجنب الازدواجية، ودعت إلى إيجاد رابطة أقوى بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وكان هناك طلب بأن يقدم البرنامج الإنمائي تقريرا إلى الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه بشأن سبل تحسين الإحصاءات، وأن يقدم مقترحات بشأن القيام باستجابات إدارية أقوى في المستقبل. واستفسر أحد الوفود عن السبب في احتواء التقرير على قدر ضئيل من المعلومات عن القضايا الجنسانية، واقترح وضع شكل موحد للإبلاغ عن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية. وأكد وفد آخر على ضرورة التزام الحيطنة لدى مناقشة الهدف ٨ نظرا لاختلاف نظرة البلدان إلى أهدافه ومقاصده.

٢٠ - وأكد مدير مكتب التقييم، ومدير البرنامج المعاون، ورئيس الفريق المعني بالفقر بمكتب سياسات التنمية، أكدوا للوفود أن البرنامج الإنمائي يبذل جهدا شاقا من أجل مواءمة ورقات استراتيجيات الحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه تم إنشاء لجنة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية تقوم بانتظام بإبلاغ الأمين العام بشأن آخر التطورات في هذا الشأن. وأكدوا أن البرنامج الإنمائي يعطي أولوية عليا لزيادة الوعي بهذه الأهداف في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بالنسبة للمنسقين المقيمين، من أجل ضمان الدخول بهذه الأهداف إلى طور التنفيذ على المستوى القطري.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٤ بشأن رد الإدارة على تقارير تقييم الأهداف الإنمائية للألفية.

## ثالثاً - الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٢٢ - شكرت الوفود مدير البرنامج المعاون على العرض التفصيلي الدقيق الذي قدمه إلى المجلس التنفيذي عن المقترحات بشأن تقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/2004/4). وأكد عدد من الوفود على أهمية الإطار التمويلي المتعدد السنوات كإطار موحد للأداء، وأعربوا عن تأييدهم لما يعتزم المجلس القيام به من الاستعانة بهذا الإطار في التخطيط الاستراتيجي والمراقبة في البرنامج الإنمائي. وأعرب عن رأي مفاده أن المقترحات المتعلقة بتقديم التقارير ينبغي أن ينظر إليها في إطار هذا السياق العام.

٢٣ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها القوي للمقترحات المتعلقة بتقديم التقارير، وعلقت على المنهجيات المتطورة و "القاطعة" التي استخدمت في إعداد المقترحات بغرض التركيز على العناصر الأساسية اللازمة من أجل المراقبة الفعالة من جانب المجلس التنفيذي على الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وحث عدد من الوفود الصناديق المرتبطة بالبرنامج الإنمائي، وبخاصة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، على النظر في المنهجيات التي يتبناها البرنامج الإنمائي، ومحاولة المواءمة بين النهج قدر الإمكان. والتمس البعض معلومات عن الروابط بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في حين رأى آخرون أنه سيكون من المفيد تقديم المزيد من الإيضاح عن الفرق بين النواتج والمدخلات.

٢٤ - وسلمت وفود عديدة بأنه ينبغي النظر إلى المقترحات المتعلقة بتقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات باعتبارها 'عملية مستمرة' في سياق النهج العام المحدد في المقترحات. والأمر متروك للبرنامج الإنمائي لكي يضع النقاط المرجعية والمؤشرات التفصيلية لوضع هذا النهج موضع التنفيذ، على ألا تغيب عن البال ضرورة وضع إطار يتسم بالمرونة الكافية على نحو يكفل التكيف مع البيئة الإنمائية الدائبة التغيير. وضمن التعليقات المحددة التي أبدت كانت هناك دعوة إلى عدم التضحية بتوفير المعلومات الموضوعية الكافية نتيجة للجهود المبذولة للحفاظ على الإيجاز والوضوح في تقديم التقارير. وأشارت الوفود إلى الطابع المفاهيمي المتطور والتقني لمنهجية تقديم التقارير، ودعت مع ذلك إلى التزام الحيطه من أن يؤدي ذلك إلى وضع أعباء إضافية تتعلق بتقديم التقارير على كاهل المكاتب القطرية والنظراء الوطنيين. وردا على ذلك، كرر مدير البرنامج المعاون التأكيد على أن التبسيط وسهولة التنفيذ ستكون لهما الأهمية المطلقة في هذا الصدد. وأبدى عدد من الوفود اهتماما بالاشتراك في المشاورات، على أساس رسمي، مع سير هذه العملية قدما.

- ٢٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتمييز الذي تضمنه التقرير بين مفهومي الفعالية التنظيمية والفعالية الإنمائية. وفي هذا الصدد، طلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل قياس أثر أنشطة البرمجة التي يضطلع بها على المستوى القطري في الأجل الطويل.
- ٢٦ - وطلبت بعض الوفود تقديم إيضاح بشأن إلغاء التقرير المستقل المقدم إلى المجلس التنفيذي عن الصناديق الاستثمارية المواضيعية، بالنظر إلى ما رأته هذه الوفود من أهمية لهذا التقرير. وطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يكفل حصول المجلس على المعلومات الكافية، كما ونوعاً، بشأن الصناديق الاستثمارية المواضيعية.
- ٢٧ - وطلبت بعض الوفود تزويد المجلس التنفيذي في دورته السنوية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بمخطط، أو "نموذج"، للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وأعربت أيضاً عن أملها في أن يتضمن التقرير المقبل الذي يركز على النتائج، لعام ٢٠٠٥، مزيداً من المعلومات عما يضطلع به البرنامج الإنمائي من أعمال من أجل تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وطلب أيضاً أن يتضمن التقرير الذي يركز على النتائج رداً من الإدارة على القضايا التي يثيرها البرنامج الإنمائي في تلك الوثيقة.
- ٢٨ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها عموماً للنهج التشاركي والتشاورى الذي اتبعه البرنامج الإنمائي في وضع تلك المقترحات، وبخاصة ما تعكسه من شواغل لدى أعضاء المجلس التنفيذي. وأعرب عن الأمل والرجاء في استمرار العملية على نفس المنوال في المستقبل.
- ٢٩ - وأحاط مدير البرنامج المعاون علماً بالتعليقات الإيجابية على المقترحات المتعلقة بتقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأقر بضرورة الموازنة بين مختلف وثائق الإطار التمويلي، وربط الإطار بالأهداف الإنمائية للألفية.
- ٣٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠٠٤ عن المقترحات بشأن تقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

## رابعاً - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

- ٣١ - أثنت الوفود على المديرية التنفيذية لبيانها المتسق والغني بالمعلومات الذي عرضت فيه إطار التمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2004/5)، والتقرير عن التقدم المحرز والثغرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2004/CRP.3).

٣٢ - وأعربت الوفود عن تأييدها للعمل الراسخ الذي يضطلع به الصندوق، ولاحظت الصلة بين جهوده الجارية، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار التأكيد على ملكية البلدان للبرامج، أشير إلى أن البرامج المتصلة بنوع الجنس لا ينبغي تقديمها إلا بناء على طلب البلدان.

٣٣ - وأعادت الوفود تأكيد الدور المركزي للمرأة في الأنشطة الإنمائية، وشددت على أن أي سياسة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة دون مراعاة للبعد الجنساني سيكون مآلها الفشل. وأكد أحد الوفود على الدور الذي لا مثيل له والذي يقوم به الصندوق في مجال الدعوة، مضيفاً أن الدعوة، مع ذلك، لا تغني عن قيام الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بتعميم المنظور الجنساني في كافة الأنشطة الرئيسية. وطلب أحد الوفود معلومات أخرى عن الكيفية التي يعتزم الصندوق اتباعها لتعزيز دوره كعامل حفاز في المستقبل. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كانت المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة تسعى بانتظام إلى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الصندوق أم أن هذه الخدمات في حاجة إلى الترويج لها.

٣٤ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها التام لمجالات تركيز عمل الصندوق على النحو المحدد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ودعت بلدان كثيرة، سواء من البلدان المانحة أو بلدان البرنامج الإنمائي، إلى مواصلة دعم الصندوق عن طريق تزويده بالموارد اللازمة له للاضطلاع بأعماله. وطلب أحد الوفود تحقيق توازن أفضل بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية)، بينما رأى أحد الوفود على الأقل أن مجالات التركيز عامة بعض الشيء، وطلب من البرنامج الإنمائي جعلها أكثر تحديداً.

٣٥ - بيد أن وفوداً كثيرة شددت على أن الموارد وحدها لن تحقق النتائج المرجوة. وأكدت هذه الوفود على أنه ينبغي لجميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة أن تنسق جهودها لضمان تنفيذ البرامج المتصلة بقضايا الجنسين، على أن تخضع كل وكالة للمساءلة بصورة فردية.

٣٦ - وشددت الوفود على ضرورة قيام الصندوق بتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات الوطنية في مجال القضايا المتصلة بالجنسين، وبخاصة على المستوى التشريعي. وذكر أحد الوفود أن مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية الموجودة في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة تتطلب أيضاً مزيداً من المعارف والتدريب في مجال القدرات لكي توفر المشورة المناسبة.

٣٧ - ودعا عدد من الوفود إلى أن يقوم الصندوق بتوسيع نطاق شراكاته مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لغرض توسيع نطاق تغطية الأنشطة التي يقوم بها ونطاق قاعدة تمويله. واعتبر اثنان من الوفود أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو وكالة 'للحاضر والمستقبل'، وينبغي له أن يواصل أعماله للتأثير بصورة إيجابية على حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني على الصعيد العالمي.

٣٨ - ورأت بعض الوفود أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يركز بمزيد من الاهتمام في الدورات المقبلة على القضايا المتصلة بالجنسين. وحثوا الصندوق على زيادة التعريف بتقاريره، كما حدث بالنسبة لتقرير "المرأة والحرب والسلام"، وطلبوا مزيداً من الإيضاحات حول الطريقة التي ينشر بها الصندوق معارفه في أرجاء منظومة الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أن تحسين تقديم التقارير بصورة منتظمة من شأنه أن يساعد على ضمان استقرار التبرعات من البلدان المانحة.

٣٩ - وأشار أحد الوفود إلى أن الصندوق يستمد ولايته من المجلس التنفيذي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة. وأكد على أن السعي إلى إشراك مجلس الأمن في أنشطة الصندوق لن يكون، في ضوء ذلك، بالأمر المناسب. وعلى الرغم من ذلك، يرى الوفد بضرورة تعزيز الدور الذي يقوم به الصندوق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - وطلب أحد الوفود مزيداً من الإيضاحات حول كيفية رصد الصندوق لأنشطته البرنامجية على المستوى الميداني لضمان تنفيذها وتحقيق نتائج إيجابية لها.

٤١ - وأكدت الوفود أيضاً على أهمية إدماج القضايا الجنسانية في جداول أعمال مفاوضات السلام، وعمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، مشيرة إلى الدور النموذجي الذي اضطلع به الصندوق في أفغانستان وعن طريق الصندوق الاستثماري للأمن الإنساني.

٤٢ - وردا على هذه التعليقات، شكرت المديرية التنفيذية المجلس على ما يقدمه من دعم وتوجيه، وأكدت أن الصندوق سيواصل تركيزه على إقامة الشراكات الاستراتيجية والفعالة في المجالات التي يحظى فيها بميزة نسبية. وأكدت أيضاً على ما يقوم به الصندوق من دور ابتكاري وحفاز مما سيساعد على مواصلة تدعيم الأسس التي يقوم عليها تمكين المرأة. وسلمت أيضاً بأنه لا بد من تنمية الشراكات، بما فيها الشراكات مع القطاع الخاص، بما يؤدي إلى توسيع قاعدة الموارد.

٤٣ - وتناولت المديرية التنفيذية أيضاً دور الرجال وتزايد مشاركتهم الريادية في الدفع قدماً بأعمال الصندوق. وتحدثت عن المرأة والحروب، والجهود التي يبذلها الصندوق لوضع

المعارف المتعلقة بالمرأة في مكان الصدارة، ولا سيما لدى صياغة خطط السلام. واختتمت المديرية التنفيذية بيانها بالقول بأن الصندوق يعمل من أجل وضع جدول أعمال يهدف إلى تحقيق التحول.

٤٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٠/٢٠٠٤ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

## خامسا - البرامج القطرية والقضايا ذات الصلة

٤٥ - عرض الرئيس البند المتعلق بالبرامج القطرية، فأعاد التأكيد على أن البرنامج القطري، وفقا للمقرر ١١/٢٠٠١، يتم إقراره في كل دورة من الدورات العادية الأولى التي تعقد في شهر كانون الثاني/يناير على أساس عدم الاعتراض وبدون عرضه أو إخضاعه للنقاش، ما لم يقم خمسة أعضاء من أعضاء المكتب بإبلاغ الأمانة خطيا قبل الاجتماع أنهم يودون عرض برنامج قطري معين على المجلس التنفيذي.

٤٦ - وأقر المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، البرامج القطرية للاتحاد الروسي وإكوادور وباكستان وبنن وبولندا وتايلند وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وسيراليون وكرواتيا وكينيا وليتوانيا والنيجر.

٤٧ - ووفقا للممارسة المعتادة، أحاط المجلس علما بتمديد إطار التعاون القطري الثاني لكل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا لمدة سنة واحدة، وبالتحديد الأول لإطار التعاون دون الإقليمي لبلدان منظمة دول منطقة شرق البحر الكاريبي وبربادوس، التي أقرها مدير البرنامج. كما أقر المجلس تمديد إطار التعاون القطري الثاني لغيانا لمدة سنتين والإطار الثاني من أطر التعاون التقني بين البلدان النامية لسنة واحدة.

### جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤٨ - بالنسبة لتمديد إطار من أطر التعاون القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، طلبت ثلاثة وفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على أن تكون الترتيبات التي يتخذها في مجال الرصد وافية بحيث يتعذر استخدام الموارد لأي أغراض أخرى لا تتوخاها المشاريع. وأعرب أحد الوفود عن أسفه لعدم تضمن البرنامج أي رصد لحقوق الإنسان. كما طلبت وفود إبقاء المجلس التنفيذي على علم بالترتيبات التي تتخذ لرصد المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٤٩ - ورد مدير البرنامج المساعد، مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، على تعليقات الوفود على طلب تمديد إطار التعاون القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستيضاحاتها بشأنه. فأعلن أن نظام الرصد التابع للبرنامج الإنمائي بدأ يعمل بالفعل وأن التدابير تتخذ لتعزيزه. فبالنسبة لفترة تمديد البرنامج، ينفذ تدبير رئيسي ألا وهو أن جميع المقترحات المتعلقة بمشاريع سيجري فحصها وإقرارها في المقر في نيويورك. كما أكد للوفود أن الأموال المخصصة للبرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي تستخدم حصراً للاضطلاع بعمليات إنسانية وإنمائية، ضمن حدود إطار التعاون القطري الذي تم إقراره لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأكد للوفود أن البرنامج الإنمائي يأخذ رصد أنشطة إطار التعاون التقني في هذا البلد ببالغ الجدية.

### بعثة التقييم في ميانمار

٥٠ - أحاط المجلس التنفيذي علماً ببيان مدير البرنامج المساعد، مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، الممثل المقيم، الذي عرض فيه مذكرة من مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2004/8). وسلطت هذه المذكرة الضوء على التحديات الاستراتيجية الرئيسية والتوصيات التي حددتها البعثة المستقلة التي زارت ميانمار في عام ٢٠٠٣ لتقييم مبادرة التنمية البشرية.

٥١ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في محدودية نطاق الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في ميانمار. فمع أن مشاريع مبادرة التنمية البشرية لا تزال تُحدث في الوقت الحاضر أثراً إيجابياً في حياة أكثر الشرائح استضعافاً ومعاناة في البلد، لم تتجاوز نسبة السكان الذين تمكن البرنامج الإنمائي من بلوغهم، بفعل موارده المحدودة، زهاء ٣ في المائة. ودعا الممثل المقيم إلى توسيع رقعة أنشطة مبادرة التنمية البشرية جغرافياً، جنباً إلى جنب مع تهيئة بيئة سياسية مؤاتية وتقديم المجتمع الدولي المساعدات لتلبية احتياجات الفقراء الشديدة في البلد.

٥٢ - وأعربت الوفود عن ارتياحها لمواصلة تنفيذ البرنامج الإنمائي أنشطته في ميانمار بما يتفق تماماً مع المهام الموكلة إلى كل من مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي على التوالي. وأعربت عن تقديرها للبرنامج الإنمائي على ما يضطلع به من أنشطة في مجال مبادرة التنمية البشرية وأقرت بضرورة زيادة التعاون الدولي وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية التي ينبغي أن توازيها موارد إضافية. وفي هذا الصدد، أعادت وفود التأكيد على تأييدها لإطار الاستراتيجي الذي اقترحه الأمم المتحدة لزيادة المساعدات الإنسانية والذي يوضع في صيغته النهائية حالياً، وعلى اهتمامها به.

٥٣ - وفي حين نوهت بعض الوفود بالمعايير التي يعتمدها البرنامج الإنمائي لتقديم مساعداته، فإنها أقرت أيضا بأهمية التوصية التي قدمتها بعثة التقييم والتي مؤداها أن البرنامج الإنمائي، في مركز يهيئ له على نحو أفضل العمل على إيجاد بيئة سياسية تدعم التنمية التي تصب في مصلحة الفقراء. وفي هذا الصدد، ذكرت هذه الوفود أن من شأن هذه البيئة أن توفر أساسا سليما يستند إليه لإدامة أنشطة مبادرة التنمية البشرية التي تنفذ حاليا، بما فيها تقديم القروض الصغيرة والدراسات الاستقصائية والتقييمات الشاملة للفقير التي تُعد حاليا في إطار المرحلة الرابعة من مراحل مبادرة التنمية البشرية.

٥٤ - ولاحظ وفدان، أن الفقرة ٤ من مشروع المقرر ينبغي أن تتضمن عبارة "وتنفيذ" بعد لفظة "مراعاة"، وتعديل النص وفقا لذلك بحيث يعكس بدقة النقاشات التي دارت بين الوفود. غير أن وفدا آخر اعترض على إدخال أي تعديل بحجة أن الوفود قد سبق أن اتفقت على النص النهائي الذي قُدم إلى مجلس الإدارة بكامل هيئته. وأخيرا، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر، آخذا في الاعتبار تعليقات الوفود الثلاثة.

٥٥ - وأعرب أحد الوفود عن ضرورة توخي الحذر إزاء استحداث إطار قانوني وتنظيمي لدعم الفقراء، وارتأى أنه من الأفضل القيام بذلك بطريقة تتواءم مع خريطة الطريق التي تضعها الحكومة. كما أعربت بعض الوفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها الممثل المقيم لتعزيز الحوار مع المجتمع الدولي. وأثنت على آلية الفريق المواضيعي الموسع الذي شكّل لمعالجة مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد. وشجعت البرنامج الإنمائي على استكشاف نماذج مماثلة يتم اعتمادها لتوسيع نطاق المساعدة في مجالات أخرى.

٥٦ - وأخيرا، وعلى النحو المشار إليه في بيان مدير البرنامج المساعد، أحاطت الوفود علما بأن الأنشطة التنفيذية لن تنتهي في عام ٢٠٠٤ على النحو المتوخى أصلا في مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٢٠٠١، بل في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وذلك بسبب التأخر الذي تعذر تفاديه في بدء مشاريع المرحلة الرابعة من مبادرة التنمية البشرية.

٥٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٤ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار.

## سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٨ - وجهت الوفود شكرها إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على عرضه التقريرين المتعلقين بتنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٣ (DP/2004/6) وتنفيذ عملية التغيير لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2004/7). وأعربت من جديد عن دعمها



للجهود التي يبذلها هذا المكتب لإدارة التغيير وعن تقديرها لما يتحلى به من روح جديدة تقوم على المبادرة.

٥٩ - ورحبت الوفود بالأداء المالي الإيجابي للمكتب في عام ٢٠٠٣، ولاحظت بعين الرضا أن المكتب يرحل إلى عام ٢٠٠٤ رصيذا تشغيليا يبلغ ١٦,٦ مليون دولار. كما رحبت بعملية إعادة تنظيم العمليات التي يقوم بها المكتب وجعلها لا مركزية، وبالمكاسب المتوقع حنيها من نظام تخطيط الموارد - نظام أطلس (Atlas) - والإنشاء المرتقب لوظيفة مدير خدمات الدعم من الرتبة مد - ٢، وذلك على النحو الذي أقرته لجنة التنسيق الإداري.

٦٠ - وأعربت وفود عديدة عن تفاؤلها الحذر بمستقبل المكتب غير أنها أبدت رغبتها في مواصلة الحوار بشأن توسيع نطاق المهام التجارية الموكلة إليه. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها إقامة علاقة مباشرة بين المكتب والمصارف الإقليمية، على الرغم من تساؤل أحد الوفود عن مدى إيجابيات هذا الأمر وسلبياته. وأعرب أحد الوفود عن تحفظاته إزاء عمل المكتب مباشرة مع الحكومات.

٦١ - وطلبت عدة وفود تزويدها في الدورة السنوية التي سيعقدها المجلس التنفيذي في شهر حزيران/يونيه بآخر البيانات المالية وتقديرات الميزانية. وطلب أحد الوفود من المكتب بيان المهام الموسعة الموكلة إليه وإيضاح الطرائق التي ستتبع لإنشاء آلية جديدة لتحديد التكاليف، وعرض ما يتعلق بها من مقترحات تكفل تحصيل تكاليف تنفيذ المشروع بكاملها ووصف هيكلية المكتب التنظيمية الجديدة وتقديم معلومات إضافية عن دور مدير خدمات الدعم الذي اقترح إنشاء وظيفة جديدة له.

٦٢ - ورد المدير التنفيذي على بعض التساؤلات التي أثيرت أثناء المداولات. فشدد بشكل خاص على ضرورة إعادة النظر بالحفاظات المالية بشكل مكثف وكسب العقود التجارية السريع وتشكيل فريق إداري جديد وكمّ الموارد الكبير المطلوب لتنفيذ عملية التغيير، خاصة ما يتعلق منها بنقل الموظفين إلى إدارات أخرى وإعداد بيانات بمؤهلاتهم وخبراتهم. وأشار إلى أن المكتب، علاوة على الخدمات الاعتيادية التي يقدمها، يفيد من حالات الأزمات إذ أنها تزوده أيضا بفرصة تقديم الخدمات وعليه تشكل هذه الحالات فرصا لتوليد الإيرادات. وفي ما يتعلق بالموظفين، أكد المدير التنفيذي للمجلس أن المكتب يبذل ما في وسعه ليكون شفافا ويساعد الموظفين في مرحلة الانتقال ومعاملتهم باحترام.

٦٣ - وأنهى كلمته مؤكدا للمجلس أنه ستلبي جميع الطلبات على المزيد من المعلومات في الدورة السنوية. وعرض توقعاته الواضحة بالنسبة لأداء المكتب في عام ٢٠٠٤ وسرد التقارير التي سيقدمها إلى المجلس في دورته السنوية التي ستعقد في شهر حزيران/يونيه، بما في ذلك

تفاصيل الهيكلية التنظيمية الجديدة وموقع الوحدات الوظيفية. ورحب أيضا بالفكرة التي اقترحها أحد الوفود المتمثلة بتخصيص مناقشة منفصلة بشأن المكتب في دورات المجلس القادمة.

٦٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٤ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

### سابعاً - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

#### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٥ - ووجهت الوفود الشكر للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على تقديمه معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن الأنشطة الحالية استناداً إلى توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك إنشاء فريق استراتيجي استشاري لحياسة الأعمال لوضع استراتيجية متوسطة الأجل لأعمال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وفريق استراتيجي استشاري لمعالجة قضايا استرداد التكاليف وتحسين المنهجية لنظام يتسم بقدر أكبر من الشفافية لحساب تكلفة الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأحاطوا علماً أيضاً بتنفيذ النظام المتكامل القائم على الإنترنت لتخطيط موارد المؤسسات (Peoplesoft) وفرص تحسين الرقابة والفعالية في مجال إدارة الموارد، وأدوات أفضل لمتابعة المشاريع وتحسين قدرات الإبلاغ.

٦٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمتابعة التقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠١-٢٠٠٢ (DP/2004/10).

#### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٧ - الوفود وجهت الشكر لمدير البرنامج المساعد على تقديمه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/2004/11). وأكد أحد الوفود، بالنيابة عن عدد من الوفود، على أهمية اتخاذ إجراءات كافية وملائمة من حيث الوقت لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وطلب الوفد تقديم إيضاحات بشأن عدد من التوصيات المتعلقة بشأن حالة اتفاقات مستوى الخدمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع فضلا عن اتفاقات مستوى الخدمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لخدمات الدعم المركزية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه المنظمات؛ ووضع استراتيجية لمنع الاحتيال؛ واستكمال دراسة التكاليف للنظام الطبي بعد نهاية الخدمة. وارتأى أحد الوفود أنه ينبغي أن تركز التقارير على التوصيات الأكثر أهمية.

٦٨ - وردا على هذه التعليقات، أكد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب التنظيم، من جديد للوفود بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يولي أولوية عليا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وقال إن المنظمة اعتمدت نظام تخطيط موارد المؤسسات، وقال مفسرا، إن ذلك تم بصورة جزئية لتمكين المنظمة من الحصول على معلومات أفضل وملائمة من حيث الوقت استجابة لطلبات مجلس مراجعي الحسابات. وأكد بأن النكسات في تنفيذ التوصيات هي بصورة أساسية مسألة تتعلق بتوقيت التقارير المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني، ولا تعزى إلى عدم مراقبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد بأن المنظمات قد وقعت بالفعل على اتفاق مستوى الخدمة وأن البنود المعلقة المتبقية هي بنود معقدة تنطوي على مبادرات مشتركة بين الوكالات وتتطلب بذل المزيد من الجهود أكثر مما كان متوخى لها أصلا.

٦٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٤ بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٠ - قدمت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، (لشؤون الإدارة) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون متابعة لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2004/1).

٧١ - وأكدت الوفود على أهمية الإسراع في متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات كما أكدت على ضرورة تقديم حسابات كاملة عن الأموال التي يقدمها المانحون والتي استخدمت لأغراض محددة مقصودة. وتساءلت الوفود عما إذا كانت اتفاقات مستوى الخدمة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أبرمت وسألت عن حالة خطة منع الاحتيال.

٧٢ - وأكدت نائبة المديرية التنفيذية (شؤون الإدارة) على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يأخذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بجدية بالغة، بما في ذلك متابعة تنفيذها مع

المكاتب القطرية. وقالت إن التركيز قد انصب على المساءلة التي تعد مكونا رئيسيا لممارسة تحول الصندوق والأولويات السنوية للمنظمة. وأشارت إلى أنه جرى التوقيع على جميع اتفاقات الخدمة التي كانت معلقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وركزت مديرة شعبة خدمات الرقابة، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن الجهود المشتركة بين الوكالات والرامية إلى وضع استراتيجية لمنع الاحتيال تعد ممارسة معقدة ومن المتوقع أن تكتمل بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٤. وأبلغت المجلس التنفيذي أيضا بأن الإجراءات المتصلة بغالبية توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد اكتملت أو أنها على وشك أن تكتمل.

٧٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٤ بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

## ثامنا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٤ - أعربت الوفود عن الشكر لمدير البرنامج المساعد على عرضه لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2004/4-DP/2004/12). وأثنت على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديمه تقريرا واضحا وموجزا، مع التأكيد على ضرورة إعداد المزيد من التحليل الدقيقة جدا. وتساءل أحد الوفود عن عدم إدراج جزء في التقرير عن التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية.

٧٥ - وبصدد التأكيد على أهمية ضمان وجود قاعدة موارد قوية، أساسية وغير أساسية، على حد سواء، أعربت الوفود عن القلق إزاء زيادة الأموال (غير الأساسية) الأخرى بدرجة أسرع من زيادة الأموال العادية (الأساسية)، وطلبت تأكيدات تفيد بعدم وجود مشاكل بصدد هذه الحالة. وطلبت تقديم إيضاحات تتعلق بالزيادة التي حدثت في تذبذبات العملات المحلية، وتساءلت عما إذا كان ذلك نتيجة للتضخم أم لعوامل أخرى. وسألت أيضا عما إذا كانت نسبة الـ ٣٨ في المائة من الموارد الأساسية المخصصة لتخفيف حدة الفقر ستظل كما هي في المستقبل.

٧٦ - وتساءل أحد الوفود قائلا إن متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمؤتمرات الدولية تقتصر فيما يبدو على الأهداف الإنمائية للألفية، وتساءل عما إذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية تشمل بالفعل كامل نطاق القضايا التي أثرت في تلك المؤتمرات التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد وفد آخر على أهمية الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة لأقل البلدان

نموا، وأضاف قائلاً بأن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية لبرامج تنظيم الأسرة وبصفة خاصة لبرامج الصحة الإنجابية.

٧٧ - وتساءلت بعض الوفود، عما إذا كان بمستطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل العمل بقوة لتحقيق التوافق مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر ويواصل تعزيز عمل المنسق المقيم فيما بين منظمات الأمم المتحدة. وأكد أحد الوفود على أهمية تحقيق التبسيط والاتساق في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠٤. وحثت هذه الوفود منظمات الأمم المتحدة على الاضطلاع بدفعة مالية قوية لمساندة الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لضمان تحقيق المزيد من الإصلاحات.

٧٨ - وطلب أحد الوفود تقديم المزيد من الإيضاحات بشأن المكتب المسؤول عن تقييم الإدارة على أساس النتائج ضمن مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما هو عدد مرات إعداد التقييمات، وهل أجريت تقييمات في جميع البلدان التي يعمل فيها البرنامج، وهل تربت نتائج على الموارد أم لا.

٧٩ - وردا على هذه التساؤلات، قدم مدير البرنامج المعاون استعراضا لحالة الموارد. وفيما يتعلق بنفقات البرنامج، قال إنه بالرغم من انخفاض الموارد الأساسية عن الهدف المحدد للإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٣، إلا أن التمويل لم يتقلص في الحقيقة. وأشار أيضا إلى مكثبين تابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولين عن تقييم الإدارة على أساس النتائج وهما: مكتب التنظيم للعمليات المالية وفريق دعم العمليات للبرمجة. وفيما يتعلق بتبسيط واتساق جدول الأعمال، ذكر أن المنظمة ملتزمة بقوة بإحراز تقدم هام في هذا المجال. وأكد أيضا للوفود أن علاقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مؤسسات بريتون وودز قوية ومتنامية.

٨٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٤ بشأن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨١ - عرض نائب المدير التنفيذية (لشؤون البرنامج) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2004/5-DP/FPA/2004/2).

٨٢ - وأكدت الوفود على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بحاجة إلى المزيد من الموارد الأساسية لمساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالوا إن هناك حاجة

إلى تمويل إضافي بصفة خاصة لبرامج الصحة الإنجابية. ورحبت بالجهود المبذولة لتبسيط واتساق البرنامج والإجراءات التشغيلية، بما في ذلك إصدار مذكرة إرشادية منقحة بشأن البرمجة المشتركة. وأثنت على الأعمال التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بصدد توحيد المنظور الجنساني، بما في ذلك مشاركة الذكور، فضلاً عن اتباع نهج يتصف بالحساسية من الناحية الثقافية تجاه البرمجة. واقترح أحد الوفود زيادة وتعزيز الإدارة على أساس النتائج. وشجعت الوفود الصناديق والبرامج على تقديم مدخلات في عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات. ولاحظت بعض الوفود بأن الاجتماع المشترك بين المجلسين التنفيذيين ينبغي أن تكون له سلطة اتخاذ القرارات وينبغي النظر إلى هذه المسألة في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٨٣ - وأعرب نائب المدير التنفيذية (لشؤون البرنامج) عن الشكر للوفود على تعليقاتها وأحاط علماً بأن الذكرى السنوية العاشرة على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من شأنها أن تهيئ فرصة لحشد الموارد، بما في ذلك الموارد من القطاع الخاص. وصرح بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتمد على دعم المجلس التنفيذي لتحسين خطة إصلاح الأمم المتحدة. وأعرب عن موافقته على أهمية تقديم الصناديق والبرامج لمدخلات في عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٨٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٤ بشأن التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٥ - أعربت الوفود عن تقديرها لرئيسة الفريق، ولفريق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على عروضهم المتعمقة بشأن متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2004/13)، وطلبت عدم تناول هذه المسألة بطريقة تقليدية في اجتماعات المجلس التنفيذي.

٨٦ - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لأهمية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه برنامجاً ابتكارياً ولكنها طلبت تقديم بيانات أكثر

وضوحاً بشأن مستقبل البرنامج. وطلب أحد الوفود إعداد تقييم تطلعي بقدر أكبر بشأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استناداً إلى توصيات مجلس تنسيق البرنامج.

٨٧ - وأكدت وفود عديدة على التعقيدات المتعلقة بتنظيم الأنشطة فيما بين المشتركين في رعاية الأنشطة، وشددت على أهمية تنسيق أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد القطري لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الآثار. وفي هذا الصدد، اقترحت هذه الوفود أن يطبق، على نحو أكثر صرامة، النظام الداخلي بشأن الاتساق والتبسيط. واقترح أحد الوفود أن يتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجاً يستند إلى حقوق الإنسان المتعددة القطاعات في جهوده الرامية إلى مكافحة هذا الوباء. ومع التأكيد على التوجيه الضروري الذي يسديه المنسقون القطريون العاملون في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلا أن هذه الوفود أشارت إلى القيادة السياسية بصفتها أفضل خط للدفاع في مكافحة هذا الوباء.

٨٨ - وأعربت الوفود أيضاً عن ضرورة تكثيف أعمال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمكافحة الوصم والتمييز بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وطلبت تقديم المزيد من المعلومات عن الجهود التي ستبذل في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في حزيران/يونيه.

٨٩ - ورداً على ذلك، أعربت رئيسة الفريق، فريق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن الشكر للوفود على تعليقاتها وللمجلس التنفيذي على إرشاداته. واستطردت مؤكدة على خمسة مجالات تعرف أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أفضل وجه بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهي: (أ) الأخذ بنهج فريد؛ (ب) والشراكة على صعيد الميدان؛ (ج) ورفع مستوى التخطيط الإنمائي؛ (د) وتوحيد قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (هـ) والروابط بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٩٠ - وشرحت النهج الفريد الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صعيد الميدان حيث صمم وأنشأ أطر عمل محددة تستند إلى احتياجات المشاريع، أخذاً في الاعتبار الشبكات القانونية والاجتماعية الواسعة النطاق والمعقدة في بلد ما عند إعداد البرامج. وفيما يتعلق بالشراكة مع المجتمع المدني المحلي، قالت رئيسة الفريق إن أفرقة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز في المكاتب القطرية ساعدت في تحديد الدور القيادي للمشاركين في رعاية البرنامج بحيث يواجه كل منهم تحديا ليستجيب في مجالات مختلفة من التنسيق. وقدمت تفاصيل تفيد بأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصدد ترفيع مستوى التخطيط الإنمائي وبناء القدرات - في خمسة بلدان نامية، وعلى سبيل المثال، يعمل البرنامج على تحديد وتعزيز مهارات القيادة مع منظمة العمل الدولية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومع اتحادات تجارية محلية.

٩١ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنشاط أيضا لإدماج الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الأنشطة الرئيسية لمجالات أخرى من ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساعدة الوزارات الحكومية في نشر المعرفة بشأن هذا الوباء في المجتمعات المحلية. وأبرزت أيضا الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للاتصال بال صندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على صعيد البلدان لتلبية توقعات الحكومات ومتابعة المبادئ التوجيهية التي قدمتها بصورة موجزة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واختتمت كلمتها بإبلاغ الوفود بأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيقدم المزيد من المعلومات المفصلة في الدورة السنوية للمجلس المقرر عقدها في حزيران/يونيه.

٩٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٤ بشأن متابعة البرنامج الإنمائي لاجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

### صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩٣ - قدمت رئيسة فرع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المعنون "رد صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنفيذ توصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (DP/FPA/2004/5).

٩٤ - ورحبت الوفود بإمكانية بحث رد الصندوق على توصيات مجلس تنسيق البرنامج بصورة منتظمة، مشيرة إلى أن من شأن ذلك أن يساهم في تمكين منظومة الأمم المتحدة من مواجهة وباء فيروس الإيدز بقدر أكبر من الاتساق والتماسك. وبعد أن شددت على أهمية التنسيق في التصدي للوباء، حثت على تعزيز التنسيق بين الجهات المشاركة في رعاية البرنامج على الصعيد القطري. وأشارت إلى ضرورة تعزيز الجانب التحليلي في التقارير



المقبلة، فطلبت تضمينها استعراضات تكشف سبل التكامل والتعاقد بين الجهات المشاركة في رعاية البرنامج ومدى إسهام البرنامج في الأنشطة التي تضطلع بها تلك الجهات للتصدي لفيروس الإيدز، بما في ذلك أنشطة تصميم البرامج. وأعربت الوفود عن رغبتها في معرفة مدى قدرة الصندوق على توسيع نطاق الاستراتيجيات الوطنية للوقاية من فيروس الإيدز في إطار استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك برامج كفالة سلامة الرفالات. وفي ضوء تأنيث الوباء، شددت الوفود على ضرورة تعزيز الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للمرأة وكفالة الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية. وأشار بعض الوفود إلى عدم اتضاح ما إن كانت الأنشطة المبلغ عنها هي الأنشطة الجاري الاضطلاع بها أم أنها نتيجة استجابة منظمة لمقررات مجلس تنسيق البرنامج. وطلب تقديم معلومات إضافية عن متابعة توصيات مجلس تنسيق البرنامج واقترح إرفاق مقررات المجلس ذات الصلة بالتقارير المقبلة.

٩٥ - وأعربت رئيسة فرع مكافحة فيروس الإيدز التابع للصندوق عن تقديرها للتعليقات البناءة وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيوفر مزيداً من المعلومات خلال الدورة السنوية. وأشارت إلى وجود آليات عديدة أسهمت في ترسيخ التكامل، منها الميزانية الموحدة للبرنامج وخطة عمل البرنامج؛ وأفرقة العمل المشتركة بين الوكالات؛ وآلية الوكالة الداعية التي تتعاون في إطارها الجهات المشتركة في رعاية البرنامج لتخطيط الإجراءات، وتعقب الأنشطة، وتحسين تنسيق استجابة الأمم المتحدة؛ ونظام المنسق المقيم. وتولى الصندوق القيام بدور الداعي في مجالين اثنين هما الشباب والبرامج الخاصة بالرفالات، وترأس فرقة العمل المعنية بنوع الجنس بالتشارك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ورغم افتقاره إلى الموارد اللازمة لتوسيع نشاطه، فقد وثق عمليات وكشف عناصر أساسية بوسع البلدان أن تعتمد عليها لتوسيع أنشطتها بصورة فعالة من خلال استخدام مصادر تمويلية أخرى. وشددت على أن المهمة ليست عادية مؤكدة أن الصندوق يركز الآن اهتمامه على تلبية احتياجات النساء المصابات بالفيروس في مجال الصحة الإنجابية. وأشارت إلى أن الصندوق حدد في الشهور الستة الأخيرة جهات لتنسيق جهود مكافحة فيروس الإيدز في جميع مكاتبه القطرية. كما أجرى الفريق العامل الحاسوبي المشترك بين الشعب مناقشة بشأن فيروس الإيدز على شبكة الإنترنت.

٩٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٤ بشأن متابعة الاجتماع الرابع عشر لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس الإيدز.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### عاشرا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٩٧ - أقر المجلس التنفيذي وثائق البرامج القطرية الخاصة ببنن، وجمهورية الكونغو، وكينيا، وليسوتو، والنيجر، وسيراليون، وأفغانستان، وباكستان، وكوبا، وإكوادور.

٩٨ - وقدم نائب المديرية التنفيذية (لشؤون البرنامج) البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/FPA/2004/3) واستعراض البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2004/3/Add.1).

٩٩ - وأعربت الوفود عن تأييدها للبرنامج المشترك بين الأقطار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ مشيرة إلى أنه سيثمر تجارب قابلة للتكرار سوف تمكن الصندوق من إقامة الشراكات ودعم الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت عدة وفود أهمية التعاون بين بلدان الجنوب وشجعت الصندوق على مواصلة دعمه. وأعرب أحد الوفود عن أمله في تعزيز أنشطة الصندوق مع المنظمات غير الحكومية في بلده. وشجع الصندوق على معالجة قضايا التحضر، بما في ذلك تقديم الخدمات لسكان الأحياء الفقيرة. وأكدت الوفود على ضرورة تكيف أنشطة البرنامج المشترك بين الأقطار لكي تستجيب للاحتياجات على الصعيد القطري. ورحبت بالتركيز على بناء القدرات الوطنية وتعزيز المكاتب القطرية. وشجعت تقديم تقارير في المستقبل عن أوجه الترابط بين البرنامج المشترك بين الأقطار والبرامج القطرية. وأعربت عن سرورها للعمل على وضع خطة مفصلة للرصد والتقييم.

١٠٠ - وأعرب نائب المديرية التنفيذية (لشؤون البرنامج) عن شكره للوفود على دعمها الذي يشمل إعلان زيادة في التمويل وتعهدات متعددة السنوات. وأكد أن البرنامج المشترك بين الأقطار وضع لدعم احتياجات البرامج القطرية. وأشار إلى أن موظفي المكاتب القطرية وشركاءها سيدربون لتحسين مركز الصندوق تمشيا مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات، والميزة النسبية للصندوق وتوجيهه الاستراتيجي. وأشار إلى أن تقديم الخدمات للمحرومين والفقراء يعتبر تحديا كبيرا في الجهود المبذولة للحد من الفقر. وشاطر الوفود رأيها الداعي إلى مواصلة دعم التعاون بين بلدان الجنوب وإقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية.

١٠١- وأعربت مديرة شعبة الدعم التقني عن تقديرها للتعليقات المؤيدة وأكدت للمجلس التنفيذي أن تنفيذ البرنامج المشترك بين الأقطار سوف يسترشد بالتركيز القوي على الاستناد إلى النتائج في الإدارة والرصد والتقييم. وشددت على أن الصندوق سوف يكفل أوجه الترابط والتماسك بين البرامج الإقليمية والإقليمية والقطرية. وأكدت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سيكون عنصراً قوياً في البرنامج المشترك بين الأقطار مشيرة إلى أن قضايا التحضر سوف تعالج.

١٠٢- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠٠٤ بشأن البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١٠٣- وفي إثر اتخاذ المجلس التنفيذي المقرر المتعلق بالبرنامج المشترك بين الأقطار، أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقه إزاء بعض جوانب برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات. ولئن انضم لتوافق الآراء بشأن المقرر، فإنه أفاد بأن قلقه لا يزال قائماً بشأنه.

## حادي عشر - الإطار التمويلي المتعدد السنوات

### بيان عام من المديرية التنفيذية

١٠٤- أشارت المديرية التنفيذية في بيانها العام إلى أن العام ٢٠٠٤ يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للصندوق إذ يأتي في منتصف فترة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تمتد على مدى ٢٠ عاماً. وأضافت أنه يعتبر أيضاً العام الذي سيعزز فيه الصندوق تجسيد النظرية لمعرفة إلى أي حد حققت عملية الانتقال النتائج المرجوة منها. وأكدت على ثلاثة عوامل رئيسية من شأنها زيادة فعالية الصندوق، وهي تنفيذ التوجه الاستراتيجي الجديد للصندوق؛ وتعزيز فعالية العمليات؛ ووضع الموظفين المناسبين في الأماكن المناسبة في الأوقات المناسبة.

١٠٥- وأكدت المديرية التنفيذية على مشاركة الصندوق في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية وأشارت إلى الطرق التي يساعد بها الصندوق مكاتبه القطرية على تعزيز مضامين تلك الورقات. وشددت على أهمية النهوض بمجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وربطه وربطه بوضوحاً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن الصندوق يعتبر شريكاً نشطاً في عملية الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام وسيواصل جهوده لإبراز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البرامج الإنمائية الناشئة في الأمم المتحدة. وسلطت الضوء على بعض الأنشطة المتصلة بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي

للسكان والتنمية، ومنها على الأخص التحقيق الميداني الذي أجراه الصندوق، وأعربت عن شكرها للسويد وسويسرا على ما قدماه من دعم سخي لإنجاز التحقيق الميداني وغيره من الأنشطة المتصلة بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر. ورحبت بالزيادة الملحوظة في عدد البلدان التي أعلنت دعمها للصندوق في عام ٢٠٠٣، والتي بلغت رقما تعدى كل الأرقام وهو ١٤٧ بلدا مساهما.

### الإطار التمويلي المتعدد السنوات

١٠٦ - عرضت المديرية التنفيذية التقرير المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/FPA/2004/4).

١٠٧ - وتكلمت عدة وفود فشكرت المديرية التنفيذية على بيانها العام الذي اتسم بالشمولية والحيادية، وأشادت بالإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وأيدته تأييدا قويا. وأعربت الوفود عن تقديرها لأوجه الترابط الواضحة بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية. ورحبت بزيادة التركيز على رسم السياسات مؤكدة على أهمية إشراك السكان في وضع السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي. وأعربت عن تأييدها لمجالات تحقيق النتائج الثلاثة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات وهي الصحة الإنجابية؛ والسكان والتنمية؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعربت الوفود عن تقديرها لإدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الإنجابية للمراهقين ونوع الجنس في مجالات تحقيق النتائج الثلاثة. ورحبت بالتركيز على تنمية القدرات الوطنية واتباع نهج قائم على الحقوق في وضع البرامج، بما في ذلك التركيز على الثقافة.

١٠٨ - وفي إشارتها إلى مساهمة الصندوق في الحد من الفقر على نحو ما هو محدد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، شددت الوفود على أهمية تلبية احتياجات الفقراء والفتيات الضعيفة. وحث بعض الوفود الصندوق على تعزيز دوره في مواجهة الحالات الإنسانية، بما في ذلك تعزيز إدماج الصحة الإنجابية في العمليات الطارئة والغوثية. وأكدت الوفود أهمية إقامة شراكات فعالة وشجعت الصندوق على زيادة تحديد تفاصيل شراكاتها. وحثت الشباب على المشاركة النشطة في تخطيط الأنشطة التي تمهيم وفي تنفيذها. وعرض بعض الوفود، التي أكدت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إتاحة تجارها للصندوق. ولفتت الوفود الانتباه إلى سلامة سلع الصحة الإنجابية وتسعير السلع وتوافرها. وأشار أحد الوفود إلى عدم الإشارة إلى أقل البلدان نموا وحث على زيادة توضيح الأنشطة المضطلع بها في تلك البلدان.

١٠٩- وفيما أعرب أحد الوفود عن سروره لكون الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، عنصرا رئيسيا في عمل الصندوق، أبدى قلقه إزاء استخدام مصطلح "خدمات الصحة الإنجابية" لأن البعض فسره على أنه يشمل الإجهاض باعتباره إحدى وسائل تنظيم الأسرة. وطلب الوفد تقديم ضمانات على أن المصطلح المستخدم في الإطار التمويلي المتعدد السنوات لا ينطوي على تأييد للإجهاض باعتباره وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة. وأشار إلى النهج القائم على "الامتناع، والإخلاق، واستخدام الرفالات" للوقاية من فيروس الإيدز، فشدد على الأولوية التي يكتسيها الامتناع.

١١٠- وأشادت الوفود بوضوح وبساطة وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ورحبت بالنهج التشاركي المتبع في وضعه. وأشادت أيضا بالتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأكدت أحد الوفود على ضرورة تجنب المشروطة. وحثت الوفود الصندوق على مواصلة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجالي جمع البيانات وتحليلها؛ ووضع المعايير. وأعربت عن تقديرها لتماشي الإطار التمويلي المتعدد السنوات مع ميزانية الدعم لفترة السنتين. وشددت على أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات ينبغي أن يكون جزءا أساسيا في استراتيجية لتعبئة الموارد وحثت المانحين على زيادة تبرعاتهم للصندوق، ولا سيما للموارد الأساسية.

١١١- وأعربت عدة وفود عن قلقها من أن المساعدة المقدمة لبرامج السكان والصحة الإنجابية لا ترقى إلى أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت أنه لا يمكن تحقيق أهداف المؤتمر والأهداف الإنمائية للألفية دون توافر الموارد الكافية. وشددت على أن نقص الموارد يحرم الفقيرات من النساء من فرص الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية، مما يساهم في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، ويعوق الخطوات المبذولة لمكافحة فيروس الإيدز، ويضيع المكاسب الإنمائية.

١١٢- وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها للوفود على تأييدها القوي للصندوق واعترافها بمساهمته في الحد من الفقر وبناء القدرات، بوسائل شتى منها ربط الصحة الإنجابية باستراتيجيات الحد من الفقر وأولويات البرامج الوطنية. وأكدت الأهمية المركزية التي تكتسيها قضايا السكان والصحة الإنجابية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشكرت الجهات المانحة على ما قدمته من تبرعات، بما في ذلك الجهات المانحة التي أعلنت زيادات وتعهدات متعددة السنوات. وأثنت على الجهات المانحة لما قدمته من دعم للصندوق لتعزيز نهج يقوم على الحقوق ويراعي الفروق الثقافية في مجال البرمجة. وأكدت للوفود أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لن يضع أي شروط. وسلطت الضوء على الشراكات التي أقامها

الصندوق مع عدد من المؤسسات منها منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز. وقدمت للمجلس التنفيذي تقريراً مستكملاً عن الاستعراضات الإقليمية الجارية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت، في معرض حديثها عن أقل البلدان نمواً، إن الأولوية الممنوحة لتلك البلدان مضمنة في عمل الصندوق وفي نظامه لتخصيص الموارد. ولاحظت أن ٦٧ في المائة من موارد الصندوق قد خصصت للفئة ألف من البلدان التي تشمل أقل البلدان نمواً. وأعربت عن تقديرها للعرض المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مؤكدة الأهمية المركزية التي تكتسبها سلامة سلع الصحة الإنجابية في البرامج التي يدعمها الصندوق.

١١٣- وفيما يتعلق بالتعليق الذي أبداه أحد الوفود على مصطلح "خدمات الصحة الإنجابية"، قالت المديرية التنفيذية إن ولاية الصندوق ومصطلحاته فيما يتعلق بالصحة الإنجابية مستقاة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشارت إلى الفقرة ٨-٢٥ من برنامج العمل التي جاء فيها في جملة أمور: "ينبغي عدم الترويج بتاتا للإجهاد بوصفه وسيلة لتنظيم الأسرة". وفيما يتعلق باتباع نهج "الامتناع، والإخلاق، واستخدام الرفالات" للوقاية من فيروس الإيدز، أكدت أن الصندوق قد شجع العناصر الثلاثة كلها تمثيلاً مع توافق الآراء على الصعيد الدولي.

١١٤- وأعربت رئيسة مكتب التخطيط الاستراتيجي عن تقديرها للتعليقات التي أبدتها الوفود وشكرتها على ما وفرته من توجيه خلال كافة مراحل عملية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأقرت أن ثمة حاجة إلى تحسين البيانات في جميع المستويات، فضلاً عن تعزيز الرصد والتقييم ووضع خطوط أساسية كافية لبلورة المؤشرات النوعية والكمية اللازمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق النتائج. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل الاستثمار في بناء القدرات والإدارة القائمة على النتائج. وقالت إن الإطار التمويلي المتعدد السنوات حافل بالقضايا الجنسانية وأشارت إلى أن الصندوق ينسق تنسيقاً وثيقاً مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأحاطت علماً بالطلب الذي دعا إلى تقديم تقارير أكثر تفصيلاً عن استراتيجية الشراكة التي يتبعها الصندوق. وأكدت أن الصندوق يؤمن بقوة الأسرة، بما في ذلك الاهتمام بالمساواة بين الجنسين، وتنشئة المراهقين الأصحاء، وتمكين النساء والفتيات.

١١٥- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠٠٤ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١١٦- وفي إثر اتخاذ المجلس التنفيذي المقرر المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات، أبدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية قلقه بشأن بعض جوانب برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات. ولئن انضم إلى توافق الآراء بشأن المقرر، فإنه يعتبر أن قلقه لا يزال قائما بشأن المقرر.

## ثاني عشر - مسائل أخرى

**استعراض لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان**

١١٧- قدم رئيس فرع الصحة الإنجابية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المعنون استعراض لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2004/CRP.1).

١١٨- وأيد المجلس التنفيذي التوصية الواردة في التقرير الداعية إلى وقف لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأوصى المجلس أمانات منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمواصلة تعزيز تنسيقها في مجال الصحة.

١١٩- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١١/٢٠٠٤ بشأن استعراض لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

**الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبمشاركة برنامج الأغذية العالمي (٢٣) و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)**

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: المبادرات الإقليمية

١٢٠- بعد الاستماع إلى تعليقات تمهيدية أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، عرض رئيس المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان تلخيصا للمبادرات الإقليمية العامة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ثم أطلع ممثلو كل من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المجلس المشترك على الجهود المبذولة لمكافحة الوباء في شرق وجنوب أفريقيا مشددين على الصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغذية وأسلوب الحكم.

١٢١- واتفقت الوفود من جانبها، على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا متناميا يتطلب مزيدا من الاهتمام والتحرك والتمويل، كما اتفقت على ضرورة رصد النتائج وتنسيق التحرك بين منظمات الأمم المتحدة المختلفة مع تحديد دور كل منها تحديدا واضحا. واقترح أحد المتحدثين أن يضطلع البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدور المنسق الرئيسي على المستوى القطري، وطالب عدد من المتحدثين بتقديم مزيد من المعلومات حول تنسيق جهود الأمم المتحدة خلال الاجتماعات المشتركة المقبلة للمجالس التنفيذية، كما دعت الوفود إلى ضرورة توثيق الروابط بين منظمات الأمم المتحدة والجماعات الأخرى.

١٢٢- وعبرت وفود عدة عن قلقها إزاء خطر تشتت الموارد نظرا للتنوع الكبير للبرامج وتعدد المانحين، ومن أجل توجيه هذه الموارد توجيهها فاعلا، قدم اقتراح يقضي بأن يقوم كل قطر بتنفيذ ثلاثة عناصر هي: وضع استراتيجية وطنية واحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإنشاء لجنة وطنية واتباع أسلوب واحد للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز. كما اقترح تقديم مزيد من التمويل المشترك.

١٢٣- وأقر فريق الخبراء بخطورة تشتت الموارد وهو الأمر الذي يمكن معالجته عن طريق "العناصر الثلاثة". وفيما يتعلق بتقييم النتائج، فسيستخدم التقييم القطري الموحد كمقياس مشترك. وقال إنه بما أن الحكومات تحصل على النصيب الأكبر من الأموال والموارد، فينبغي أن تقدم إليها يد العون من أجل توجيه هذه الأموال والموارد توجيهها فاعلا. وأضاف أن هناك حاجة إلى مزيد من المساءلة على كافة الصعد.

١٢٤- وفي معرض رده على الاقتراحات الخاصة بدمج الاستراتيجيات القطرية فيما يتعلق بالإيدز في التخطيط الإنمائي وعملية الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، قال الفريق إن عملية ورقات استراتيجيات الحد من الفقر تمثل حجر الزاوية في الجهود القطرية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جنبا إلى جنب مع النهج القطاعية وآليات التنسيق التي تحظى بقوة دفع وطنية.

١٢٥- وشددت وفود كثيرة على الترابط على الترابط بين مرض الإيدز والفقر وانعدام الأمن الغذائي ومسائل الحكم. كما طالب أحد الوفود بتقديم تقرير خلال اجتماع مقبل حول الدعم المنسق للأمن الغذائي وبصفة خاصة حول التعاون، مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأجاب الفريق بأن هناك اهتماما متزايدا بالمسائل المترابطة؛ وأن جهودا تبذل من جانب شركاء عديدين بغية تشجيع الزراعة القائمة على الحفظ وغيرها من الطرق؛ وأن



منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تضطلع بدور هام في مجالات التغذية والأمن الغذائي ورعاية الأيتام وغيرها من المجالات.

١٢٦ - وأعربت الوفود عن اعتقادها بأن مواجهة مرض الإيدز على نحو فعال يقتضي أيضا اتخاذ إجراءات من شأنها بناء القدرات المحلية؛ وتمكين البنات والنساء، وتشجيع الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل؛ ودعم مبادرات الصحة العامة؛ وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتحقيق التوازن بين الوقاية والمعالجة والرعاية؛ والعمل على خفض سعر الدواء، وتوفيره؛ والسعي إلى التحول من المساعدة الإنسانية إلى التنمية؛ وضمان وجود مصادر تمويل أكثر استقرارا وأقل عرضة للتغير؛ وحث القطاع الخاص على تقديم مزيد من الدعم وتكثيف نسبة الاستفادة منه.

١٢٧ - وفي ختام المناقشة، طالب رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن تعكس العروض والإجابات في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية العام القادم الآليات والتحركات المنسقة بصورة أفضل.

#### التبسيط والتنسيق

١٢٨ - تحدث نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي فلخص التقدم الذي تحقق في برنامج التبسيط والتنسيق، كما قام رئيسا مجموعتي البرنامج والإدارة لعام ٢٠٠٣ بإطلاع الحضور على المذكرة الاسترشادية للبرمجة المشتركة وعلاقتها بمصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ثم أعقب ذلك عرض للخبرات القطرية في إعداد مصفوفة النتائج قدمه المنسق المقيم بالنيابة في النيجر الذي بين أيضا الفرص المتاحة للبرمجة المشتركة.

١٢٩ - وأعاد الاجتماع التأكيد على أهمية برنامج التبسيط والتنسيق لأصحاب المصلحة في عملية التنمية، لأنه يُعنى في جوهره بأداء العمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. ويمثل عمل الأمم المتحدة جزءا من برنامج أكثر شمولاً اتفق عليه المجتمع الدولي في روما في أوائل عام ٢٠٠٣؛ وسيدخل ضمن المناقشات التي سيتم عقدها قريبا في إطار الاستعراض القادم الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات العامة. واتفق المجتمعون على أن التطورات التي أفيد بها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وفي هذه المناسبة إنما تبرهن على أهمية الموضوع فيما يتعلق بقضايا شاملة مثل الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعدده - وتضمنت مسائل مثل طرائق التمويل والخدمات والمباني المشتركة وأهمية اضطلاع

المنسقين المقيمين بدور قيادي ومدى توفير إدارة الموارد البشرية ما يكفي من الحوافز للدفع بالتعاون.

١٣٠ - وعلى الرغم من الأثر الطيب الذي أحدثته التقدم الذي تم إحرازه في نفوس المجتمعين فإنهم كانوا متلهفين لتحقيق المزيد من النتائج الطيبة. وأقر المجتمعون بصعوبة القضايا التي يطرحها العمل والتهديد الذي يمثله بعضها. كما أقروا بأن ثمة حاجة لإقامة صلات أوثق مع الوكالات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية ودراسة الآثار المترتبة على الوكالات المتخصصة. وأعرب المجتمعون عن رغبتهم في رؤية تفكير خلاق فيما يتعلق ببرنامج التبسيط والتنسيق في المستقبل القريب وأن يشاركوا فيه مشاركة كاملة عن طريق عقد دورات غير رسمية لحفز الأفكار على سبيل المثال.

١٣١ - وردا على الأسئلة المتعلقة بشؤون الإدارة التي كانت أثيرت خلال الاجتماع المشترك الذي عقد في عام ٢٠٠٣، قدّم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ورقة غير رسمية تناول موضوع "دور الاجتماع السنوي المشترك". وقد طرح سؤالان هما: (أ) هل ينبغي تحويل الاجتماع المشترك إلى هيئة لاتخاذ القرارات؛ أم (ب) الاستمرار في الولاية القائمة مع السعي إلى زيادة الاستفادة منها، كما لاقت الاقتراحات الواردة في الورقة بشأن زيادة فعالية وكفاءة الاجتماع المشترك في إطار ولايته القائمة ترحيبا واسعا. وستتابع تنفيذ هذه الاقتراحات رؤساء المجالس الذين سيجتمعون بعد انتهاء الدورة من أجل التخطيط للاجتماع المشترك القادم. وقد تباينت الآراء بشأن منح الاجتماع المشترك سلطة اتخاذ قرارات، فمن الوفود ما اعتبر الأمر خطوة منطقية على سبيل تطور أسلوب شؤون الإدارة؛ بينما رأت وفود أخرى أن ذلك لن يضيف جديدا إلى الآلية القائمة. وأشار إلى أن الموضوع لا يزال قيد الاستعراض: فالفقرة ٢٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2003/L.20 بخصوص الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية تطلب "تقريراً عن تقدير القيمة المضافة التي تساهم بها الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية وأثرها على الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقديم توصيات حسب الاقتضاء". ويتطلع الاجتماع المشترك إلى تلقي ورقة المسائل والخيارات في هذا الخصوص في وقت مبكر، ويفضل أن يكون ذلك في آذار/مارس ٢٠٠٤ بغية إجراء مناقشات غير رسمية مع الأعضاء بشأنها.

نظام المنسق المقيم

## مرکز تقييم المنسق المقيم

١٣٢ - أدلى رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بملاحظات افتتاحية تلاها عرض لمركز التقييم قدمته مديرة مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ثم قدم منسقان مقيمان خضعا لعملية التقييم الجديدة وصفا لخبرتهما في هذا المجال.

١٣٣ - وشككت الوفود في مدى ملاءمة الاختيار الذاتي لعملية التقييم خاصة فيما يتعلق بمقارنة النظام السابق بالنظام الحالي. وأعربوا عن رغبتهم في أن يتم اختيار المرشحين لشغل مناصب الممثل المقيم والمنسق المقيم من بين أكبر عدد ممكن من المتقدمين، كما تساءلوا عن مدى كفاية مجموعة المتقدمين مشيرين إلى الحاجة إلى إحداث توازن بين الجنسين، فضلا عن الخطط التدريبية والتعليمية. وطرحوا استفسارات بخصوص تمثيل البلدان النامية وأنظمة الاختيار الأولى وقياس التقدم، كما أعربوا عن اعتقادهم بوجوب خضوع الممثلين الخاصين للأمين العام العاملين إلى جانب المنسقين المقيمين لعملية التقييم ذاتها.

١٣٤ - وتساءل المتكلمون عما إذا كان الدور المتزايد التعقيد الذي يضطلع به الممثلون المقيمون والمنسقون المقيمون ومنسقو الأمن يتماشى مع برنامج التبسيط والتنسيق وعما إذا كانت عملية التقييم تستترف وقتا وأموالا من الأعمال الموضوعة.

١٣٥ - وأوضح الفريق أن جميع المتقدمين سوف يخضعون في المستقبل لعملية التقييم التي ستركز على الكفاءة والجوهر، كما أوضح أن عملية التقييم، التي وصفها الذين خاضوها بأنها عادلة ومتوازنة جغرافيا وجنسانيا، تتم على مدار ثلاثة أيام. وأضاف أن الوكالات المرشحة تتحمل كافة النفقات مما يضمن اقتصار الترشيح على أفقر العناصر.

١٣٦ - وقدمت مديرة مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وصفا للإجراء الجديد لتحديد وتدريب المرشحين في مرحلة مبكرة وأضافت أن الاستقصاءات المختلفة التي جرى استخدامها في السابق ساعدت في المقارنة بين نظامي التقييم الحالي والسابق. وأردفت قائلة إن الشركة التي تجري هذه التقييمات تستخدم موظفين يأتون من خلفيات متنوعة جدا ومن أقطار مختلفة.

الربط بوحدة فيديو مع الفريق القطري في ليسوتو

١٣٧ - قام الفريق القطري في ليسوتو، الذي قدمه الممثل المقيم/المنسق المقيم، بشرح الكيفية التي يدعم بها نظام المنسق المقيم في ليسوتو كلا من التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم

المتحدة للمساعدة الإنمائية والورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، وضبط كل منها لتكون أكثر مواءمة للأهداف الإنمائية للألفية.

١٣٨ - واتفق المتكلمون في الرأي على أن التقدم الذي أحرز في نظام الممثل المقيم/المنسق المقيم يحقق نتائج ملموسة، إلا أن انخفاض الموارد المخصصة ليسوتو حتى فيما يتعلق ببرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجعل مضاعفة الجهود أمراً مستحيلاً. واقترح البعض إمكانية أن تقوم الأمم المتحدة ككل أو كل بلد على حدة بتمويل العمل نحو نظام أكثر رسوخاً. كما أكدوا ضرورة أن يجمع الممثل المقيم أو المنسق المقيم بين الصفات الشخصية المحمودة والمعرفة الموضوعية. وشددوا أيضاً على ضرورة أن تمارس منظمات الأمم المتحدة عملها بقدر من التنسيق في مواقف الأزمات وما بعدها وألا ينافس بعضها الآخر.

#### ملاحظات ختامية لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٣٩ - قال مدير البرنامج إن الممثلين والمنسقين المقيمين سيساهمون في المستقبل، بدعم من المدراء الإقليميين، في تقييم أعضاء الأفرقة القطرية، كما أشار إلى الحاجة إلى وجود مرشحين لشغل منصب الممثل المقيم/المنسق المقيم ممن لهم خبرة بالعمل الإنساني، وأحاط علماً باقتراحات الوفود الرامية إلى التمويل وأشار إلى الصندوق الاستئماني الجديد لتقديم الدعم لنظام المنسق المقيم، وإلى أن الموارد الأساسية في ازدياد، وأن الحضور القطري المحدود والمناسب للأمم المتحدة أفضل من الحضور الواسع والمشتت. واختتم حديثه بقوله إنه على منظمات الأمم المتحدة أن تعمل في تعاون وثيق ومستمر مع الجهات المانحة والحكومات لكي تحافظ على أهميتها.

#### الأمن

١٤٠ - عقب الاستماع إلى ملاحظات افتتاحية من رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أطلعت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، نيابة عن كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الوفود على موضوع أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة.

١٤١ - ومن جانبها، حثت الوفود على تكثيف الجهود على كافة الصُّعد من أجل ضمان أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك تقوية الدعم المحلي للبعثات التابعة للأمم المتحدة، والتيقن من التحقيق في الهجمات واتخاذ تدابير عقابية ضد مرتكبيها، وأكدت

على دور الحكومات المضيفة في تقديم المسؤولين عن الهجمات أو التهديدات إلى العدالة. وتساءلت الوفود عما إذا كان الافتقار إلى التعاون من جانب الحكومات المضيفة ناشئا عن نقص في القدرات أم عن غياب الالتزام من جانب تلك الحكومات، كما استفسرت عن التدابير التي يجري اتخاذها من أجل إعادة الثقة في الأمم المتحدة، كما أظهرت اهتماما بمعرفة كيفية ضمان التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

١٤٢- وتساءلت الوفود إذا كانت تتم تغطية تكاليف الأمن من الميزانية العادية للأمم المتحدة وما إذا كانت التكاليف الأمنية المتكررة تؤثر في تكاليف تقديم المساعدة الإنمائية. كما استفسر المتكلمون عن الأموال التي خصصتها صناديق وبرامج الأمم المتحدة للأمن، مشيرين إلى أن التكاليف الأمنية لا ينبغي أن تحمل الموارد العادية فوق طاقتها. واستفسرت الوفود عن المعايير المستخدمة في تصنيف البلدان إلى قليلة الخطر وشديدة الخطر وتساءلت عما إذا كان اختلاف في التدابير الأمنية في تلك البلدان. كما استفسر أحد الوفود عن التوصية الخاصة بالمباني المشتركة لأجهزة الأمم المتحدة.

١٤٣- وأكدت الوفود أن النتائج الملموسة والواضحة على المستوى القطري يمكن أن تشكل مصدرا للأمن المحلي، كما أكدت أهمية جمع المعلومات وإجراء تحليلات موثوقة لمدى التهديد. ونوه عدد من الوفود بتشكيل الأمم المتحدة لجنة تتولى التحقيق في تفجيرات بغداد الإرهابية، وأكدوا أهمية فعل الشيء ذاته كلما تعرض موظفو الأمم المتحدة لمعاملة من هذا النوع.

١٤٤- وفي معرض إحابتها، اتفقت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مع القول بضرورة أن تسترد الأمم المتحدة المجال الإنساني الذي كانت تتمتع فيه بقدر من الأمن لأنه كان ينظر إلى موظفيها بوصفهم أناسا محايدين غير متحيزين يقدمون دعما إنسانيا ومعونة إنمائية. كما وافقت على أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية أمر جوهري. وفيما يتعلق بميزانية الأمن، أشارت إلى أن ميزانية مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بلغت ٥٣ مليون دولار تحملت الميزانية العامة منها ١٢ مليون دولار وتكفلت ميزانيات الوكالات بتوفير المبلغ المتبقي، وأضافت أن ميزانية الأمن لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تبلغ ٨٦ مليون دولار تتحمل الميزانية العامة منها ١٥ مليون دولار. وقالت إن هناك تكاليف متكررة وتكاليف غير متكررة على السواء مرتبطة بالشؤون الأمنية. وفيما يتعلق بالمباني المشتركة، أوضحت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه

لا تغيير في السياسة المتبعة وأن هناك توصية تفيد بدراسة كل حالة على حدة من زاوية المتطلبات الأمنية.

١٤٥ - وأشارت إلى أن مسؤولية تحديد المرحلة الأمنية لأي قطر تقع بالدرجة الأولى على عاتق منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة. وأضاف ممثل منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة قائلاً إنه على المستوى القطري، يقوم المسؤول المعين وفريقه بتحديد المرحلة الأمنية بعد إجراء تحليل لدرجة الخطر والتهديد. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن إعلان المراحل ٣ و ٤ و ٥ إلا بعد موافقة الأمين العام.

الجزء الثاني  
الدورة السنوية

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ٢٣ حزيران/  
يونيه ٢٠٠٤

## أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من ١٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه بجنيف. وفي هذه الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/L.2)، بصيغتهما المعدلة شفويا، والتقرير المتعلق بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/14).

٢ - ووافق المجلس في مقرره ٢٥/٢٠٠٤ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤: من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥: من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥: من ١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥  
(نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥: من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

٣ - ولقد وُضع البيان الاستهلاكي للرئيس بالموقع الخاص بأمانة المجلس التنفيذي على الشبكة العالمية (وب) تحت العنوان [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

٤ - وترد المقررات التي تمت الموافقة عليها في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤ في الوثيقة DP/2004/33 التي يمكن الاطلاع عليها على شبكة (وب) تحت العنوان [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## ثانيا - التقرير السنوي لمدير البرنامج

٥ - في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/16 و Add.1 و 2)، أعرب مدير البرنامج عن ثقته بأن عام ٢٠٠٥ سيكون نقطة تحول على صعيد التنمية، واقترح برنامجا ذا مسارات خمسة لإعداد استجابة الأمم المتحدة.



٦ - وتنبأ بأن الأمم المتحدة في سبيلها إلى النجاح، وذلك في حالة استمرارية العملية الشاملة للإصلاحات والموارد، التي سبق تعزيزها من خلال المساءلة المتبادلة التي برزت في مؤتمر مونتيري، وذلك في أعقاب قيام زعماء العالم باستعراض إعلان الألفية في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، مما سيسمح بـ "تقويم المسار الأصلي" الذي يلزم لوضع العالم على طريق الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول الوقت المحدد في عام ٢٠١٥.

٧ - وفي سياق حث الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على انتهاز الفرص المتاحة في عام ٢٠٠٥، أكد مدير البرنامج أن آثار البرنامج الإنمائي الجديد ونجاحاته سوف يجري تقييمها، إلى حد كبير، من خلال مساهمته في برنامج الإصلاح الأوسع نطاقاً بمنظومة الأمم المتحدة إلى جانب المجتمع الإنمائي الأوسع نطاقاً. وبدون الاضطلاع على نحو جاد ببرنامج إصلاح الأمم المتحدة، يلاحظ أن الجهود الناجحة المبذولة لتعبئة السياسات وحشد الموارد حول الأهداف الإنمائية للألفية قد تكون عرضة للفشل في مرحلة التنفيذ.

٨ - وشدد على أن الشمال والجنوب ينبغي لهما أن يتنبها إلى أن المجتمع الدولي عليه أن يولي قدراً كبيراً من الاهتمام، سواء لنوعية المعونة أم لكميتها.

٩ - وبغية إعداد البرنامج الإنمائي لانتهاز الفرص السانحة في عام ٢٠٠٥، حدّد مدير البرنامج خمسة مسارات إصلاحية يلزم اتباعها من قبل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بهدف إحراز التقدم:

(أ) تنظيم البرامج - ترسيخ جميع الأنشطة الإنمائية بالبلد في الاستراتيجيات الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) التبسيط والتنسيق - وهذا يتعلق بإجراءات ودورات برامج الأمم المتحدة من أجل الوفاء بأفضل الممارسات لدى المانحين إلى جانب الممارسات الوطنية؛

(ج) الأفكار والمؤسسات - يجب تعزيز الأمم المتحدة كيما تدعم البلدان في مجال بناء القدرات وتوجيه الأفكار المتعلقة بالقضايا الأساسية؛

(د) ترشيد التواجد الميداني - بهدف حصول بلدان البرنامج على أفضل نفع من دعم الأمم المتحدة؛

(هـ) تعزيز نظام المنسقين المقيمين - وزيادة المساءلة المتعلقة بهذا النظام من أجل حفز التماسك الاستراتيجي وإحراز النتائج.

- ١٠ - والعملية المقبلة المتصلة باستعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات توفر فرصة للتقدم في كل من هذه المجالات.
- ١١ - وركز مدير البرنامج، بصفة خاصة، على خطط تعزيز نظام المنسقين المقيمين، وذلك من خلال تعيين مديرين قطريين في أكبر بلدان البرنامج، التي أصبحت فيها مهمة أداء جميع اختصاصات المنسق المقيم والممثل المقيم والمسؤول الأمني المعين كبيرة إلى حد لا يمكن لشخص واحد أن يضطلع بها.
- ١٢ - ولفت الانتباه أيضا بصورة محددة إلى تلك الشراكة المطردة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والبرنامج الإنمائي. وقال إن المنظمة سوف توفر لممثلي اليونيدو فرصة الحصول على مكاتب داخل الوحدات القطرية للبرنامج الإنمائي، مع عزو دور مستقل لهم في نظام إدارة المعارف لدى البرنامج الإنمائي على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والعالمية. وقد تكون شراكة اليونيدو - البرنامج الإنمائي بمثابة نموذج لتوسيع نطاق التعاون بهدف تقليل التكاليف الميدانية مع القيام، في نفس الوقت بزيادة البرامج. ومن شأن هذا أيضا أن يزود البلدان بخطوط خدمات إضافية.
- ١٣ - وبشأن الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي، ذكر مدير البرنامج أن إبراز صورة العمل التطوعي من خلال أعمال متطوعي الأمم المتحدة يشكل كذلك عاملا رئيسيا في ميدان بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على التزام البرنامج الإنمائي بالعمل على نحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن طريق تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وإشراك الدعم الموضوعي للصندوق في مرافق الموارد على الصعيد دون الإقليمي.
- ١٤ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يقوم حاليا بدراسة سبل إدخال أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في البرامج التي ينهض بها البرنامج الإنمائي، مع نظرة، في نفس الوقت، في سبل إعادة تنشيط الصندوق في ضوء الأسئلة المثارة حول مدى سلامته.
- ١٥ - وأعربت الوفود عن بالغ تأييدها لدعوة مدير البرنامج إلى قيام المنظمة بتحديد وتوضيح التزامها بإصلاح الأمم المتحدة وبانتهاز الفرص السانحة في عام ٢٠٠٥.
- ١٦ - وأيدت الوفود أيضا مسارات الإصلاح الخمسة التي حددها مدير البرنامج، مع تركيزها بصفة خاصة على تقدم المنظمة في مجالات من قبيل البرمجة المشتركة والإبلاغ المشترك والملكية المحلية وبناء القدرات وإدارة المعارف. وساندت الوفود ما توخاه مدير البرنامج من دعم منظومة الأمم المتحدة في مجال أنشطتها القطرية الاستراتيجية المتعلقة

بالمساعدة التقنية التي تقوم على الطلب، وصرحت بأنها تتطلع إلى تلقي اقتراحاته الخاصة بتنفيذ بيئة تمكينية محسنة على صعيد التنمية.

١٧ - وفي سياق الإطراء على شراكة البرنامج الإنمائي - اليونيدو، ناصرت الوفود فكرة القيام بتعاون مماثل مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وأثار المجلس التنفيذي احتمال دعوة المدير العام لليونيدو كي يحضر دورة المجلس العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

١٨ - واقترن تقدير مساهمات المانحين ببدء مجدد لزيادة التمويل. وأعلنت وفود عديدة زيادة التمويل على نحو ملموس، مما شمل التبرعات المعلنة من أجل إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١٩ - وكان ثمة تشديد على ضرورة قيام المؤسسات، على جميع الأصعدة، بالالتزام بصورة قوية بالمساواة بين الجنسين وبتهيئة التوازن بين الشمال والجنوب، كما طُلب بتقديم التفاصيل المتعلقة بكيفية اضطلاع البرنامج الإنمائي بمراعاة المنظور الجنساني في كافة جوانب أعماله.

٢٠ - وبينما سلطت الوفود الضوء على ذلك الدور الرئيسي الذي ينهض به القطاع الخاص في تشجيع النمو الاقتصادي، فإنها قد سلمت بتعقد هذه المسألة، وطالبت بإجراء تحليل أكثر وضوحاً لمواطن النجاح والفشل. وكذلك طالبت الوفود بمزيد من التفاصيل بشأن كيفية اعتراف البرنامج الإنمائي القيام بتعزيز نظام المنسقين المقيمين. ومن الواجب على البرنامج الإنمائي أن يكفل جعل عمليات المشتريات فوق مستوى الشبهات.

٢١ - ورد مدير البرنامج بالإعراب عن تقديره للوفود إزاء مساندتها القوية لمسارات الإصلاح الخمسة التي اقترحتها، كما أنه تقدم بالشكر للوفود التي أعلنت زيادة تمويلاتها، وحث الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها. وصرح بأنه لا يجوز أن يكون هناك أي تشكك بشأن جدية جهود البرنامج الإنمائي فيما يتصل بنوع الجنس. واحتتم كلامه قائلاً أنه يؤكد للمجلس التنفيذي من جديد أن البرنامج الإنمائي لا يعتبر نفسه من وكلاء المشتريات، وأن ثمة أملاً لديه في تهيئة وضوح كامل في هذا الصدد.

٢٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/16 و Add.2) وتقرير وحدة التفتيش المشتركة (DP/2004/16/Add.1).

## ثالثاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢٣ - لدى مناقشة الوثائق (DP/2004/17 و DP/2004/18 و DP/2004/19) بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، لاحظت الوفود أن الصندوق يتسم بالفعالية والكفاءة وشدة الأهمية، ومع هذا، فإنها قد أكدت أن ثمة تناقضاً صارخاً يتمثل في هبوط التمويل الأساسي إلى حد يهدد سلامة هذا الصندوق.

٢٤ - ولقد تبين من التقييم المستقل للآثار (DP/2004/18) أن الصندوق يشكل منظمة فعالة وأنه قد نجح في توفيق برامج وأنشطته مع سياساته. وخلص هذا التقييم إلى نتيجة مفادها أن عمليات الصندوق قد أسهمت في تحقيق نتائج هامة من خلال برامج التمويل على نطاق صغير وبرامج إدارة الشؤون المحلية في حقل تخفيف وطأة الفقر وآثار السياسات العامة وتكرار المشاريع على يد المانحين. ولقد تبين أن ثمة طلباً ضخماً على مجالات خبرة الصندوق في أقل البلدان نمواً بهدف الاستجابة للأهداف الإنمائية للألفية ولاحتياجات البلدان أيضاً.

٢٥ - ومع هذا، فإن التقييم المستقل قد اتضح له أيضاً أن فعالية نموذج أعمال الصندوق تتطلب هيئة مستوى مستقر ومستدام من تمويلات المانحين، مما تعذر تحقيقه في نطاق البيئة الحالية. ولقد أوصى بالقيام على نحو عاجل بتنقيح نموذج أعمال الصندوق من أجل كفاءة صلاحيته.

٢٦ - وأشار عدد من الوفود إلى أن الأزمة المالية ترجع إلى حدوث تغير في اتجاهات تمويلات المانحين، وأن هذه الأزمة لا تعكس مدى كفاءة الصندوق. ولا شك أن المساهمات الجديدة والمتزايدة المقدمة إلى الصندوق من بعض المانحين تمثل اعترافاً بفعالية تطور هذا الصندوق.

٢٧ - وفي وقت سابق، تم تحديد ثلاثة خيارات بوصفها تشكل صلب المناقشة بشأن مستقبل الصندوق. وبوسع المجلس التنفيذي أن يسعى إلى: (أ) الإبقاء على الصندوق بوصفه صندوقاً مستقلاً لدى البرنامج الإنمائي؛ (ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لدمج الصندوق على نحو كامل في البرنامج الإنمائي، مع الاحتفاظ بالميزات المقارنة للصندوق عقب النظر بشكل تام في الآثار ذات الصلة؛ (ج) إصدار قرار بإنهاء عمليات الصندوق لتجنب وضع متعثر لا حل له.

٢٨ - وأكدت بعض الوفود أنه لا يجوز، مع هذا، أن يسمح بفشل الصندوق، فهو يضطلع بدور مركزي في مساندة الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الوصول إلى أشد المجتمعات فقراً بأقل البلدان نمواً. ومن الواضح، دون أدنى شك، أن العائد على الاستثمار

لدى الصندوق مرتفع إلى حدٍ ينفي خيار إغلاقه. وأكدت بلدان البرنامج، بصفة خاصة، أهمية الصندوق بالنسبة لأقاليمها ومناطقها، كما أنها أعربت بكل يقين عن استعدادها للعمل مع الصندوق ومساندته اليوم وغدا.

٢٩ - وأشارت بعض الوفود إلى مجالين ضروريين للصندوق يتسمان بالإسهام في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بأقل البلدان نمواً: أعمال الصندوق الهادفة إلى تشجيع تدبير الشؤون على الصعيد المحلي، إلى جانب ذلك الدور الهام الذي يتعين على الصندوق أن يضطلع به في السنة الدولية للتمويل على نطاق صغير في عام ٢٠٠٥.

٣٠ - ولقد قيل إن الإمعان في القيام بالتوفيق مع عمليات الصندوق قد يفيد في زيادة إمكانية وصول البرنامج الإنمائي إلى الخبرة الفنية لدى هذا الصندوق وتيسير توسيع نطاق آثاره وهيئة مساعدة محتملة لحل مشاكل تمويله، ومع هذا، فإنه كان ثمة تأكيد بعدم جواز مناقشة مستقبل الصندوق في مجرد إطار للتنسيق والتبسيط، حيث قد يؤدي هذا إلى إهمال مصدر الميزات المقارنة للصندوق. ومن منطلق الانشغال بصورة الصندوق، اقترح أنه يجب عليه أن يقوم بالمزيد لدعم مركزه ومؤازرة موقفه.

٣١ - وأكدت وفود أن استعادة الصحة المالية للصندوق قد تتطلب تقديراً واضحاً للتمويل المتاح وخيارات نموذج العمل، مما سبق أن طلبته الوفود بالنسبة للدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٢ - ومن منطلق الاستجابة، قام مدير البرنامج المساعد ونائب الأمين التنفيذي/القائم بالأعمال لدى الصندوق بتوجيه الشكر إلى الوفود إزاء ما أبدته على نحو قوي من مساندة أعمال الصندوق، وأكد لها أن البرنامج الإنمائي والصندوق سيواصلان تعاونهما الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل الإتيان بحلول لمسألة التمويل وهيئة نموذج عمل معزز لدى الصندوق بشكل عاجل.

٣٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر رقم ١٣/٢٠٠٤ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

#### رابعا - الالتزامات بالتمويل

٣٤ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/20، أثنى الوفود على مدير البرنامج إزاء أعماله القيادية في تحقيق الاستقرار المالي للمنظمة.

٣٥ - وصرحت وفود عديدة بأنها ملتزمة بإعلان ترعاعات شاملة لعدة سنوات بناء على أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات، مع زيادة التمويل المخصص للموارد العادية. وفي

نفس الوقت، رحبت بلدان البرنامج بتلك التبرعات الشاملة لعدة سنوات، التي أعلن عنها كثير من المانحين، وناشدت جميع المانحين أن يزيدوا من التزاماتهم بتمويل البرنامج الإنمائي.

٣٦ - وأعربت وفود كثيرة عن ترحيبها بالتقييم التمويلي الإيجابي، وتقدمت بالشكر إلى مدير البرنامج لقاء ما يقوم به من إدارة. وذكرت وفود عديدة مرة أخرى أن ثمة حاجة إلى تقاسم عبء التمويل، وتهيئة قاعدة للموارد تكون أكثر قابلية للتنبؤ، مع استناد هذه القاعدة إلى إعلانات للتبرعات تشمل عدة سنوات ووضع جداول زمنية محددة للسداد.

٣٧ - وشددت وفود مختلفة على أهمية المساهمات الأساسية، وقالت إنها ضرورية بالتأكيد بالنسبة للتنمية الفعالة على الصعيد الميداني. وشجعت هذه الوفود الأطراف المؤثرة على إيلاء الأولوية لمساهمات الموارد العادية (الأساسية) بالنسبة لمساهمات الموارد الأخرى (غير الأساسية).

٣٨ - وعلى الرغم من عدم استعادة قاعدة التمويل بصورة كاملة حتى اليوم، فإن الوفود قد لاحظت بارتياح أن أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات تُعدّ ميسورة الوصول. ويرجع التفاؤل الحالي إلى زيادة التمويل الأساسي في عام ٢٠٠٣ بنسبة ١٥ في المائة، مما يتعلق جزئياً بحدوث تقلبات مواتية في أسعار الصرف، ولقد كان ذلك مصحوباً باتجاه تصاعدي واضح في الإيراد الإجمالي للبرنامج الإنمائي. ومن ثم، فإن المنظمة، التي سبق لها أن تخلفت عن أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات في الماضي، تعتبر الآن، مع هذا، في طريقها إلى بلوغ أهداف الإطار الحالية. ورغم ذلك، لاحظت الوفود أن المنظمة كانت معرضة دائماً لاحتمالات تقلبات أسعار الصرف السلبية، وأكدت أن ثمة أهمية لمعالجة ما يكتنف الصندوق من حالة صعبة.

٣٩ - وكررت وفود قليلة ما سبق لمدير البرنامج أن أعرب عنه من قلق بشأن اتكال المنظمة على عدد محدود من المانحين، وشددت هذه الوفود على ضرورة تعزيز التزام الأطراف المؤثرة بكفالة وصول مستويات التمويل للأهداف المتوخاة. وقامت هذه الوفود بتشجيع البرنامج الإنمائي على التماس طرق من شأنها أن تفضي إلى اجتذاب الجديد من المانحين، وذلك في محاولة لدعم صلاحية المنظمة على المدى الطويل وبلوغ ذلك الهدف الذي حدده المجلس والممثل في ١,١ بليون دولار.

٤٠ - وشكر مدير البرنامج الوفود على التزاماتها، وكذلك على زيادتها للمساهمات الأساسية المتعددة السنوات بناء على أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات، وقام في نفس الوقت بالتشديد على مزايا تحقيق توازن مساهمات التمويل فيما بين المانحين.

٤١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠٠٤ بشأن مساهمات التمويل المقدمة للبرنامج الإنمائي.

## خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٤٢ - استعرض المجلس التنفيذي التمديد الثاني لإطاري التعاون التقني الثنائيين لأوروغواي وشيلي لمدة سنة واحدة، إلى جانب تمديد إطار التعاون القطري الثاني لزمبابوي لمدة سنتين، وكذلك تمديد أطر التعاون القطري الثانية لبيلاروس وسلوفاكيا ولاتفيا وهنغاريا لمدة سنة واحدة (DP/2004/21). وقدم المجلس أيضا تعليقات على أولى مخططات وثائق البرامج القطرية فيما يتصل بأذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وأنغولا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوروندي والبوسنة والهرسك وتركمناستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا والجبل الأسود وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكازاخستان وليسوتو ومدغشقر.

٤٣ - وشدّدت الوفود على ضرورة زيادة الالتزامات المالية وسائر وسائل اجتذاب الأموال، وخاصة آليات تقاسم التكاليف. وكان ثمة اقتراح بالنظر في إمكانية تمويل البرامج محليا. وشجعت الوفود على الاضطلاع بتعميق وتوضيح الروابط القائمة بين البرامج القطرية وإطار التمويل المتعدد السنوات وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وكذلك على النهوض بمزيد من التخطيط المشترك مع كافة الشركاء، بما فيهم المانحون، وذلك في مجالات الاهتمام المتبادل. وطالبت الوفود بمزيد من التماسك في مجال الرصد والإبلاغ أيضا.

٤٤ - ولاحظت بعض الوفود، مع الارتياح، إدراج نوع الجنس بوصفه موضوعا مشتركا على صعيد ١٣ من البرامج القطرية، ولكن هذه الوفود قد أبدت أسفها للإيجاز في ذكر ذلك الدور الهام الذي تنهض المرأة بأعبائه في مجالات تخفيف وطأة الفقرة والاستدامة البيئية وإدارة الكوارث.

٤٥ - ولقد طوّل بمزيد من المساعدة من أجل البلدان الخارجة من حالات الصراع، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي قد تصبح بالفعل من البلدان المانحة. وكان ثمة طلب كذلك بإدراج مزيد من المعلومات عن الأمن البشري وتشجيع الصندوق الاستئماني للأمن البشري بالرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن تعريفه.

٤٦ - وكان هناك تركيز على حقوق الإنسان وتشجيع الحكم الديمقراطي باعتبارهما من المجالات التي ينبغي للبرامج القطرية أن تعطيها على نحو أكثر شمولا. وليس من الجائز، مع

هذا، لنقد معايير حقوق الإنسان وتشجيع الحكم الديمقراطي أن يغفل ذكر الجهود المبذولة أو أن يركز بشكل واضح على شؤون البلد الداخلية.

٤٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بأولى مخططات ووثائق البرامج القطرية وما قدم عليها من تعليقات، وذلك فيما يتصل بأذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وأنغولا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبوروندي والبوسنة والهرسك وتركمانستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وصربيا والجبل الأسود وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكازاخستان وليسوتو ومدغشقر، وذلك قبل استكمال البرامج القطرية، إلى جانب تحديدات أطر التعاون التقني الثانية لمدة سنة واحدة بالنسبة لبيلاروس وسلوفاكيا ولاتفيا وهنغاريا، مما سبق أن وافق عليه مدير البرنامج.

٤٨ - وأقر المجلس التنفيذي بالتمديد الثاني لإطار التعاون القطري الثنائيين لأوروغواي وشيلي لمدة سنة واحدة، وتمديد إطار التعاون القطري الثاني لزمبابوي لمدة سنتين.

## سادسا - تقرير التنمية البشرية

٤٩ - لدى مناقشة المعلومات المستكملة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية (DP/2004/22)، أثنت الوفود على مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية إزاء التزامها بكفالة الاضطلاع بمشاورات مستفيضة وجيدة النوعية لدى إعداد التقارير السنوية.

٥٠ - وفي الوقت الذي أعربت فيه الوفود، بصورة عامة، عن اغتباطها بالقاعدة الإحصائية المستخدمة في التقرير، فإنها قد أشارت إلى وجوب توافق البيانات الجمعية وطنيا ودوليا، مما من شأنه أن يعكس الحقائق القائمة على أرض الواقع بصورة أرفع قدرا، بالإضافة إلى تحاشي تصوير البلدان على نحو سلبي. وأكدت هذه الوفود ضرورة كفالة أحدث البيانات المحايدة مع عزوها إلى مصادرها على نحو واضح. واقترح أحد الوفود إدراج المؤشرات الوطنية الهامة في التقارير.

٥١ - وطالب وفد آخر بدعوة المساهمين في التقرير إلى حضور مشاورات غير رسمية. ومن منطلق دعم التقرير القادم عن الحرية الثقافية، جرى التشديد على أنه لا يجوز النظر إلى الثقافة بوصفها عقبة تواجه نمو الإنسانية.

٥٢ - وفي سياق الرد، أكدت مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية أن المشاورات خلال العام الماضي قد اتسمت، في الواقع، بتناول القضايا الموضوعية على نحو دقيق. وبصفة خاصة، أكدت كذلك للوفود أن المكتب يعمل على الصعيدين الوطني والدولي من أجل



انتقاء بيانات ومعلومات متوازنة ومشروعة. ولا مفر، مع هذا، من وجود تناقضات بين البيانات الوطنية الواردة من السلطات الإحصائية بمختلف البلدان والمجموعات الدولية المقدمة من منظمات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية. وهذا هو الحال، فالبيانات الوطنية بحاجة إلى التنسيق، كما أنه توجد أحيانا اختلافات في المنهجية. ولما كان المكتب مستخدما للبيانات، لا منتجا لها، فإنه يقوم على نحو استباقي بتشجيع تحسين الاتصال بين السلطات الوطنية والدولية من أجل تقليل المفارقات. واختتمت المديرية كلامها قائلة مرة أخرى أنه ثمة التزاما مستمرا من قبل المكتب بكفالة الاضطلاع بعملية تشاور بناءة مع الأطراف المؤثرة على كافة الأصعدة.

٥٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات المستكملة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية (DP/2004/22).

## سابعاً - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٤ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/23، حث الوفود منظمات الأمم المتحدة على العمل مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وقامت، في نفس الوقت، بتشجيع لجنة تنسيق الإدارة على مساندة المكتب في توسيع نطاق حيازة الأعمال، إلى جانب حفز البرنامج الإنمائي على إشراك المكتب في توفير الخدمات المشتركة.

٥٥ - وأكدت الوفود أنه ينبغي للمكتب أن يظل سليما من الناحية المالية على الصعيدين القصير والطويل والأجل. وفي ضوء محدودية طابع الاستعانة بمصادر خارجية لدى المنظمة والحالة الحرجة الراهنة لحيازة الأعمال وتنفيذ المشاريع، كانت هناك مناقشة حول ما إذا كان من المستصوب أن يُتوخى تغيير ولايتها.

٥٦ - وقد بدأ المكتب في العمل مع المصارف الإنمائية الإقليمية بشأن مشاريع مشتركة، مما أثار المديح والتشجيع، إلى جانب مساندة توسيع نطاق أنشطته في ميادين الهندسة والهياكل الأساسية والأشغال العامة في إطار القيام بتعاون مباشر مع الحكومات المضيفة.

٥٧ - وفي الوقت الذي كان هناك ترحيب فيه باقتراح تقديم الخدمات مباشرة إلى الحكومات المضيفة، فإنه كان ثمة تحذير بشأن سد الطريق أمام كيانات القطاع الخاص الناشئة. وطالبت الوفود بمزيد من المعلومات عن هذا الاقتراح، مما يتضمن توفير تفاصيل عن تجارب المكتب وجهود بناء القدرات لديه لمواجهة التحديات المماثلة.

٥٨ - وتساءلت الوفود عن الموعد المتنبأ به لإنهاء عملية إدارة التغيير، ومدى أهمية التنويع بالنسبة لمستقبل المكتب، وماهية الإمكانيات المتاحة أمام أعمال جديدة. وأكد أحد الوفود أنه لا يجوز للمكتب أن يستخدم احتياطه التشغيلي، ثم اقترح القيام برصد حازم للميزانية، باعتبار ذلك وسيلة لتناول الزيادة المحتملة في النفقات. ومن منطلق إدراك التحديات المتصلة بالأموال والأعمال التي تواجه المنظمة في الوقت الراهن، وافق المجلس التنفيذي على السماح للمكتب بإطار زمني مرن حتى ينفذ الحلول ذات الصلة.

٥٩ - ولما كان الهدف الأساسي متمثلاً في الحد من هبوط مستوى المكتب في مجال العمل مع منظمات الأمم المتحدة، فإن التحليل المتأني من قبل المجلس يعد ذا أهمية حاسمة، ولا سيما فيما يتصل بقضايا من قبيل الشراء وبنية الرسوم. وقُدِّم طلبٌ بعقد اجتماع غير رسمي قبل الدورة العادية الثانية في شهر أيلول/سبتمبر.

٦٠ - وطلبت الوفود أيضاً عرض تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ يتضمن تفاصيل إسقاطات الأعمال للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وخطط التغلب على العقبات الحالية، والمشاكل المتصلة بتخطيط موارد المؤسسات، والتجارب الخاصة بالعمل في حالات ما بعد الصراع، وتدابير استعادة ثقة العملاء الأساسيين.

٦١ - واستجابة لذلك، أثنى مدير البرنامج على المدير التنفيذي للمكتب، وقال إنه يحظى، هو ورفاقه، بكامل دعم لجنة تنسيق الإدارة. وقد بدأ المكتب في إعادة بناء الثقة لدى العملاء، ومع هذا، فإن بيئة العمل قد تغيرت، كما أن الشراكات التقليدية، مثل الشراكة بين المكتب والبرنامج الإنمائي، تتعرض اليوم لضغوط شديدة. ومن المحتم على المكتب أن يهيأ أعمالاً جديدة. وتحقيق نواتج قيمة لبلدان البرنامج ليس بالأمر السهل، ولكنه ضروري لاستعادة صلاحية المكتب مرة أخرى.

٦٢ - وقال المدير التنفيذي إن المكتب ينوي أن يعمل مع المقاولين والمعماريين والمخططين والمهندسين المحليين في بلدان البرنامج لتسهيل بناء القدرات على أرض الواقع. وهو سيواصل توسيع نطاق أعماله مع المؤسسات المالية الدولية. والمشتريات والمقومات الأساسية آخذة في التحول إلى مجالات رئيسية لدى المكتب. وفي البداية، يلاحظ أن الشروط الأساسية لفترة إدارة التغيير لن تستمر أكثر من عامين. وفيما يتصل بتخطيط موارد المؤسسات، يجري في الوقت الراهن اتخاذ التدابير اللازمة لتعجيل الإنشاءات، والاستفادة من أدوار المنظومة الوظيفية، وتحسين مهارات العاملين، وصقل البيانات على نحو فعال.

٦٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠٠٤ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة

٦٤ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/24، أعربت الوفود عن حماسها إزاء ذلك الدور الهام الذي يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة في زيادة إبراز صورة العمل التطوعي باعتبار ذلك جزءاً من متابعة السنة الدولية للمتطوعين (٢٠٠١)، وإدارة وتشغيل هؤلاء المتطوعين، وجعل الأهداف الإنمائية للألفية من صميم العمل التطوعي. وأثنت الوفود على الجهود التي يبذلها المتطوعون لتوفيق سياقات أعمالهم مع الأهداف المحددة في إطار التمويل المتعدد السنوات والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج.

٦٥ - وقُدِّمت تحيات كثيرة للسيدة شارون كابلنغ - الاكيججا، المنسقة التنفيذية السابقة، إزاء تفانيها من أجل قيم العمل التطوعي وتركها لتراث باق لا يزول وتوجيهها لمتطوعي الأمم المتحدة.

٦٦ - ولاحظت الوفود بارتياح أنه قد حدثت، للعام السابع على التوالي، زيادة في أعداد المتطوعين العاملين والمهام وبلدان المنشأ وبلدان العمل، إلى جانب المتطوعين القادمين من بلدان نامية.

٦٧ - وأطرت الوفود بصورة محددة على برامج وطنية عديدة تم وضعها بدعم من متطوعي الأمم المتحدة، وكذلك على ذلك الدور الخاص الذي يضطلع به هؤلاء المتطوعون في سد الثغرة القائمة بين الإغاثة والتنمية.

٦٨ - وأوصت الوفود بأن يقوم متطوعو الأمم المتحدة بتعزيز تقديم التقارير التي تركز على النتائج، وتوفير تحليل أكثر دقة لتأثير التنمية على الأنشطة البرنامجية، وبيان التحديات القائمة في مجال تنفيذ الدروس المستفادة، ومواصلة العمل بناء على الشراكات التجريبية.

٦٩ - ولما كان برنامج المتطوعين يستند على نحو أساسي إلى الطلب، فإن ثمة وفوداً كثيرة قد شجعت زيادة المساهمة في صندوق التبرعات الخاص الذي يسمح للمتطوعين بتجربة الجديد من المشاريع والشركاء.

٧٠ - واستفسرت الوفود عن دور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، وعن ماهية ما يمكن عمله من أجل تحسين تحليل الآثار، وعن التدابير المتخذة من قبل برنامج المتطوعين لتعزيز إدارة المعارف وتقاسمها، وذلك بطرق تتضمن مساعدة المتطوعين السابقين في الحصول على وظائف دائمة بمنظمات الأمم المتحدة. وطولب بتوفير مزيد من المعلومات بشأن تعاون المتطوعين مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مع تقديم التفاصيل الخاصة بالدروس المستفادة.

٧١ - وكان ثمة طلب لبرنامج المتطوعين أن يحدد المجالات التي قد يتوخى فيها تقليل العمل، وأن يذكر أنشطة محددة يمكن استهدافها حتى تصل برامج شبكة "إنترنت" إلى المناطق النائية، وأن يعين الاحتياجات اللازمة له كيما يضطلع بأنشطة على نحو أكثر فعالية.

٧٢ - ومن المجالات الملحوظة للتعاون فيما بين الوكالات، إعداد المؤتمر المقبل بشأن العمل التطوعي، الذي سينعقد في إسلام آباد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وهو مؤتمر منظم في إطار التعاون مع البرنامج الإنمائي وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وشددت إحدى منظمات الأمم المتحدة على أهمية الدور الذي يقوم به متطوعو الأمم المتحدة في مواجهة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخاصة فيما يتصل بالسكان الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة/مرض الإيدز.

٧٣ - وأشار مراقب عن إحدى المنظمات غير الحكومية، على نحو خاص، إلى أهمية الاتفاق الذي أبرم مؤخرا مع متطوعي الأمم المتحدة، حيث وضع هذا الاتفاق لأغراض تتضمن العمل المشترك في ميدان تشجيع هيئة بيئة مواتية لأعمال المتطوعين.

٧٤ - وفي إطار الرد، ذكر نائب المنسق التنفيذي أنه يسلم بأن نظام الإبلاغ بحاجة إلى التغيير. وبرنامج المتطوعين قد اضطلع بإدارة تستند إلى النتائج، وهذا من شأنه أن ييسر تحسين الإبلاغ في المستقبل. ورغم أن التطوع لا يشكل بديلا للتوظيف، فإنه يعد استخداما سليما لوقت السكان، كما أنه يساعد على الاحتفاظ بالكرامة في حالة عدم توفر العمل. ومن هذا المنطلق، ينبغي تشجيع الخريجين غير العاملين بأن يتطوعوا. وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لا يقوم بدور ما في مجال تحديد ما إذا كان ينبغي أن يضطلع بعمليات لحفظ السلام، ولكن هذا البرنامج يوفر أفرادا لمثل هذه العمليات، حيث يمكن تحديد أفراد البرنامج وتعبئتهم على نحو عاجل. وهذا البرنامج تابع للأمم المتحدة، ومن ثم، فإنه قد بذل الجهود اللازمة لزيادة سلامة وأمن المتطوعين إلى أقصى حد، مع قيامه في نفس الوقت بعدم الحد من فعاليتهم. وثمة متطوعون سابقون كثيرون قد حصلوا في الواقع على وظائف بمنظومة الأمم المتحدة.

٧٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠٠٤ بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

## تاسعا - التقييم

٧٦ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/25 المتعلقة بالتقييم، أثنت الوفود على البرنامج الإنمائي إزاء تقدمه المحرز في توفيق ورقات استراتيجية الحد من الفقر مع تقارير الأهداف الإنمائية للألفية، ولقد شددت هذه الوفود، مع ذلك، على ضرورة توضيح كيفية مساهمة

المنظمة على أفضل وجه ممكن في هذه العملية. واقترحت بعض الوفود أن تتضمن جميع ورقات الاستجابة الإدارية المستقبلية خطة للعمل أو موجزا للإجراءات المقترحة.

٧٧ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز علاقات العمل مع مؤسسات بريتون وودز بشأن ربط ورقات استراتيجية الحد من الفقر بالأهداف الإنمائية للألفية، كما طلبت هذه الوفود مزيدا من المعلومات بشأن ما اقترحه البرنامج الإنمائي من التعاون مع البنك الدولي بهدف إنفاذ الرابطة بين الورقات - الأهداف في بلدان رائدة.

٧٨ - ولا يزال يتعين القيام على نحو كامل بالاستفادة من التداؤب بين وحدات القيام بالرصد ووحدات الاضطلاع بالحملات. والروابط القائمة بين تقارير الأهداف الإنمائية للألفية والتقارير المرحلية السنوية لورقات استراتيجية الحد من الفقر لم تتضح حتى الآن. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان يمكن استخدام هذه الورقات لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وطلبت الوفود أيضا توفير مزيد من الإيضاحات بشأن تعاون البرنامج الإنمائي مع مشروع الألفية. واستفسر أحد الوفود عن منشأ مبادرات الحد من الفقر، وعما إذا كانت هذه المبادرات ترجع أساسا إلى البلدان المتوسطة الدخل.

٧٩ - ومن منطلق الرد، شدد المستشار الرئيسي ورئيس الفريق المعني بتخفيف وطأة الفقر لدى مكتب السياسات الإنمائية على أهمية استخدام مؤشرات مشتركة لتعزيز روابط الإبلاغ المتعلقة بورقات استراتيجية الحد من الفقر - الأهداف الإنمائية للألفية. وبالاشتراك مع البنك الدولي، قام البرنامج الإنمائي بتحديد مجموعات المؤشرات التي تعد أكثر أهمية بالنسبة للتغيرات السنوية. ومن المؤكد أن الأمم المتحدة ملتزمة بجعل النماذج الإنمائية مملوكة على الصعيد الوطني ومستندة إلى حوار سياسي صريح ومشاركة واسعة النطاق فيما بين الأطراف المؤثرة، حيث يتوقف دور هذه الأطراف دون شك على مدى إلمامها بالإحصاءات.

٨٠ - وأضاف المستشار أن البرنامج الإنمائي قد اقترح أن يعمل مع البنك الدولي لكفالة تهيئة الروابط بين الورقات - الأهداف، سواء فيما يتصل بسياسات الرصد أم سياسات مناصرة الفقراء، من خلال استهداف بلدان بعينها من بلدان ورقات استراتيجية الحد من الفقر في كل من المرحلة الأولى والمرحلة اللاحقة لعملية صوغ السياسات. ومن شأن المشروع العالمي المشترك المتعلق بتحليل الفقر وآثاره الاجتماعية أن يوفر فرصة جديدة لمثل هذا التعاون.

٨١ - ويسعى البرنامج الإنمائي أيضا إلى التعاون مع مشروع الألفية في البلدان التي تُجرى فيها دراسات مماثلة، مع تخصيص البرنامج الإنمائي في تشجيع تنمية القدرات على المدى الطويل فيما يتصل بتخفيف وطأة الفقر. ومع هذا، فإن التقييدات المالية تعني أن البلدان

تحتاج، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى تعبئة مزيد من الموارد الوطنية وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة لأغراض النمو والتنمية. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يلاحظ بالتأكيد أن ثمة بلدانا عديدة، ولا سيما في أفريقيا، بحاجة إلى مزيد من الإعفاء من الدين.

٨٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بإجراء متابعة بشأن التقييمات فيما يتصل بالتقارير عن ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية والروابط بين ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية (DP/2004/25).

### عاشرا - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٨٣ - لدى مناقشة التقرير المتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2004/26)، رحبت الوفود، بزعماء أعضاء مجموعة الـ ٧٧، بهذا التقرير، وأعربت عن استعدادها لمساندة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في مجالات بناء القدرات التقنية، وتوفير الائتمانات الصغيرة للأعمال التجارية المحدودة، والصحة، وتعبئة الموارد.

٨٤ - وأكدت الوفود أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل تكملة ضرورية لتعاون الشمال - الجنوب، وإن كان لا يجوز له أن يحل محله. وأسلوبا التعاون هذان يوفران إطارا مثاليا لتشجيع تهيئة علاقات سلمية فيما بين البلدان إلى جانب كفالة رفاه السكان. ومن الحري بالتعاون التقني وتعبئة الموارد أن يزدهرا فيما بين بلدان الجنوب وكذلك فيما بين الشمال والجنوب.

٨٥ - وأعربت الوفود عن ارتياحها إزاء الأعمال المتعلقة بالتعاون الثلاثي، حيث يقوم بلد مانح بتمويل مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الجدير بهذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعمل بالتالي على تشجيع التعاون الأقليمي، وتوفير المساعدة داخل الأقاليم، وبذل جهود للتكامل الإقليمي، مما ينبغي النظر فيه لدى صياغة إطار التعاون الثالث، إلى جانب وضع استراتيجية أكثر وضوحا لاستخدام الصناديق الاستثمارية القائمة.

٨٦ - وثمة حاجة عاجلة إلى الإتيان بطرق ابتكارية لمكافحة هجرة ذوي الكفاءات من الجنوب إلى الشمال. وكان من رأي البلدان النامية أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل آلية مناسبة تؤدي إلى الاستفادة من منافع العولمة وإزالة الانقسام الرقمي الذي يفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وكانت ثمة دعوة إلى المشاركة على نحو أكثر وثاقة مع القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية من أجل تشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٧ - وأعربت الوفود عن تقديرها للأسباب التي قدمها مدير البرنامج في ملاحظاته الاستهلاكية بشأن فترة الانتقال الممددة نسبياً والسابقة على تعيين المدير الجديد للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولقد أيدت بالتالي ما ينتويه من تقديم قيادة جديدة بمجرد إنشاء وحدة معززة ومنسقة تتسم بولاية واضحة تحظى بموافقة المجلس في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٨٨ - وأبدت الوفود تطلعها إلى إجراء مشاورات غير رسمية من أجل الاضطلاع بمناقشة أكثر تفصيلاً لإطار التعاون الثالث، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٤.

٨٩ - وأحاط المجلس علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2004/26).

## حادي عشر - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٩٠ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/31، أثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء جعله الشؤون الجنسانية من بين "المحركات" الرئيسية الخمسة للإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، إلى جانب كفالة مساءلة المدراء والموظفين بشأن دمج الشؤون الجنسانية في جميع خطوط الخدمات الرئيسية بكافة أنحاء المنظمة.

٩١ - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لما أحرزه من تقدم ملموس، وشجعت على تحقيق توازن بين الجنسين يتمثل في ٥٠/٥٠ بحلول عام ٢٠١٠ على الصعيد المؤسسي. وأطرت الوفود على مبادرة الشركات، التي تتضمن إجراء تقييم رسمي لأعمال البرنامج الإنمائي المتصلة بالشؤون الجنسانية على يد فريق مستقل، ولكنها شددت على الحاجة إلى اتخاذ إجراء فوري ملموس. وركزت الوفود على ضرورة تحديد منظور خاص بالبلد وكفالة إشراك كل من الرجال والنساء في المبادرات والحلول. وأعربت الوفود أيضاً عن أملها في نمو مشاريع الائتمانات الصغيرة لمساعدة النساء.

٩٢ - وطلب مزيد من المعلومات عن إطار الوقت وحدود المسؤولية فيما يتصل بالتدابير الواردة في التقرير. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على القيام، بصورة منتظمة، بإدراج الشؤون الجنسانية في النواحي الرئيسية بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات التقييم القطري المشتركة، كما أنها سلطت الضوء على أهمية الشؤون الجنسانية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٩٣ - وكان ثمة إدراك لدى الوفود للصعوبات القائمة في مجال قياس نتائج الشؤون الجنسانية، ومع هذا، فإنها قد أكدت أن المسؤولية المتعلقة بإدراج هذه الشؤون الجنسانية في التيارات الرئيسية تقع على عاتق البرنامج الإنمائي، وأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالتيارات الرئيسية يجب أن يبدأ على نحو عاجل. ومن الواجب أن توضع خطة للعمل تتضمن أهدافاً ملموسة وإجراءات قابلة للقياس ومؤشرات أيضاً بشأن إدراج الشؤون الجنسانية في التيارات الرئيسية.

٩٤ - والتمست الوفود مزيداً من الإيضاحات في مجال العناصر الرئيسية لشراكة البرنامج الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وخاصة على صعيد زيادة دمج البرمجة على المستوى الإقليمي والاضطلاع ببرامج مشتركة وتوحيد القيادة بالنسبة للمساواة بين الجنسين.

٩٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢١/٢٠٠٤ بشأن رد الإدارة على التقرير المعنون "تغيير مجرى التيار الرئيسي: الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، فضلاً عن المقرر ٢٢/٢٠٠٤ بشأن التوازن بين الجنسين في البرنامج الإنمائي.

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

### ثاني عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

٩٦ - لدى مناقشة الوثائق DP/2004/27 و DP/FPA/2004/6 و DP/2004/28 التي تتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان في البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على التوالي، شددت الوفود على الافتقار الواضح إلى إجراءات للانتصاف لمعالجة نقاط الضعف المحددة في أعمال المراجعة الداخلية للحسابات.

٩٧ - واقترحت بعض الوفود أن تضع المنظمة إطاراً منسقاً لحل القضايا الواردة في تقارير مراجعة الحسابات. واستفسرت وفود أخرى عما إذا كانت فعالية مهام مراجعة الحسابات وتجهيزها قد تحسنا بفضل القيام مؤجراً بتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات.

٩٨ - وكان ثمة قلق أيضاً بشأن ضآلة عدد مراجعات الحسابات في البرنامج الإنمائي، وخاصة فيما يتصل بالمكاتب القطرية، وكذلك بشأن ماهية الإجراءات المتبعة عند انخفاض مستوى أداء المكاتب القطرية. وشددت الوفود على أهمية الاضطلاع بالمراقبة على نحو دقيق لكفالة بيان الموارد وإنفاقها وفقاً لذلك.



٩٩ - وفيما يتصل بسياسة استعادة التكاليف، يجب على المنظمة أن تضمن عدم إعاقة الموارد الأساسية للموارد غير الأساسية. واستفسر أحد الوفود عن كيفية تطبيق استعادة التكاليف وتنفيذ خدمات الرسوم دون توفر مذكرات تفاهم خطية واضحة. وبشأن أنشطة الشراء، أيدت الوفود مراقبة هذه الأنشطة عن طريق الإبلاغ. واقترح، مع هذا، أن يتجنب البرنامج الإنمائي القيام بأنشطة الشراء بدلا من الحكومات لكفالة عدم تشوش حدود المساءلة.

١٠٠ - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، صرحت الوفود بأنه ينبغي للمكاتب القطرية أن تتسم بالنشاط لدى متابعة توصيات مراجعة الحسابات، وتساءلت هذه الوفود عن ماهية الآليات القائمة في مجال تقاسم الدروس داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري، لأغراض المساءلة، أن تقدم تقارير مالية في حينها.

١٠١ - ووافقت الوفود على أنه يجب أن يقدم إطار يتضمن أهدافا محددة، إلى جانب مسار زمني ومؤشرات لحل القضايا الواردة في تقارير مراجعة الحسابات، وذلك من جانب المنظمات الثلاث إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ من أجل الاضطلاع بالاستعراض اللازم لتحسين متابعة مراجعات الحسابات. وطلب المجلس إلى البرنامج الإنمائي أيضا أن يقدم تقريرا في نفس الدورة عن التدابير المقترحة لإنشاء آلية معززة لاستعادة التكاليف.

١٠٢ - وقال مدير البرنامج المعاون أن تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات قد اتسم بالنجاح. وثمة استعراض متعمق يجري تخطيطه في جميع المنظمات الثلاث التي تتبع النظام الجديد. والبرنامج الإنمائي يعمل، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، من أجل ضمان اتباع استراتيجية وطنية متماسكة لمراجعة الحسابات، مما يوفر كفالة معقولة بأن الأموال ذات الصلة قد استخدمت في الأغراض الموجهة إليها، فضلا عن تقليل العبء الواقع على كاهل الحكومات إلى أدنى حد ممكن. وفي وقت لاحق من هذا العام، سوف يقدم مشروع استراتيجية إلى فريق الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك فإنه قد اقترب اكتمال عملية التغيير من جانب مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، حيث لم يبق إلا عدد ضئيل من الوظائف الشاغرة.

١٠٣ - ولقد قال الموظف المسؤول عن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أنه يشارك المندوبين فيما يشعرون به من قلق إزاء الهبوط في عدد عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٣، ومع ذلك، فإن عام ٢٠٠٣ هذا لم يكن عاما عاديا، مما يرجع إلى حد كبير إلى آثار إعادة الهيكلة الشاملة للمكتب. وعلى الرغم من انخفاض عدد عمليات مراجعة

الحسابات، فإنه لم يكن هناك، بصورة عامة، تأثير كبير على المراقبات الداخلية، حيث كان بوسع المكتب أن يظل على علم بالقضايا \_ سواء بوسائل غير رسمية، مثل تيسير حلقات العمل، أم بطرق يغلب عليها الطابع الرسمي، من قبيل الدراسة الاستقصائية للموظفين والدراسة الاستقصائية للشراكات على الصعيد العالمي - وأن يركز موارده على المكاتب التي تكتنفها مخاطر كبيرة.

١٠٤ - وبالإضافة إلى تقييمات المخاطر، السنوية والمستمرة، التي يضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، فإن المكتب يتصدر عملية تقييم مخاطر الشركات، التي من شأنها أن تتضمن إشراك مدراء البرنامج الإنمائي. ولقد سبق للبرنامج الإنمائي أن اضطلع ببعض التقييمات غير الرسمية في الماضي، ومع هذا، فإن الأمل المنشود يتضمن القيام بتقييم أكثر شمولاً مع إدراج هذا التقييم في آلية للصقل لدى إطار الرقابة الداخلية للبرنامج الإنمائي. وفي الوقت الذي توفرت فيه مذكرات للتفاهم بالنسبة لجميع الوكالات فيما يتعلق باستعادة التكاليف، فإن بعض القضايا الخاصة بالمسؤولية القانونية لا تزال بحاجة إلى توضيح.

١٠٥ - وذكر الموظف المسؤول أيضاً بأنه قد عُرضت على اجتماع سنوي لرؤساء المراجعة الداخلية للحسابات آلية رئيسية من شأنها أن تكفل تقاسم الدروس المستفادة لدى إحدى المنظمات من جانب بقية منظومة الأمم المتحدة.

١٠٦ - وقامت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) بصندوق الأمم المتحدة للسكان بالترحيب بإجراء مزيد من المناقشات عن الإطار المطلوب، ولا سيما وأن الموعد النهائي المقترح لا يتسم بالواقعية. وأشارت إلى المبادرات المختلفة قيد الإعداد لدى الصندوق بهدف تعزيز المساءلة. وصرحت بأن الدروس المستفادة يجري تقاسمها من خلال هيئات تتضمن لجنة الرقابة التابعة للصندوق والتي تضم أعضاء من سائر منظمات الأمم المتحدة. وأكدت مديرة شعبة خدمات الرقابة لدى الصندوق للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيستمر في إجراء تحليلات للمخاطر. وذكرت أن شعب الصندوق الجغرافية تقوم على نحو حاد بمتابعة توصيات مراجعة الحسابات مع المكاتب القطرية وصرحت بأن مدراء العمليات في المكاتب القطرية سيضطلعون بدور رئيسي في متابعة مراجعة الحسابات على نحو منتظم وفي تعزيز إدارة عمليات المكتب بشكل عام.

١٠٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠٠٤ بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## ثالث عشر - عملية البرمجة

١٠٨ - أعربت الوفود عن ارتياحها إزاء التقدم الوارد في الوثيقتين DP/2004/29 و DP/FPA/2004/7 و DP/2004/30-DP/FPA/2004/8. وأبدت قلقها، مع هذا لأن العملية القائمة بين تحليل البرامج القطرية وتنفيذها، والممتدة من ١٨ إلى ٢٤ شهراً، قد تكون طويلة إلى حد لا يتيح الاستجابة إلى الأوضاع المتغيرة على الصعيد القطري، مما يؤدي بالتالي إلى تأخير تنفيذ البرامج ذات الصلة.

١٠٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصار على تقديم وثيقة البرنامج القطري في الدورة السنوية وحدها لن يوفر المرونة اللازمة للوفاء بالدورات الوطنية. وذكر أحد الوفود أنه غير مقتنع بأن الأدلة تشير إلى أن ثمة حاجة إلى هذه المرونة.

١١٠ - وفيما يخص البرمجة المشتركة، صرحت الوفود بأنها تعلق أهمية كبيرة على تبسيط وتنسيق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة فيما بين منظمات الأمم المتحدة مع وضع استراتيجيات إنمائية وطنية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المتوقع لهذا التوفيق أن يحسن إنجاز البرامج وأن يقلل التكاليف الإدارية وأن يحقق للأمم المتحدة وجوداً وحيداً في البلدان. وكان ثمة تشجيع للمانحين على الاتسام بالمرونة والتكيف مع الإجراءات المبسطة والمنسقة، إلى جانب تقبل الإبلاغ على نحو مشترك. وأنتت الوفود على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان إزاء المذكرة التوجيهية المتعلقة بالبرمجة المشتركة، وقامت بحثهما على تنفيذها بأسرع ما يمكن.

١١١ - ولاحظت الوفود أنه في الوقت الذي تشكل فيه البرمجة المشتركة عملية من شأنها أن تكفل اتباع منظمات الأمم المتحدة لنهج منسق من أجل بلوغ النتائج، فإن تلك البرمجة المشتركة سوف تنبثق من هذه العملية بوصفها استجابات عملية لأوضاع محلية. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت الوفود الاقتراح الذي يطالب المانحين بالموافقة على الإبلاغ المنسق، على الرغم من تعذر تحديد مساهمات بعينها.

١١٢ - ولاحظت الوفود، مع هذا، أن هياكل التكلفة، التي تتعلق بالبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق السكان، ليست منسقة حتى الآن وأنها ستظل ذات معدلات مختلفة فيما يتصل بالنفقات العامة واستعادة التكاليف. وأكدت الوفود أنه ينبغي لآليات التمويل أن تستخدم إجراءات منسقة بقدر الإمكان، كما أنه ينبغي للمجلس أن يقدم توجيهات متسقة لوكالات اللجنة التنفيذية واللجنة غير التنفيذية.

١١٣ - ولاحظت الوفود أن البرمجة المشتركة تتسم بالإيجابية، فهي تزيد من الفعالية كما أنها تقلل من تكاليف العمليات، ومن ثم، فقد طلبت توفير مزيد من المعلومات عن تجارب هذه البرمجة المشتركة والنسبة المتوية للموارد الإجمالية المخصصة لها وللإبلاغ المشترك أيضا.

١١٤ - ومن منطلق الرد، قال مدير مكتب السياسات الإنمائية أنه يوافق على إمكانية إنجاز عملية اعتماد البرامج القطرية. ومع هذا، فقد أكد أن هذه البرامج تستجيب لكل من القضايا الفورية والقضايا الطويلة الأجل، ومن ثم، فإنه ينبغي لها ألا تتأثر بمرور الوقت، وأن توفر الدعم اللازم للأهداف الإنمائية للألفية. وبوسع البرنامج الإنمائي أن يكون أكثر مرونة في عملية اعتماد البرامج القطرية، ولكنه بحاجة إلى توجيه من المجلس.

١١٥ - وثمة أهمية لجعل نتائج إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمثابة أداة استراتيجية، بدلا من أن تكون وثيقة تداولية. ومن شأن هذا أن يساعد في كفاءة استخدامها على نحو موحد فعال في مجال تحديد البرامج المشتركة على الصعيد القطري.

١١٦ - ورحبت نائبة المدير التنفيذي (لشؤون الإدارة) لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعليقات المشجعة. ولاحظت أن المذكرة التوجيهية تتضمن تمييزا واضحا بين البرامج المشتركة والبرمجة المشتركة. وهذه المذكرة تتضمن توجيهات بشأن ماهية الطريقة الجديرة بالاستخدام في هذه الظروف أو تلك بهدف تقليل تكاليف العملية.

١١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠٠٤ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١١/٢٠٠١، والمقرر ١٩/٢٠٠٤ بشأن البرمجة المشتركة.

## رابع عشر - الزيارات الميدانية

١١٨ - شكرت الوفود المقررين من السلفادور وإريتريا إزاء قيامهما، يعلى التوالي بتقديم التقريرين المتعلقين بالزيارة الميدانية إلى غواتيمالا (DP/2004/CRP.4-DP/FPA/2004/CRP.3) والزيارة الميدانية إلى أوكرانيا (DP/2004/CRP.5-DP/FPA/2004/CRP.4).

١١٩ - وأكدت الوفود أهمية الزيارات الميدانية من تمكين أعضاء المكتب من الحصول على تجربة مباشرة بشأن سلطة الأمم المتحدة في مجال عقد الاجتماعات وما لديها من رأسمال يتمثل في الثقة والحيدة. وفيما يتصل بالزيارة المشتركة لغواتيمالا، شددت الوفود على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات على صعيد تشجيع السلام وتعزيز المشاركة السياسية من جانب جماعات السكان الأصليين. وحضت الوفود على تقديم مزيد من الجهود

لتبسيط وتنسيق جهود الوكالات التي من شأنها أن تفيده، إلى حد كبير، نظام المنسقين المقيمين.

١٢٠ - وبالنسبة للزيارة الميدانية إلى أوكرانيا، كان هناك تسليط للضوء على تقاسم التكاليف، إلى جانب ضرورة الاضطلاع بشراكات فعالة لتمكين مختلف المناظر وتنفيذ سياسات تتعلق بكل بلد على حدة. وأقرت الوفود بآثار المساعدة التقنية، وقالت أن المركز التجاري الذي أعده البرنامج الإنمائي ينبغي له أن يكون نموذجاً لسائر المكاتب القطرية. ولوحظ ذلك التقدم الكبير نحو بناء اقتصاد سوقي فعال.

١٢١ - وأثنت الوفود كثيراً على النتائج الإيجابية البارزة التي حققها صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار تمويل محدود، وذلك في مجالات تتضمن دمج الخدمات الطبية والاجتماعية والإعلامية/التعليمية التي تتصل بالصحة الإنجابية، وشدت على التفاعل المتسم بالكفاءة فيما بين الحكومة وصندوق السكان، وكذلك على علاقة العمل القوية القائمة بينهما. وشجعت الصندوق على النظر في إعداد برنامج قطري لأوكرانيا.

١٢٢ - وطالب أحد الوفود بتوفير دعم دولي مستمر لمواجهة احتياجات الجماعات السكانية والمناطق التي تأثرت بكارثة تشيرنوبيل، وأعرب عن تشجيعه للشركاء القطريين كيما يزيدوا من مساندتهم للجهود الوطنية المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

١٢٣ - وأبدى نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) لدى الصندوق تقديره للتعليقات الإيجابية والتوصيات المستمرة، ولاحظ أن الصندوق يود أن ينتقل إلى الأخذ بنهج يتعلق بالبرامج القطرية في أوكرانيا، ولكن هذا يتوقف على توفر الموارد. وصرح بأن الصندوق يعزز تعزيز جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وخاصة فيما يتعلق بالشباب.

١٢٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقريرين المتعلقين بالزيارة الميدانية إلى غواتيمالا (DP/2004/CRP.4-DP/FPA/2004/CRP.3) وبالزيارة الميدانية إلى أوكرانيا (DP/2004/CRP.5-DP/FPA/2004/CRP.4).

## خامس عشر - الاقتراحات المشتركة بشأن التقارير المتعلقة بإطار التمويل المتعدد السنوات

١٢٥ - لدى مناقشة الوثيقة DP/2004/CRP.6-DP/FPA/2004/CRP.2، أعربت الوفود عن تأييدها لتقديم تقارير منسقة، واقترحت أن يقوم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان والصندوق الإنمائي للمرأة بالاتصال بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وقالت

الوفود إن بودها أن ترحب بفرصة مناقشة أفكار البرنامج الإنمائي المتعلقة بالأهداف، ولكنها تشجع المنظمات على تحاشي الإفراط في التركيز على الأسلوب، فبلوغ الأهداف يأتي في المرتبة الأولى.

١٢٦ - وأيدت الوفود الاقتراح المشترك للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان والصندوق الإنمائي للمرأة الذي يطالب بالإبلاغ عن النتائج بصورة منسقة كما هو وارد في التقرير. وأكدت الوفود، مع هذا، أن ثمة احتمالاً للعودة إلى هذا الموضوع في دورة لاحقة، وذلك في ضوء استعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لأغراض التنمية بحلول الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

١٢٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠٠٤ بشأن المقترحات المشتركة المتصلة بتقديم التقارير عن إطار التمويل المتعدد السنوات.

## سادس عشر - الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي: مقترحات لعام ٢٠٠٥

١٢٨ - ذكّر الرئيس الوفد بأن المجلس التنفيذي كان قد خطط في البداية لمناقشة المقترحات المتعلقة بالاجتماع المشترك في عام ٢٠٠٥ في الدورة السنوية الحالية. وحيث أن مكثي المجلسين التنفيذيين الآخرين لليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي لا يزالان يناقشان المواضيع التي سيجري تناولها في هذا الاجتماع المشترك، فإنه قد اقترح مواصلة مناقشة هذه المسألة على صعيد المكاتب.

١٢٩ - وأبلغ الرئيس أعضاء المجلس بأنه قد تحقق توافق عام في الآراء فيما بين المكاتب الثلاثة بشأن المواضيع الرئيسية الأربعة التالية: (أ) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (ب) التبسيط والتنسيق؛ (ج) الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية؛ (د) الشؤون الجنسانية. ودعا الوفود إلى تقديم مدخلاتها إلى المكتب عن طريق كل من نواب الرئيس الإقليميين.

## الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### سابع عشر - تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٣

١٣٠ - قامت المديرية التنفيذية، في بيانها الافتتاحي، بتسليط الضوء على أن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أدى إلى تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات والدول. وبرنامج عمل هذا المؤتمر قد وضع الأفراد وحقوق الإنسان - لا أعداد السكان ومعدلات النمو السكاني - في لب المعادلة. وشددت على أهمية قضايا السكان والصحة الإنجابية في مجال القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ثم صرحت بأن من المسلم به اليوم على نطاق واسع أن هذه الأهداف الإنمائية للألفية - ولا سيما الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٦ - لا يمكن تحقيقها دون إنجاز هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يتعلق بوصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية. وأكدت أهمية كفاءة تسليط الضوء على هذه الروابط بالجمعية العامة في عام ٢٠٠٥.

١٣١ - وشددت على التزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة، وذكرت أن الغرض الحقيقي للإصلاح يتمثل في جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية في مجال الوصول إلى السكان وتلبية احتياجاتهم. ولاحظت أن الصندوق ما فتئ متصدرا لجهود الأمم المتحدة التي ترمي إلى تهيئة عمليات منسقة ومبسطة، وأكدت أن ثمة ضرورة لتوفيق هذه العمليات مع العمليات المضطلع بها داخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وشددت على أهمية بناء قدرات البلدان من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن ثمة حاجة إلى زيادة تعزيز نظام المنسقين المقيمين.

١٣٢ - وأكدت تلك الضرورة الملحة المتعلقة بتشجيع الأنشطة الرامية إلى ربط فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). بمبادرات الصحة الإنجابية، ولاحظت أن هذه الروابط جديرة بالمناقشة في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية، وعمليات ورقة استراتيجية الحد من الفقر، والأهج القطاعية، والتقييمات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشددت على الأهمية الحاسمة لضمان خدمات الصحة الإنجابية.

١٣٣ - وبشأن دور الثقافة، لاحظت أن الصندوق قد قام مؤخرا بدراسة أنهجه البرنامجية من أجل استحداث أهج أكثر شمولاً لا يمكن لها أن تتضمن الثقافة والدين والأدوار المضطلع بها من قبل هياكل ومؤسسات السلطة المحلية، مما يمثل ما يسمى لدى الصندوق "نهج العمل من الداخل". وثمة غرض مقصود في هذا المضمار، وهو إضافة "عدسة الثقافة" لأدوات البرمجة بالصندوق، بالإضافة إلى النهج المستند إلى الحقوق الذي يكمن في لب برنامج العمل

لدى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واحتتمت المديرية التنفيذية بياها بتكرار ما سبق أن قالته من أن الصندوق ملتزم ببناء القدرات الوطنية وتهيئة بيئة تمكينية لإشراك الجميع في عملية التنمية.

١٣٤ - وهنأت الوفود المديرية التنفيذية لما أدلت به من بيان مثالي ملهم، وأعربت عن تأييدها القوي لصندوق السكان. ورحبت الوفود بالتزام الصندوق بجعل جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في قلب عملية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وشددت على أن الطريق المؤدي لعام ٢٠١٥ يمر بمؤتمر القاهرة. وأكدت أن صندوق السكان لا يزال هو الداعية والميسر لجدول أعمال هذا المؤتمر، على نحو أساسي، وأنه يضطلع بدور حاسم في مساعدة البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وأثنت الوفود على الصندوق إزاء التزامه بمراعاة الحساسية الثقافية لدى تصميم البرامج، كما أنها ذكرت في نفس الوقت أن هذا قد أدى إلى رفع مستوى القبول والملكية من جانب المجتمع المحلي.

١٣٥ - وسلمت الوفود بمساهمات صندوق السكان في التقليل من حالات وفاة الأمهات ومرضهن أثناء النفاس، وتحقيق إمكانية الوصول إلى تنظيم الأسرة على نحو طوعي، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتشجيع ضمان خدمات الصحة الإنجابية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتصدي لأعمال العنف والممارسات الضارة القائمة على أساس نوع الجنس، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وساندت الوفود ما يقوم به الصندوق من التركيز على قضايا الصحة الإنجابية لدى المراهقين، بما في ذلك ما يتصل بفيروس نقص المناعة/مرض الإيدز، كما أنها شددت على ضرورة دمج الصحة الإنجابية والبرامج المتعلقة بهذا الفيروس وبذلك المرض. وأكدت أن هناك حاجة إلى معالجة قضية تأنيث وباء فيروس نقص المناعة/مرض الإيدز، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٣٦ - ورحبت الوفود بقيام صندوق السكان بتحريك أنشطته إلى مستوى أعلى ونقل تركيزه من المشاريع إلى السياسات، ولا سيما ما يديه من اهتمام بالصحة والحقوق الإنجابية، كما أنها أثنت على التزام الصندوق بالبرمجة التي تتسم بالاستناد إلى الحقوق ومراعاة الأبعاد الثقافية. وقامت الوفود بامتداح وتشجيع الصندوق فيما يتصل بجهوده الرامية إلى تحسين المهارات التقنية لدى موظفيه بهدف تيسير المشاركة المعززة في الأنهج القطاعية وعمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وبشأن جعل المشاركة في الأنهج القطاعية مسألة إلزامية، تساءل أحد الوفود عما يعنيه هذا على الصعيد العملي، في ضوء محدودية موارد الصندوق.



١٣٧ - واستفسر أحد الوفود عن مدى التأثير السلبي الناجم عن تشتيت الموارد المحدودة جغرافياً بالنسبة لكفاءة وفعالية أنشطة الصندوق. وطالب وفد آخر بعرض مزيد من المعلومات بشأن شراكات الصندوق مع سائر العناصر الإنمائية الفاعلة. وحذّر وفد ثالث من مغبة فرض الشترطيات، وأكد أنه لا يجوز للأولويات المستندة إلى المانحين أن تحجب احتياجات وأولويات بلدان البرنامج. ورحبت الوفود بزيادة موارد الصندوق، وشجعت على مواصلة توسيع نطاق قاعدة المانحين لديه.

١٣٨ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على تعليقاتها الإيجابية ودعمها المتين. وأعربت عن تقديرها لاهتمام الوفود بجعل مقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمثابة شرط أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت التزام الصندوق بالشراكات، التي تتضمن شراكات مع منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وسائر المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وكررت القول بأن الصندوق يتولى تعزيز قدرات الموظفين للمشاركة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهمج القطاعية. وبينت أن من دواعي التشجيع أن تقوم الوفود بتأكيد أهمية هئية الروابط بين فيروس نقص المناعة/مرض الإيدز والصحة الإنجابية، إلى جانب ضرورة توسيع نطاق تلك الروابط. وسلطت الضوء على التزام الصندوق بالأخذ بنهج يتعلق بحقوق الإنسان لدى القيام بالبرمجة، وصرحت بأنه قد شكلت فرقة عمل مشتركة بين الشعب لكفالة تعزيز الروابط بين حقوق الإنسان والثقافة والشؤون الجنسانية في برامج الصندوق. وبشأن الاستفسار عن مدى التركيز الجغرافي، أكدت أن الصندوق يتولى تخصيص الموارد وفقاً للمعايير المعتمدة من جانب المجلس التنفيذي، حيث تعطى الأولوية اللازمة للبلدان الأشد احتياجاً. ومن ثم، فإن هناك نسبة تتراوح بين ٦٧ و ٦٩ في المائة من الموارد قد تم تخصيصها إلى فئة البلدان "ألف"، التي تتضمن جميع البلدان الأقل نمواً.

١٣٩ - ولاحظت المديرية التنفيذية أن من الميزات المقارنة للصندوق، ما يقوم به من توفير المساعدة التقنية على صعيد بناء القدرات. وذكرت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل وسيلة مفيدة في حقل تعزيز بناء القدرات الوطنية. وفيما يخص ذلك التعليق المتصل بالأولويات المستندة إلى المانحين، أكدت أن تخطيط وإعداد البرامج القطرية، التي يدعمها الصندوق، يتم تحت إشراف بلدان البرنامج المعنية، وفقاً للخطة والأولويات الوطنية. وأعربت عن كامل موافقتها بأن بلدان البرنامج ينبغي أن تحظى بالصدارة اللازمة لكفالة ملكية البرامج، وشددت على التزام الصندوق بمبادئ العالمية والحيدة وتعددية الأطراف. ولاحظت أن الصندوق قد يسر من وضع المبادئ التوجيهية للبرمجة المشتركة. وأكدت أن ثمة

ضرورة لتحسين نظام المنسقين المقيمين. واحتتمت كلامها قائلة إنها تشعر بتقدير عميق لما قُدم من دعم لصندوق السكان ولبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.  
١٤٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠٠٤ بشأن التقرير السنوي.

## ثامن عشر - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٤١ - شكرت الوفود المديرية التنفيذية إزاء ملاحظاتها الافتتاحية؛ ورئيس فرع تعبئة الموارد لتقديم التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الصندوق (DP/FPA/2004/10)؛ ونائب المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) لما قدمه من تفسير بشأن انخفاض النفقات في عام ٢٠٠٣ بالقياس إلى عام ٢٠٠٢. ورحبت الوفود بذلك التقرير الجلي الواضح وأثنت على ما يتسم به من نوعية رفيعة.

١٤٢ - وأطرت الوفود على الجهود التي يبذلها الصندوق من أجل الحصول على التمويل، ورحبت بالزيادة الكبيرة في التبرعات المقدمة إلى الصندوق. وأعربت الوفود عن غببتها إلى عودة الصندوق إلى مستوى من الموارد الأساسية يبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٩٦، في ضوء مراعاة أن زيادة التمويل تعكس ثقة المانحين في الصندوق. وأعلن عدد من الوفود عن تبرعاته للصندوق، مما تضمن تبرعات و/أو زيادات تشمل سنوات عديدة. وأبدت بعض الوفود أملها في تقديم تبرعات إضافية في نهاية العام.

١٤٣ - وشجعت الوفود على تقديم مزيد من التبرعات المطردة مع التبكير في السداد من أجل تيسير تخطيط وتنفيذ البرامج، ثم أكدت أن هناك حاجة إلى تهيئة قاعدة للموارد الأساسية تتسم بالضمان والقبالية للتنبؤ. وشددت بعض الوفود على المسؤولية المشتركة المتصلة بالوفاء بالأهداف التمويلية لإطار التمويل المتعدد السنوات، كما أنها حثت على إعلان التبرعات الشاملة لعدة سنوات. وأشار أحد الوفود إلى أن ثمة جدوى من قيام الوفود، التي تعلن عن تبرعات تشمل سنوات عديدة، ببيان جدوى ذلك لسائر الوفود المعنية في اجتماع جانبي غير رسمي.

١٤٤ - وفي الوقت الذي رحبت فيه الوفود بتوسيع نطاق قاعدة المانحين، فإنها قد حذرت من الاتكال على عدد ضئيل من المانحين. وشجع أحد الوفود الصندوق على مواصلة استكشاف التمويل من القطاع الخاص. وانتهزت وفود عديدة الذكرى القادمة لمرور عشر سنوات على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأعادت تأكيد مساندتها للصندوق وتصميمها على تنفيذ برنامج عمل هذا المؤتمر.

١٤٥ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لأمن موظفي الأمم المتحدة، ثم قال في نفس الوقت أن الأموال المتعلقة بالأمن ينبغي لها أن تتأني من الاشتراكات المقررة.

١٤٦ - وشكرت المديرية التنفيذية الوفود على تأييدها. وتقدمت بشكر خاص للبلدان التي أعلنت عن زيادة تبرعاتها والتي وفرت تبرعات تشمل عدة سنوات. وقالت إنها تشعر بتقدير كبير لتبرعات بلدان البرنامج التي كثيرا ما قدمت على الرغم من القيود الاقتصادية. وقالت إنه سيُدرج في التقارير المقبلة جدول يوضح تبرعات بلد البرنامج لتكاليف البرامج والمكاتب المحلية. ورحبت بالاقتراح المتعلق بإجراء مناقشة فيما بعد عن إعلان تبرعات تغطي عدة سنوات. وبشأن التمويل المتعلق بأمن الموظفين، لاحظت أن منظمات الأمم المتحدة عليها أن تسد تكاليف الأمن إلى حين اتخاذ قرار بشأن الاشتراكات المقررة من جانب البلدان. واختتمت كلامها قائلة إنها تؤكد للمجلس التنفيذي أن صندوق السكان سوف يستخدم موارده بأسلوب يتسم بالشفافية والفعالية والمساءلة.

١٤٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠٠٤ بشأن الالتزامات بالتمويل المقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٨ - وعقب اتخاذ المقرر، صرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه قد انضم إلى توافق الآراء ولكنه يرغب في توضيح موقفه: فالولايات المتحدة تؤيد بقوة، في جملة أمور، تلك الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق لتنفيذ مقاصد وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما دامت هذه الأنشطة لا تعني تأييد الإجهاض أو الدعوة له. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف الإنمائية للألفية بصيغتها الواردة في "الخطة التفصيلية" تختلف عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. والولايات المتحدة لا تؤيد تلك الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

## تاسع عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٤٩ - وشكرت الوفود نائب المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) ومديري شعبة أفريقيا وشعبة الدول العربية وأوروبا وشعبة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وممثلي الصندوق من أوزبكستان وميانمار إزاء ملاحظاتهم الاستهلاكية. وكان معروضا على المجلس تمديد للبرنامج القطري لزمبابوي لفترة سنتين؛ ومذكرة عن تنفيذ البرنامج الخاص بصندوق السكان والمتعلق بتقديم المساعدة إلى ميانمار؛ و ١٣ من مشاريع وثائق البرامج القطرية.

١٥٠ - وأثنت الوفود على نوعية مشاريع وثائق البرامج القطرية هذه، ولا سيما النتائج وأطر الموارد. ورحبت بجهود الصندوق الرامية إلى مواصلة الدوائر البرنامجية لدى منظمات

الأمم المتحدة إلى جانب التنسيق المنجز من خلال عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعربت الوفود عن تقديرها لذلك الدور الهام الذي يضطلع به الصندوق في مجال توفير الرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية، مما يتضمن تنظيم الأسرة. ورحبت الوفود بما ورد من إشارات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، كما أنها شددت على أهمية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولاحظ أحد الوفود أن الانتقال من استخدام وسائل منع الحمل المجانية إلى استخدام وسائل ذات رسوم يجب أن يكون تدريجياً، من أجل عدم إهمال الفقراء والمحرومين. وتساءل وفد آخر بشأن ما يظهر من عقبات على الصعيد القطري، وكذلك بشأن ما يتبع من أنهج تتسم بحساسية ثقافية لدى البرمجة. وعلقت بعض الوفود على نواح يعينها من نواحي بعض مشاريع البرامج القطرية المحددة.

١٥١ - واستفسرت الوفود عن آثار برنامج ميانمار، كما أنها تساءلت عما إذا كانت التدخلات ستتعرض للتصعيد. وقد أيدت تقديم مساعدة مستمرة في مجال الصحة الإنجابية. واستفهمت بشأن الأنشطة التي لم تنفذ بعد.

١٥٢ - وشكر مديرو الشعب الجغرافية لدى الصندوق الوفود إزاء تعليقاتهم المشجعة، وذكروا أن الملاحظات المتصلة بمشاريع برامج قطرية يعينها سوف تحال إلى البلدان المعنية.

١٥٣ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القطري لزمبابوي لفترة عامين، كما أنه أحاط علماً بالمذكرة المتعلقة بتنفيذ برنامج صندوق السكان الخاص بتقديم المساعدة إلى ميانمار. وكذلك أحاط المجلس علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبما قدم عليها من تعليقات: أذربيجان وأرمينيا وأنغولا وأوزبكستان وإيران (جمهورية - إسلامية) وبوروندي وتركمانستان ورومانيا وطاجيكستان والفلبين وقيرغيزستان وكازاخستان ومدغشقر.

## عشرون - التقييم

١٥٤ - شكرت الوفود مديرة شعبة خدمات الرقابة الداخلية لتقديمها للتقرير الدوري عن التقييم (DP/FPA/2004/12)، وأثنت على جودة نوعيته ووضوحه. وأعربت الوفود عن غببتها لما لاحظته من زيادة الموارد المكرسة للتقييم ومن تنمية قدرات الموظفين في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج. وأطرت الوفود على صندوق السكان إزاء انتقاله إلى مرحلة اعتبار التقييم بمثابة أداة للتعليم على صعيد المنظومة.

١٥٥ - ورحبت الوفود بجهود الصندوق الرامية إلى استخدام الخبراء المحليين في إجراء التقييمات. وكذلك رحبت بالتقييم الموضوعي للدعم المقدم من الصندوق لتنمية القدرات

الوطنية. واستفسر أحد الوفود عن كيفية مراعاة الصندوق للتوصيات المنبثقة عن التقييم. وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة أعمال التقييم المشترك مع السلطات الوطنية وسائر الشركاء الإنمائيين، وذلك في نفس الوقت الذي أُنْتُت فيه على التقييمات المشتركة المضطلع بها قبل اعتماد إطار جديد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت التقييمات التقليدية سوف تختفي في ظل النظام الجديد.

١٥٦ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت هناك آلية لضمان إدخال الدروس المستفادة في نظم الصندوق، وكذلك عن كيفية تقاسم الدروس والممارسات الجيدة في سياق الصندوق وشركائه. وأوصى أحد الوفود باستمرار تدريب الموظفين، مما يتضمن تدريبهم على نحو مشترك في سياق بقية منظمات الأمم المتحدة. وكان ثمة تأكيد لأهمية تحسين أعمال التخطيط والرصد.

١٥٧ - واستفسرت الوفود عن التحديات التي تواجه الصندوق في ميدان المشاركة في الأنهج القطاعية، واستفهمت عن كيفية تمكين المانحين وسائر البلدان من تقديم المساعدة في هذا السبيل. وسأل أحد الوفود عن علة عدم تمكن بلدين من تنفيذ التقييمات الإلزامية. وأشار وفد آخر إلى أن ثمة جدوى من القيام في المستقبل بوضع خطة عمل سنوية للتقييم.

١٥٨ - وقدمت مديرة شعبة الرقابة الداخلية شكرها للوفود لما قدمته من تعليقات إيجابية. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل استخدام الخبراء الوطنيين في أغراض التقييم. ولاحظت أن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية توفر فرصاً متزايدة أمام أفرقة الأمم المتحدة القطرية كيما تضطلع بتقييمات مشتركة. وبشأن استخدام نتائج التقييمات، أكدت أن النتائج والدروس المستفادة تتعرض لاستخدام واسع النطاق على الصعيد القطري، كما يُعاد إدراجها في عملية التخطيط. وثمة تقاسم أيضاً للدروس المستفادة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأيضاً مع سائر الشركاء الإنمائيين من خلال الأفرقة العاملة المعنية بقضايا التقييم والمحافل الأخرى المشتركة بين الوكالات. ولاحظت أن الصندوق سيستمر في الاستثمار في مجال تدريب الموظفين من أجل تنمية القدرات، بما في ذلك تنمية القدرات على الصعيد القطري.

١٥٩ - وبشأن السؤال المتعلق بالأنهج القطاعية، ذكرت أن الصندوق يتولى تعزيز المعارف والمهارات التقنية لدى موظفيه من أجل تدعيم المشاركة في هذه الأنهج القطاعية، وفيما يتصل بالبلدين اللذين لم يضطلعوا بالتقييم، أوضحت أنه قد حدث تأخير في بدء البرنامج القطري بأحد هذين البلدين، وأنه سوف يضطلع بتقييم في العام الرابع على النحو المفترض؛ أما فيما يخص البلد الآخر، فإنه قد تعذر إجراء التقييم بسبب عدم كفاية البيانات الأساسية.

وقالت إن هذا البلد يدرك ما يلزم القيام به، وأنه يتولى تناول هذه القضية. وعلى صعيد المطالبة بخطة عمل سنوية للتقييم، ذكرت أن ثمة حاجة إلى التوضيح، وسألت عما إذا كانت هذه الخطة تشير إلى خطة التقييم على صعيد المقرر. وأشارت إلى أن كل مكتب قطري ستكون لديه خطة للرصد والتقييم، مع تمشي هذه الخطة مع مرحلة البرنامج الخاص.

١٦٠ - وأكدت للمجلس التنفيذي أن التقييمات التقليدية سوف تستمر وأعربت عن موافقتها بشأن أهمية الأخذ بنهج تحليلي لدى تناول تصميم البرنامج، وقالت إن هذا سيؤدي إلى تحسين نوعية الرصد والتقييم في الوقت المناسب.

١٦١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/2004/12).

## حادي وعشرون - مسائل أخرى

### بيان بشأن بلد يمر بمرحلة انتقالية: تيمور الشرقية

١٦٢ - أجمل البيان المتعلق بتيمور الشرقية دور منظمات الأمم المتحدة في مساعدة هذا البلد في الانتقال من مرحلة ما بعد الصراع إلى حالة بلد نام عادي. وقد قدم وزير الصحة بتيمور الشرقية تعليقات عن مساهمة منظومة الأمم المتحدة.

١٦٣ - وأثنت الوفود على منظومة الأمم المتحدة لما قامت به من دور بناء في تيمور الشرقية، وذلك في نفس الوقت الذي شددت فيه على ضرورة بناء القدرات، وتعيين موظفين أكفاء لمهام محددة، ولا سيما في مجال مساعدة البلدان من الانتقال من مرحلة الأزمات إلى مرحلة الإغاثة ثم إلى مرحلة التنمية. وكان ثمة تسليط للضوء على دور متطوعي الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالوزع بشكل عاجل، وكذلك على الدور الاستراتيجي للمرأة في حالات ما بعد الأزمات.

حدث خاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان: "الأولوية للسكان: تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"

١٦٤ - اضطلع بالمناظرة المتعلقة بالحدث الخاص بالمجلس التنفيذي تحت العنوان "الأولوية للسكان: تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وكان أعضاء المناظرة: السيد سيرغي شاباتي (سويسرا)، والسيد بول نيلسون (اللجنة الأوروبية)، والبروفسور غيتاسين (الهند)، والدكتور جوثام موسينغوزي (أوغندا)، والدكتورة نبيهة

غودانا (تونس)، والسيد شيخ حسن سيسى (السنغال)، والسيدة غابرييلا أوكامبو جاراميلو (إكوادور)، والسيد داميان براون (جامايكا). وترأس المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان هذه المناظرة. وقدم رئيس المجلس التنفيذي رسالة خاصة من الأمين العام من منطلق الاحتفال بهذه المناسبة. وقد أكد الأمين العام في رسالته أن تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعد أمراً ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/  
سبتمبر ٢٠٠٤



## أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر. وأقر المجلس التنفيذي في هذه الدورة جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/L.3 و Corr.1)، بصيغتهما المعدلة شفويا، كما أقر التقرير المتعلق بالدورة السنوية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/32).

٢ - واتفق أعضاؤه على أنه يلزم إجراء المزيد من المشاورات على مستوى المكتب قبل اعتماد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ وخطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٥ (DP/2004/CRP.7) والتواريخ التالية المقترحة للدورات التي ستعقد في عام ٢٠٠٥:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥: من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥  
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥: من ١٣ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥  
(نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥: من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

٣ - وترد المقررات التي اتخذت في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ في الوثيقة DP/2005/2 ويمكن الاطلاع عليها عن طريق الموقع [www.undp.org/execbrd](http://www.undp.org/execbrd).

بيان المدير

٤ - شدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد في كلمته الاستهلالية التي ألقاها أمام المجلس التنفيذي على أهمية عام ٢٠٠٥ إذ أنه عام من الأعوام المحورية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد الأقصى المحدد لذلك ألا وهو عام ٢٠١٥. وهو إذ شدد على ازدياد إلحاحية هذه الحالة، أكد على أن أي محاولة فعلية للوفاء بهذا الموعد تقتضي زيادة الموارد وزيادة هائلة وتحقيق تقدم ملموس على الجبهات كافة، لا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى الاجتماع الرفيع المستوى غير الرسمي المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا والذي سيعقد أثناء دورة المجلس. وتحدث عن فوائد إلغاء الحواجز التجارية من أجل تسريع عجلة نمو اقتصادات البلدان النامية وتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وفتح الفرص أمام تنمية القطاع الخاص. وأشار إلى أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يفوت الفرصة التي يمنحها إياها عام ٢٠٠٥ لوضع السياسات المناسبة وتوفير الموارد اللازمة وقبل أي شيء آخر إبداء الإرادة السياسية المطلقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - وتناول المدير مجال إصلاح الأمم المتحدة وإرساء الشراكات، فشدّد على أهمية الشراكة القائمة بين البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتي بدأت تظهر براعمها الأولى، وذلك كمثال على جهود تبسيط الأعمال على المستوى القطري ومواءمتها يمكن أن يشكل نموذجا للتعاون في المستقبل مع المؤسسات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. وأعلن أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وافقت على رفع رتبة وظيفة مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية، إلى رتبة أمين عام مساعد.

٦ - وأعاد التأكيد للوفود أن البرنامج الإنمائي ملتزم بتعميم مراعاة المنظور الجنساني للمرأة والمساواة بين الجنسين، وبيّن الجهود لكفالة إدماجهما في صلب سياساته وبرامجه. وألقى الضوء على النجاحات التي حققتها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تطبيقها المشترك لنظام تخطيط الموارد (أطلس) والأمور المتوقع إنجازها من ذلك، وعلى العلاقة القائمة بين البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع ونموذج الأعمال المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٧ - وشددت الوفود على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي مواصلة التركيز على الحالة الخطيرة التي تعيشها أفريقيا وبذل ما في وسعه لجعل ورقات استراتيجية الحد من الفقر أكثر تكيفا مع الأهداف الإنمائية للألفية ودعم التعاون التقني في مجال بناء السلام والتنمية الاقتصادية والأمن البشري. وأثيرت مسألة إمكانية طلب زيادة الأموال المخصصة للأمن لمعالجة التحديات الأمنية التي ينفرد في مواجهتها كل بلد من البلدان. وفيما يتعلق بإرساء الشراكات، شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على تكثيف جهوده لإقامة علاقات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويكون من المفيد أن يستغل البرنامج الإنمائي شراكته المتنامية مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومتطوعي الأمم المتحدة لدفع الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### ثانياً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٨ - أعربت الوفود، في معرض نقاشها للوثائق DP/2004/34 و Add.1 و DP/2004/35 و DP/2004/36 و DP/2004/37 و Add.1 و DP/2004/38 و DP/2004/39، عن تقديرها لزيادة موارد البرنامج الإنمائي العامة بشكل ثابت على امتداد السنوات الأربع الماضية،

لا سيما الاتجاه التصاعدي الذي تسلكه الموارد العادية للسنة الثالثة على التوالي. وشددت على أهمية القيام بأسرع وقت ممكن بإلغاء تغطية الموارد الأخرى من الموارد العادية.

٩ - وعلى الرغم من ازدياد خيارات تمويل الأنشطة الإنمائية، تم التشديد على مدى أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية وتوافر قاعدة للموارد العادية تكون مضمونة ومستقرة. ولدى الإعراب عن السرور لازدياد الموارد العادية، أشير إلى أنه ينبغي إيلاء الاعتبار لأسعار الصرف المتقلبة عند تحديد مدى زيادة الأموال وفي الوقت نفسه يؤمل من المجلس تجنب استخدام عبارة "التبرعات" التي يمكن أن تسيء فهمها الحكومات. وبالنسبة لتمويل البرامج، أعربت عدة وفود عن رغبتها في التشديد على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه تقاسم الأعباء.

١٠ - وبعد أن أشارت هذه الوفود إلى الأنشطة التي ينفذها البرنامج الإنمائي حاليا لمواءمة المبادئ التي تقوم عليها عملية استرداد التكاليف وآلية تبويب التكاليف، شجعت البرنامج الإنمائي على تحديد الأغراض التي أنفقت عليها التكاليف بطريقة شفافة وعلى استحداث آلية مباشرة لاسترداد التكاليف مع المساءلة بدقة عن النتائج. وينبغي للبرنامج كذلك أن يعمل على الكف عن تغطية موارد بند ما من موارد بند آخر في هياكل التمويل وذلك بغية إلغاء الحسومات أو الحوافز التي تمنح للجهات المانحة للموارد غير الأساسية. وفي هذا الصدد، يلزم أيضا تامين العلاقات المشتركة بين الوكالات وتعزيز نظام المنسقين المقيمين، وشجعت الوفود على إجراء مزيد من النقاش بشأن استخدام المبالغ المستهدفة من الموارد الأساسية ٢ لهذا الغرض.

١١ - وخلال نقاش مسألة محافظة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات على قوته ككيان ذاتي التمويل، والدور الذي يؤديه في مجالات تقديم الاستشارات وبناء القدرات وإقامة الشراكات، أشادت الوفود بالمكتب على أساليبه الابتكارية في إجراء مشترياته عن طريق الإنترنت وأيدت الجهود المبذولة لتكثيف برامج التدريب الإقليمية والحكومية. وشجعت المكتب على زيادة الخدمات التي يقدمها إلى القطاع الخاص عن طريق الإنترنت وعلى عرض منتجات من البلدان النامية.

١٢ - وردا على ذلك، شدد المدير من جديد على أن قدرة البرنامج على استقطاب موارد غير أساسية تدل على أن في وسعه التنافس مع غيره وعلى فعاليته في السوق، ولكن قدرته على الاستمرار ماليا على المدى الطويل تتوقف على وجود قاعدة صلبة وأكيدة من الموارد الأساسية.

١٣ - وشدد مدير البرنامج المساعد، بمكتب شؤون الإدارة، على تصميم البرنامج الإنمائي على كفاءة استرداد جميع التكاليف لسائر الموارد التي يتلقاها ويديرها. وأكد أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا تدريجياً بما أن المشاريع القديمة تختفي شيئاً فشيئاً ويجري اعتماد سياسات جديدة.

١٤ - وفيما يتعلق بنظام تخطيط الموارد (نظام أطلس)، أشار إلى أن المرحلة الأولى منه بدأت تطبق على الشؤون المالية الخاصة بالبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموظفيها الوطنيين في جميع أنحاء العالم. وإن دخول سلطات ومشاريع التنفيذ الوطنية إلى هذا النظام من خارج المنظمات المذكورة سيخضع للتجربة في مجموعة من البلدان المختارة. وشدد على أهمية إدارة التغييرات والتدريب في الاستفادة التامة من نظام التخطيط الجديد. وإحدى أولى الأولويات هي تعزيز نظام الإبلاغ الذي حقق بفضل سهولة الحصول على البيانات فوائد ملموسة كانت مستحيلة من قبل، من مثل بطاقة النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفيما خص أمن الموظفين، فإن تكاليفه توفر عن طريق الموارد العادية وغيرها من الموارد، ويبحث البرنامج الإنمائي عن دعم مالي لتغطية التكاليف المحلية وذلك في إطار مفهوم مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية.

١٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٩/٢٠٠٤ المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية والمقرر ٣٠/٢٠٠٤ المتعلق بإدارة التكاليف الاستراتيجية وآثارها على استرداد التكاليف والمقرر ٣١/٢٠٠٤ المتعلق بتقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

### ثالثاً - التعاون بين بلدان الجنوب

١٦ - أشارت الوفود لدى مناقشتها لإطار التعاون الثالث المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب (DP/CF/SSC/3)، مع التقدير إلى أن التجارة بين بلدان الجنوب، لا سيما بين أفريقيا وآسيا، كانت في العقد الماضي ترتفع بما نسبته ١١ في المائة سنوياً. وشددت على فوائده، فاتفقت على أنه ينبغي توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب ليشمل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخلق الوظائف وتخفيف حدة الفقر والإفادة من مواهب مواطني الجنوب حملة الشهادات العلمية المقيمين في البلدان المتقدمة النمو لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تستبشر خيراً بملاحظة أن الاقتصادات الناشئة تتحول إلى "المحركات الرئيسية" للتعاون بين بلدان الجنوب، مشددةً على ضرورة إشراك أقل البلدان نمواً على نحو بناء أكثر في هذا التعاون.

١٧ - ويتعين على البرنامج الإنمائي، لكفالة اتباع أنجع نهج لتحقيق أهدافه، الإسراع في تعيين مدير متفرغ للوحدة الخاصة.

١٨ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على زيادة الإفادة من الدول المحورية والمضي في تعزيز التعاون الثلاثي. ففي حالة الكوارث الطبيعية، على سبيل المثال، يمكن للبرنامج الإنمائي أن يطور القدرات الوطنية على مواجهتها عبر استخدام العلاقات الثلاثية من أجل إيصال الموارد إلى الميدان.

١٩ - وشددت الوفود على ضرورة إدماج التعاون بين بلدان الجنوب في عملية وضع البرامج وتنفيذها، بربطه على نحو أوثق بالأهداف الإنمائية للألفية والإطار التمويلي المتعدد السنوات، وضرورة تحديد القيمة المضافة التي أتى بها إطار الوحدة الخاصة تحديداً أدق. وينبغي للبرنامج الإنمائي أيضاً العمل على كفالة أن يكون لهذا الإطار الجديد وقع الحافز على الأنشطة الأفقية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة. وشجعت وفود البرنامج الإنمائي على الإفادة من "يوم الأمم المتحدة" لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب النامية.

٢٠ - وينبغي للبرنامج الإنمائي مواصلة العمل على إرساء التعاون مع القطاع الخاص وإشراكه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد الطريقة التي يمكن أن تساعد بها الدول المتقدمة النمو لتيسير تحقيق هذه الأهداف. ويتعين البحث عن سبل استحداث أسواق للسلع المنتجة في الجنوب وتشجيع الشراكات بين آسيا وأفريقيا بغية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، من الضروري دمج الدروس المستخلصة دمجاً أفضل وتوفير مزيد من التحليل للعلاقات بين مختلف الشركات التجارية.

٢١ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على وضع الاستراتيجيات التي تستحث مشاركة أكبر من جانب المكاتب القطرية وفي الوقت نفسه تفادي ازدواجية العمل في مؤسسات الأمم المتحدة. كما شددت على ضرورة أن تقوم الوحدة الخاصة بتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب داخل المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية. كما يمكن للوحدة الخاصة أن تدعم مبادرات بلدان الجنوب في مجالات معينة من مثل حقوق الإنسان وشؤون المرأة والتصدي للكوارث. وسيكون من المفيد أن يقوم البرنامج الإنمائي بالنظر في عقد اجتماعات دورية مع الجهات التي تتولى تنسيق التعاون بين بلدان الجنوب وذلك للإفادة من المعارف التي تكتسب في هذا المضمار.

٢٢ - وردا على مسألة تعيين مدير للوحدة الخاصة، ذكر مدير البرنامج المعاون أنه تم تلقي العديد من الطلبات عقب الإعلان عن الوظيفة. وتم الاتفاق على قائمة قصيرة من المرشحين

المحتملين بعد التدقيق في ملفات مقدمي الطلبات، وسيتخذ قرار نهائي في هذا الشأن بحلول منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٣ - وألقى مدير فريق دعم العمليات الضوء على تغير ماهية التعاون بين بلدان الجنوب، فأشار إلى دور المشاورات الحاسم في تغيير المسائل التي يركز عليها في إطار قدراته التي تتسع وتزايد الإنجازات المتوقعة منه. وقد بدأت المنظمة تتخطى في تفكيرها حدود الاكتفاء بتأدية دور الدعوة لكي تصبح حافزا يولد نتائج ملموسة على أرض الواقع. وتم تبيان مجالات جديدة من الالتزام - لتبادل أفضل الممارسات في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز القطاع الخاص عن طريق منتدى الأعمال التجارية لأفريقيا وآسيا، على سبيل المثال. وإن إطار تعاون بلدان الجنوب الجديد جاء وليدا لإطار التفكير الجديد هذا سيتطور باستمرار في المستقبل. وسينقل موظفون إلى المراكز الإقليمية لتشجيع المبادرات الإقليمية؛ وستوضع قاعدة بيانات لأفضل الممارسات المعتمدة في بلدان الجنوب، وستقدم خدمات مباشرة يحركها الطلب وسيوسع نطاق التعاون الثلاثي. وشدد على أن عبارة "الحركات الرئيسية" لا تشير بالضرورة إلى البلدان المحورية بل إلى البلدان المستعدة لأن تؤدي الدور الطبيعي. ولم توضع الخطط المتعلقة بيوم الأمم المتحدة بصيغتها النهائية بعد، وهي ستشمل التركيز على إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص. ويعتزم عقد اجتماع عام ٢٠٠٥ لتعزيز التعاون بين الجهات المانحة الأطراف في لجنة المساعدة الإنمائية لتنفيذ مبادرات بلدان الجنوب.

٢٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٢/٢٠٠٤ بشأن إطار التعاون الثالث المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب.

## رابعا - التقييم

٢٥ - قامت الوفود، في معرض مناقشتها للوثائق DP/2004/40 و DP/2004/41 و DP/2004/42 بالإعراب عن سرورها لملاحظتها التقدم المحرز في تقييم النتائج التي تحققت في مجال التنمية. وسلطت الضوء على أهمية تقديم تقارير عن النتائج وفقا لأهداف البرنامج الإنمائي الرئيسية على النحو المحدد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأبدت تقديرها لتحسين مطابقة نهج البرنامج الإنمائي وصناده وبرامجه.

٢٦ - وأكدت بعض الوفود أنه على البرنامج الإنمائي بذل قصارى جهده لكفالة الإبقاء على تقييم النتائج التي تحققت في مجال التنمية كإحدى أولوياته العليا. غير أنها أشارت إلى أن الإدارة التي تتمحور حول النتائج لم تطبق ما فيه الكفاية داخل البرنامج الإنمائي، وعليه، حثته

على إيلاء الأولوية العليا لتدريب الموظفين الرئيسيين على عمليات التخطيط والرصد والتقييم وإعداد التقارير التي تركز على النتائج.

٢٧ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها من انخفاض عدد التقييمات التي تعدها المكاتب القطرية ومن عدم فاعلية القاعدة التي يقوم عليها صنع القرارات والمساءلة. وأقرت هذه الوفود بأن الامتثال لمتطلبات التقييم تم قياسه على امتداد فترة البرامج، إلا أنها طلبت من البرنامج الإنمائي زيادة عدد التقييمات التي تجريها المكاتب القطرية العام القادم. وذكرت أن ضمان الجودة يبقى أولوية عالية لكفالة توافر قاعدة بيانات متينة تستند إليها. وطلب من البرنامج الإنمائي إضافة مرفق إلى التقرير السنوي القادم يتعلق بالتقييم ويتضمن لمحة عامة عن جميع التقييمات التي أجريت في البرنامج الإنمائي والمكاتب القطرية.

٢٨ - وشددت الوفود على ما يتسم به التقييم من أهمية جوهرية لمنظمة تتمحور حول المعارف وتنسج علاقاتها حول المعارف. ورحبت بفتح مركز موارد التقييم كمركز خزن للمعارف المتصلة بالتقييم وشجعت البرنامج الإنمائي على العمل على إتاحة إمكانيات الإفادة من هذه الموارد قدر الإمكان. واعتبرت برنامج تبادل الموظفين بين المكاتب القطرية ومكتب التقييم عملية ابتكارية وجديرة بأن تتكرر. وأعربت الوفود عن رغبتها في معرفة المزيد عن نمو شبكة التقييم وعن المبادرات الإقليمية التي تتخذ في مجال تطوير القدرات داخل البرنامج الإنمائي وبين شركائه. كما شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة تكثيف العمل الذي تضطلع به مع شبكة التقييم التابعة للجنة المساعدة الإنمائية. وذكرت أن النهج الذي يتبعه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تتبع مدى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم قد ينطوي على عبر يستفيد منها البرنامج الإنمائي.

٢٩ - ورحبت الوفود بالطريقة المباشرة التي أعدت بها التقارير وأشادت بجودة تقييم إطار التعاون العالمي وفائدته. وشددت على أنه يتعين على المجلس استخدام هذه التقييمات كأدوات تعلم وكمصدر للمساءلة. وأعربت وفود عن بعض القلق إزاء الغموض الذي لف تقييم فعالية إطار التعاون العالمي الثاني، مع أن هذا النوع من الأحكام لربما يأتي قبل أوانه. وحثت وفود البرنامج الإنمائي على مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم لدى إعداد إطار التعاون العالمي الثالث المقترح، لا سيما وضع مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس لتقييم أدائه. وسينظر المجلس في المقترح المتعلق بإطار التعاون العالمي الثالث بمزيد من التفصيل في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٥.

٣٠ - وردا على ذلك، وجهت مديرة مكتب التقييم شكرها إلى المجلس على ردود فعله الإيجابية وعلى دعمه المتواصل لمساعدة البرنامج الإنمائي على تعزيز مهمة التقييم التي يضطلع

بها. ووافقت على أنه من الضروري معالجة مسألة تدني التقييمات التي تجري على المستوى القطري، ما يؤثر سلبا في قاعدة البيانات التي يعتمد عليها البرنامج الإنمائي. وأشارت إلى أنه بينما لم ينجز حتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلا ما يربو بقليل على ٣٠ تقييما للنتائج، يُعترزم أن تنجز المكاتب القطرية ما مجموعه ٦٤ تقييما بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وحزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٣١ - وأكدت للوفود أن تقدير النتائج التي تحققت في مجال التنمية ما برح يشكل أولوية عليا بالنسبة للتقييم. وستواصل التقييمات القطرية والتقييمات التي تركز على المواضيع صب تركيزها على المسائل الاستراتيجية الحيوية التي تهم البرنامج الإنمائي وإثارها.

٣٢ - ووافقت على أهمية التقييم لمنظمة تتمحور حول المعارف وتنسج علاقاتها حول المعارف، فشددت على قيمة مركز موارد التقييم الذي ييسر تبادل المكاتب القطرية للخبرات في مجال التقييم عن طريق قاعدة البيانات العالمية التي يملكها.

٣٣ - وردا على التعليقات على إطار التعاون العالمي الثالث، أوضح مدير مكتب السياسات الإنمائية أن البرنامج الإنمائي، لدى إعداد هذا الإطار، يولي أقصى اهتمامه للتعليمات التي اتبعت في تقييم إطار التعاون العالمي الثاني. ويكمن التحدي الرئيسي في التأكد، عبر تحديد المؤشرات القابلة للقياس، من أن مقاييس إطار التعاون العالمي قد تركز أثرا على الصعيد الميداني. وسيعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع المجلس في إعداد إطار التعاون العالمي الثالث.

٣٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٣/٢٠٠٤ المتعلق بتقرير مدير البرنامج عن التقييم والمقرر ٣٤/٢٠٠٤ المتعلق بتقييم إطار التعاون العالمي الثاني.

## خامسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٣٥ - ناقش المجلس التنفيذي بالتفصيل مذكرة مدير البرنامج المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الصومال (DP/2004/43 و Corr.1)، التي تعرض برنامج البرنامج الإنمائي المقترح للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ مع أخذ المستجدات الأخيرة التي شهدتها عملية السلام والمصالحة في الاعتبار.

٣٦ - واستعرض تمديد إطار التعاون القطري لكل من السنغال وسانت هيلينا وباراغوي (DP/2004/44) وقدم تعليقاته على وثائق مشاريع البرامج القطرية لموريشيوس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وغواتيمالا.



٣٧ - واستمع المجلس أيضا إلى تقرير شفوي عن المساعدة التي قدمها البرنامج الإنمائي إلى ميانمار غطى النتائج والاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها التقييم المستقل الذي خضعت له في شهر آب/أغسطس عام ٢٠٠٤ مشاريع مبادرة التنمية البشرية.

تقديم المساعدة إلى الصومال

٣٨ - لدى مناقشة الحالة السائدة في الصومال وتداعياتها على إيصال المساعدات الإنسانية والإنمائية، أعربت الوفود عن تأييدها للنهج الاستراتيجي الذي يتبعه البرنامج الإنمائي لإحلال السلام والأمن عبر التركيز على سيادة القانون وتخفيف حدة الفقر وإرساء دعائم الحكم والإدارة العامة والمجتمع المدني.

٣٩ - غير أنها طلبت المزيد من المعلومات عما استُخلص من دروس وشجعت البرنامج الإنمائي على العمل بصورة أوثق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وحثت على اعتماد نهج أكثر استباقية في مجال بناء السلام والقدرات التقنية للحكومة. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي للصندوق الاستثماري الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ بتأدية دور وتقديم الدعم إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٤٠ - وشددت الوفود مع القلق على أن التقرير لم يأت على ذكر التطورات الإيجابية التي شهدتها الصومال، من مثل تسارع خطى عملية السلام، وبرنامج عودة اللاجئين، الطريقة المثلى التي نسق بها الفريق القطري أعماله والتي أدت إلى تنفيذ البرنامج تنفيذًا سلسًا، والجهاز الجديد الذي يؤازر إطار الأمم المتحدة الدولي لتنفيذ برنامج مشترك من المساعدة السريعة. وأوصت بتوثيق التعاون مع الحكومة لتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وشددت على أهمية تولى الأفارقة زمام العملية السلمية.

٤١ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة حشد الموارد وإرساء الشراكات الاستراتيجية عبر عدة طرق، من بينها عملية النداءات الموحدة والدعم المالي المباشر من الجهات المانحة، وعلى التعاون مع منتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتعامل مع التطورات المتعلقة بترتيبات المساعدات الدولية وتنسيقها وذلك دعماً للحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية المقبلة.

٤٢ - ورد المنسق المقيم/الممثل المقيم على ذلك، فأوضح أن مذكرة مدير البرنامج لم تشر إلى التطورات الإيجابية الأخيرة لأن هذه المذكرة أعدت كاملة قبل حدوث هذه التطورات، وأكد للوفود أن قاعدة البيانات ستحدّث على وجه السرعة. وشدد على أنه يمكن للبرنامج الإنمائي أن يواصل المساهمة في عملية السلام في الصومال عبر تعزيز دور الأوساط التجارية

والمجتمع المدني، وزيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه، لمعالجة الأزمة بالشكل الصحيح، يلزم توافر موارد إضافية لدعم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم حاليا.

٤٣ - وأذن المجلس لمدير البرنامج بإقرار المشاريع التي تتفق مع النهج الاستراتيجي على أساس كل حالة على حدة.

٤٤ - واتخذ المجلس المقرر ٣٥/٢٠٠٤ المتعلق بتقديم المساعدة إلى الصومال.

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٤٥ - ردا على العرض الشفوي الذي قدم بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار، أعربت الوفود عن تقديرها للأنشطة التي ينفذها البرنامج الإنمائي على مستوى المجتمعات المحلية، لا سيما عمله لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقيامه كطرف محايد بالدفاع عن الفقراء. ومع إيلائها الاعتبار اللازم للولاية المحددة التي تحكم المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي في هذا البلد، علقت الوفود على عجز البرنامج الإنمائي عن إحداث أثر أوسع نطاقا في تخفيف حدة الفقر نظرا لشدة الاحتياجات في البلد وما تركز عليه أنشطة البرنامج الإنمائي بشكل خاص. وفي هذا الصدد، أعربت عن دعمها للعمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في مجال مسائل السياسات العامة المناصرة للفقراء داخل إطار ولايته.

٤٦ - ودعت الحكومة إلى مواصلة التعهد بتيسير دور البرنامج الإنمائي في تنفيذ برنامج الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بخاصة على الصعيد الشعبي حيث أحرز تقدم ذو شأن في إطار مشاريع دليل التقنية البشرية.

٤٧ - وأعربت وفود عن تطلعها لتلقي تقرير بعثة التقييم في ميانمار لعام ٢٠٠٤ المتعلق بدليل التنمية البشرية الذي أعده البرنامج الإنمائي وذلك في الدورة العادية الأولى التي ستعقد في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٤٨ - رد المنسق المقيم/الممثل المقيم على ذلك، فأكد للمجلس أنه لا يألو جهدا لزيادة التشاور مع مختلف الجهات المعنية وأن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي يمثل إحدى الآليات التي تستخدم لتنفيذ ذلك. وبالنسبة لإدارة الصندوق العالمي لإدارة الإيدز والسل والملاريا، فقد استحدث البرنامج الإنمائي عددا من الآليات للتدقيق في الحسابات على نحو متواتر للتأكد من أن الأموال تستخدم برشد ومن تدفقاتها.

٤٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي المتعلق بتقديم المساعدة إلى ميانمار.

## القرارات المتعلقة بالبرامج القطرية

- ٥٠ - أحاط المجلس التنفيذي علما بوثائق مشاريع البرنامج القطري وبالتعليقات التي أبدتها بشأنها موريشيوس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وغواتيمالا.
- ٥١ - واعتمد المجلس التنفيذي عمليات تمديد أطر التعاون القطري للسنغال وسانت هيلينا وباراغواي.

## سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ٥٢ - عند مناقشة التقرير المرحلي للمدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2004/45)، أثنت الوفود على المدير التنفيذي لما يبدية من ريادة في العمل من أجل تحسين الحالة المالية العسيرة للمكتب، وشجعت على مضاعفة الجهود لتنفيذ عملية إدارة التغيير وتأمين الاستقرار والمساءلة في الشؤون المالية للوكالة.
- ٥٣ - وينبغي أن يواصل المكتب مباشرة الإصلاحات الداخلية واستقطاب المشاريع التجارية الجديدة على وجه العجلة، مع مواصلة التركيز في الوقت ذاته على ولاية المنظمة وحسن الإدارة والجهود المبذولة في سياق اللامركزية. وفي هذا الصدد، أبرزت الوفود أهمية زيادة حجم الأعمال التجارية عن طريق التعاون مع سائر مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٥٤ - ودعت الوفود لجنة التنسيق الإداري إلى أن تقدم الدعم الكامل والمحايد للمكتب وأن تنظر في توسيع نطاق عضويته لإبراز قاعدة العملاء التابعين للمكتب بوجه أفضل. وشجعت الحوار الجاري بين المكتب ولجنة التنسيق الإداري والدول الأعضاء، وطلبت إلى لجنة التنسيق الإداري أن تقدم إلى المجلس تقريرا في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ عن تقييمها للتقدم المحرز والتوجيهات المقدمة.
- ٥٥ - وأبدت الوفود قلقها إزاء التوقعات المالية وترحيل رصيد الصندوق المتوقع، معربة عن تطلعها إلى عقد اجتماع غير رسمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لاستعراض الأداء المالي لعام ٢٠٠٤ والتوقعات المالية لعام ٢٠٠٥.
- ٥٦ - وفيما يتصل بالتعليقات الأولية للمكتب بشأن تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، قرر أعضاء المجلس أن يرجئوا مواصلة النظر فيها إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ عندما يقدم التقرير رسميا، إلى جانب توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٥٧ - وفي الرد الذي قدمه المدير التنفيذي، لاحظ مع التقدير الدعم الذي أعربت عنه الوفود وكذلك قلقها إزاء التوقعات المالية الحالية وترحيل رصيد الصندوق المتوقع. وأكد للمجلس أن المكتب سيواصل العمل من أجل الأمن المالي للمنظمة. وسيبقى المجلس على اطلاع تام، كما سيُقدّم تقرير يتناول استراتيجية المكتب ويعرض آخر المستجدات فيما يتعلق بحالته المالية إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥. وأعرب عن تطلعه إلى عقد جلسة غير رسمية مع أعضاء المجلس في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر للإفادة عن التقدم المحرز.

٥٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٦/٢٠٠٤ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

### سابعاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٩ - عين التقرير المرحلي بشأن الخيارات المتعلقة بنموذج الأعمال التجارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المستقبل (DP/2004/46) خيارين لمركز استراتيجي جديد للصندوق، انطلاقاً من أن الإبقاء على الوضع الراهن لا يمثل بديلاً ملائماً. ويرمي الخيار الأول، وهو نموذج يرتكز على المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى أن يتخصص الصندوق في التمويل الصغير بالتجزئة، على أن يكون التمويل من التبرعات. ويقترح الخيار الثاني، وهو نموذج يقوم على القطاع الخاص، أن يتخصص الصندوق في نقل رؤوس الأموال الخاصة وتوظيفها في استثمارات ذات أثر اجتماعي مهم دعماً للأهداف الإنمائية للألفية. وفي كلا الخيارين، سوف تنقل برامج الإدارة المحلية إلى مركز التنمية المحلية المنشأ حديثاً ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٠ - وشددت الوفود في ردها على الدور الطبيعي الذي يضطلع به الصندوق من خلال برامجه للإدارة المحلية والتمويل الجزئي في ميداني الحد من الفقر وأثر السياسات، وهي البرامج التي يقوم بتكرارها المانحون. واعتبرت الوفود أن مجالات خبرة الصندوق مطلوبة جداً في أقل البلدان نمواً، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتلبية الاحتياجات القطرية.

٦١ - ورغم اتفاق الوفود على الدور الطبيعي للصندوق في الأنشطة الإنمائية، فقد تباينت ردود فعلها فيما يتعلق بالخيارين اللذين اقترحهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدماج أنشطة الإدارة المحلية التي يقوم بها الصندوق في وحدة مستقلة تدعى مركز التنمية المحلية، مع احتفاظ الصندوق بأنشطة التمويل الجزئي، واحتمال توسيعها لتشمل العمل الإنمائي للقطاع الخاص. وأيدت عدة وفود إدماج أنشطة الصندوق في مجالي الإدارة المحلية والتمويل الجزئي في البرنامج الإنمائي، معتبرة إياه خياراً يتيح التفاعل ويتمشى مع الجهود المبذولة على نطاق

أوسع بهدف التوحيد التنظيمي داخل أسرة الأمم المتحدة. واعتبرت وفود أخرى أن عدد الخيارات المقترحة ضئيل جدا، فيما أعربت أخرى عن ارتياحها للنموذج الحالي للصندوق.

٦٢ - وأكدت الوفود المؤيدة أن الإدماج سيتيح مواصلة عمل الصندوق في مجال الإدارة المحلية والتمويل الجزئي ضمن نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان ثمة أيضا اتفاق عام على ضرورة أن تواصل وحدة الإدارة المحلية المدججة التركيز على أقل البلدان نموا. وطلب تقديم المزيد من المعلومات الكاملة بشأن كيفية تحقيق الإدماج ومبلغ الموارد المطلوبة.

٦٣ - وذكرت الوفود التي أيدت خيار الوضع الراهن، المتمثل في الإبقاء على النموذج الحالي للصندوق، أن حشد الموارد والدعوة وتوفير المساعدة/الخبرة تمثل حولا أكثر استدامة بالنسبة للصندوق في مقابل إعادة الهيكلة، واقترحت أن يضطلع البرنامج الإنمائي بدور أكثر فعالية في مجال حشد الموارد لفائدة الصندوق.

٦٤ - واعتبر أعضاء آخرون في المجلس أن عملية إدماج الصندوق في البرنامج الإنمائي تبدو متسارعة وأعربوا عن القلق من أن ذلك سيؤدي إلى تغيير ولايته. وأكدوا أنه بالرغم من أن النموذج التجاري للصندوق يحتاج بعض الشيء إلى إعادة الهيكلة، فإنه يشتغل بصورة جيدة من حيث الأساس كما تدل على ذلك سمعة الصندوق كشريك موثوق وفعال ودوره المهم والمناسب في مجال التمويل الجزئي. وأكدوا أن المعلومات المقدمة لا تكفي لاتخاذ قرار مدروس. وأعرب بعض الوفود عن القلق من استمرار افتقار الصندوق إلى أمين تنفيذي لمدة عام تقريبا، مما يؤثر سلبا في جهود الدعوة على وجه العموم.

٦٥ - وأعرب عدة من أعضاء المجلس عن تحفظات على فكرة عمل الصندوق كمركز لتبادل المعلومات أو سمسار بالجملة في السوق المالية، وأعرب قلة عن القلق من تحمل الصندوق للمخاطر المالية. وطلبوا إجراء تحليل إضافي مستفيض للنظر في هذا الخيار.

٦٦ - وختاما، طلب أعضاء المجلس إلى البرنامج الإنمائي إعداد مقترح مفصل بشأن الترتيبات التنظيمية للمركز المنشود وإدارته وملاكه من الوظائف وبرامجه وترتيبات تمويله، فضلا عن تقييم للفرص/المخاطر الناجمة عن ذلك، على أن يقدم ذلك المقترح إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٦٧ - وطلب المجلس أيضا تقديم توضيحات إضافية بشأن ملاءمة الخيارين ١ و ٢ وجدواهما، مع مراعاة الشواغل التي أعربت عنها الوفود، فضلا عن الخيارات المحتملة الأخرى، مثل الإبقاء على استقلالية الصندوق وتعزيز المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي للصندوق في إطار جهود الدعوة التي يقوم بها لتعبئة الموارد.

٦٨ - وعلاوة على ذلك، طلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي أن يدرس بتفصيل خيار إدماج أنشطة الصندوق في مجال التمويل الجزئي في البرنامج الإنمائي، والذي يتعين أيضا عرضه على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٥.

٦٩ - وأكد المجلس التنفيذي عند طلبه الحصول على تلك التوضيحات الإضافية، أن القرار الأخير بشأن ولاية الصندوق ومستقبله هو من صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة وحدها.

٧٠ - ولاحظ مدير البرنامج المعاون مع التقدير التعليقات البناءة والصریحة التي أدلت بها الوفود، موضحا في رده الحاجة إلى إيجاد مركز استراتيجي للصندوق في ضوء الخيارات الواردة في الوثيقة DP/2004/46. وشدد على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستراتيجية المثلى لمستقبل الصندوق، وطمأن الوفود على شفافية المنظمة في القيام بذلك. وأشار إلى أن تعيين الأمين التنفيذي لا يمكن أن يتم إلا بعد تحديد مستقبل الصندوق.

٧١ - وأكد نائب الأمين التنفيذي/الموظف المسؤول في الصندوق الجهود المبذولة من أجل الاستفادة من المزايا النسبية للصندوق من خلال تعزيز نمو التمويل الجزئي المستدام في أقل البلدان نموا في أفريقيا.

٧٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٧/٢٠٠٤ بشأن التقرير المرحلي عن خيارات نموذج الأعمال لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المستقبل.

## ثامنا - الشؤون الجنسانية في البرنامج الإنمائي

٧٣ - أعربت الوفود عن شكرها لمدير البرنامج على إبراز ما حققه البرنامج الإنمائي من نجاحات في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتقديم الخطوط العامة لخطة العمل المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2004/47).

٧٤ - وأعربت الوفود عن تقديرها لالتزام المنظمة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع برامجها وأنشطتها، وكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع ميادين الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي. على أنه وُجّهت طلبات محددة لتقديم توضيحات إضافية بشأن الكيفية التي تقيس بها المؤسسة ما تحقق من نتائج في مجال المساواة بين الجنسين وتفاصيل مزيدة حول المؤشرات المتعلقة تحديدا بالاعتبارات الجنسانية، واستخدامها وسبل الحصول على البيانات في نظام الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتخطيط موارد المؤسسات. وتساءلت الوفود أيضا حول ما إذا كان هناك جدول زمني لتحقيق التوازن الجنساني في البرامج، وطلبت معلومات إضافية بشأن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي يشرف عليها

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والتي تتولى إعداد مجموعة أدوات للأفرقة المواضيعية المعنية بالمساواة الجنسانية. وأثير تساؤل حول ما إذا سيكون في مقدور البرنامج الإنمائي أن يحقق أهداف خطة العمل المشتركة اعتماداً على الموارد البشرية والمالية المتاحة له حالياً.

٧٥ - ورحبت الوفود بمبادرة ورقة النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وجدواها في إتاحة رصد مستمر لتحقيق التوازن التام بين الجنسين في جميع مستويات المؤسسة بحلول عام ٢٠١٠. ولكنها التمسست معلومات مزيدة بشأن طريقة استخدام بطاقة النتائج وتساءلت حول ما إذا كان هناك برنامج لتحفيز التنفيذ على صعيد الإدارة. وعلى العموم، شددت الوفود على أهمية رصد تنفيذ أنشطة تعميم مراعاة الجوانب الجنسانية، وشجعت البرنامج الإنمائي على كفالة التسلسل المناسب في المسألة وإجراء تقييمات منتظمة للأداء.

٧٦ - وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على أن يضع في اعتباره استقلالية الصندوق الإنمائي للمرأة ودور التحفيز والتجديد الذي يضطلع به في البرامج المتصلة بالمساواة الجنسانية. وحثت البرنامج الإنمائي على العمل مع الصندوق الإنمائي للمرأة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارها قوة محرك شاملة. وأشادت بالتعاون بين البرنامج الإنمائي والصندوق الإنمائي للمرأة في مراكز الخدمات الإقليمية، ولاحظت مع التقدير الأفرقة المشتركة بين الصندوق الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي التي تعمل مع الأفرقة الأساسية المعنية بالممارسة من أجل تحليل التحسينات الإضافية من منظور جنساني. بيد أنها شددت على ضرورة أن يستمر الصندوق الإنمائي للمرأة في إعداد تقارير مستقلة.

٧٧ - وأعربت عن تطلعها إلى الحصول على تقرير عن آخر المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في الشراكة بين البرنامج الإنمائي والصندوق الإنمائي للمرأة، فضلاً عن إجراء مناقشة للاستراتيجية الشاملة التي تتبعها المنظمة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني والخطة التنفيذية المتعلقة بها في الدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٧٨ - وأكد مدير مكتب سياسات التنمية للوفود في رده أن البرنامج الإنمائي عاكف على وضع مؤشرات موثوقة لقياس نتائج المساواة بين الجنسين. وقد نجم التأخير الحاصل في وضع تلك المؤشرات في شكلها النهائي عن أسباب من بينها المشاكل الملازمة لعملية إبراز النتائج المتحققة فيما يخص تعميم المنظور الجنساني في المشاريع والبرامج. وتم تأكيد الدور الرئيسي للصندوق الإنمائي للمرأة كعامل تجديد وتحفيز، ولا سيما على الصعيد القطري حيث يعمل الصندوق الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي من أجل إضفاء طابع التفاعل على جهودهما.

٧٩ - وأعربت نائبة مدير البرامج في الصندوق الإنمائي للمرأة عن تطلعها إلى الاجتماع غير الرسمي الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ من أجل وضع مجموعة الأدوات

المتعلقة بالمسائل الجنسانية في شكلها النهائي ومناقشة آثار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات. وأكدت الطابع المستقل والتجديدي للصندوق، وقالت إنه يحرص على أن يحافظ على إعداد تقاريره بشكل مستقل.

٨٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٨/٢٠٠٤ بشأن الشؤون الجنسانية في البرنامج الإنمائي.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان مقدم من نائب المديرية التنفيذية

٨١ - تلا نائب المديرية التنفيذية لشؤون البرامج البيان الافتتاحي باسم المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تعذر عليها الحضور في الاجتماع. وأبلغ المجلس التنفيذي أن الأمين العام أكد تعيين المديرية التنفيذية لمدة ثلاث سنوات أخرى. وأعرب لأعضاء المجلس عن الشكر باسم المديرية التنفيذية على ما يقدمونه من دعم قوي وثابت.

٨٢ - وركز على الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مشيراً إلى أن البلدان اتخذت من برنامج عمل المؤتمر خطة عمل لها وأكدت مجدداً عزمها على بذل جهودها من أجل إرساء حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وجعل خدمات الصحة الإنجابية الجيدة في المتناول، بما في ذلك مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز)، وحشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف ومقاصد المؤتمر. وأشار إلى أن احتفاء الجمعية العامة بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر يمثل تويجا للأنشطة المضطلع بها في جميع المناطق. وسيعقد الحدث في نيويورك في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وشدد على أهمية الصلة بين جدول أعمال المؤتمر والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة الأشخاص.

٨٣ - وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، أكد أن صندوق السكان يتعاون بشكل متواصل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل استكشاف سبل جديدة لتعزيز التعاون داخل المنظومة ومع سائر الشركاء الإنمائيين. ويعد تنسيق القواعد والإجراءات وتبسيطها من أمثلة ذلك التعاون. وأكد أن الأشخاص وزيادة كفاءة المنظومة وفعاليتها في الوفاء باحتياجاتهم هما غايتنا لإصلاح الأمم المتحدة.

٨٤ - وفيما أعرب عن شكره للبلدان على مساهماتها وعلى ما تكنه من ثقة لصندوق السكان، لاحظ أن صندوق السكان توقع لأول مرة في تاريخه أن يتجاوز مستوى ٤٠٠



مليون دولار من حيث إيراداته الإجمالية في عام ٢٠٠٤. وتعزى الزيادة في الموارد أساسا إلى زيادة مساهمات ثمانية من المانحين الرئيسيين، فضلا عن سعر الصرف الإيجابي لليورو.

٨٥ - وأشار إلى الأنشطة الإضافية التي اضطلع بها صندوق السكان تعزيزا لعمله في ميدان الثقافة وحقوق الإنسان، ومن بينها إنشاء موقع على الإنترنت للدراسات الفردية المتعلقة بالثقافة. وقبل الختام، عرض نائب المديرية التنفيذية الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٣، وأكد التدابير الإضافية اللازمة للحفاظ على أمن وسلامة موظفي الصندوق وأماكن عمله على النطاق العالمي، فضلا عن الموارد المطلوبة لتنفيذ تلك التدابير. وأشار إلى أن المجلس التنفيذي سينظر في تلك المسائل في إطار البند ٧ من جدول الأعمال: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة.

٨٦ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، هنأت الوفود المديرية التنفيذية على تجديد تعيينها، معربة عن تمنياتها لها بالشفاء العاجل. وأعربت عدة وفود عن دعمها لصندوق السكان ولجعل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مكانة رفيعة من جدول الأعمال الدولي. وشددت على الصبغة الجوهرية لجدول أعمال المؤتمر في مجال القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت الوفود أيضا أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأعربت عن إعجابها بالصورة الإيجابية فيما يتعلق بموارد الصندوق. على أنها حثت الصندوق على توسيع قاعدته من المانحين. وأعلن عدد من الوفود مساهماته في الصندوق، بما في ذلك بعض الوفود التي أعلنت زيادات كبرى.

٨٧ - ووجهت عدة وفود الاهتمام لبيان قادة العالم، وحثت البلدان التي لم توقعه بعد على القيام بذلك دعما لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية.

٨٨ - وترد تعليقات الوفود فيما يتصل بالاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٣، والاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق السكان ومكاتبه على نطاق العالم، ضمن الفرع الوارد أدناه بشأن البند ٧ من جدول الأعمال: المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة.

٨٩ - وأعرب نائب المديرية التنفيذية لشؤون البرامج عن شكره لأعضاء المجلس التنفيذي على دعمهم وتوجيههم. كما أعرب عن تقديره للمساهمات التي أعلن عنها عدد من الوفود. ووجه أيضا شكره للوفود على تمنياتها الطيبة للمديرية التنفيذية، مشيرا إلى أنه سينقلها إليها. وذكر أن الصندوق يشعر بتفاؤل كبير نظرا لما حظي به بيان قادة العالم من تأييد. وأحاط علما بالتعليقات المتصلة بحالة موارد الصندوق وأكد للمجلس أن الصندوق سيسعى جاهدا إلى زيادة الموارد الأساسية وتوسيع قاعدته من المانحين. وأكد أن التعاون فيما بين بلدان

الجنوب يمثل إحدى الأولويات المهمة لدى الصندوق. وأشار في رده على أحد الأسئلة إلى أن الصندوق يهتم عن كثب بالحالة الديمغرافية المعقدة في بلدان شرق أوروبا وآسيا الوسطى. وأوضح أن الصندوق يضيف قيمة كبرى على شراكاته مع سائر وكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الآخرين. وأشار أيضا إلى الشراكة المهمة التي يقيمها الصندوق مع منظمة الصحة العالمية، ومن ذلك مبادرة 'علاج ٣ من بين ٥ ملايين شخص' في إطار الجهود الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

## تاسعا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

### الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٣

٩٠ - تناول عدد من الوفود الكلمة في أعقاب عرض الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٣ (DP/FPA/2004/15) والتصويب (DP/FPA/2004/15/Corr.1)، وأعربت هذه الوفود عن سرورها بالاتجاه التصاعدي في تمويل الصندوق. غير أنها حذرت من الاغتياب بالنفس ولاحظت أن الزيادة في التمويل تقوم على قاعدة ضيقة تتمثل في أسعار الصرف الإيجابية وعدد قليل من المانحين الرئيسيين. وحثت على توسيع قاعدة المانحين، مشددة على الحاجة إلى زيادة الموارد الأساسية. وتم التشديد على أن تقاسم العبء فيما بين المانحين ينبغي أن يظل اهتماما مركزيا في عملية حشد الموارد. وطلبت الوفود الحصول على تفاصيل إضافية بشأن بعض الاتجاهات، بما في ذلك تخفيض نفقات البرنامج في عام ٢٠٠٣ والزيادة في التنفيذ المباشر من جانب الصندوق. كما تساءلت حول الكيفية التي يعتزم بها الصندوق تعزيز استقرار التمويل. ولاحظت الوفود أن التقرير واضح وموجز، ولكنها أشارت إلى أن من المفيد إدراج تعاريف مختلف فئات الإيرادات والنفقات في التقارير القادمة.

٩١ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (شؤون الإدارة) عن شكرها للمانحين الذين أعلنوا عن مساهمات مزيدة. وأعربت عن تقديرها للزيادات السابقة التي قدمها مانحون رئيسيون آخرون، فضلا عن المساهمات الواردة من البلدان النامية، بما في ذلك دعم برامجها القطرية. وأعربت عن الأمل في أن يتمكن الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي من تقديم دعم مزيد للصندوق. وذكرت أن استراتيجية الصندوق لحشد الموارد تركز على توسيع نطاق قاعدة المانحين، فضلا عن زيادة التمويل الأساسي. ولاحظت اتجاه التمويل المشترك، وذكرت أن الصندوق تلقى مساهمات من بعض المانحين تتعلق ببرامج محددة.

٩٢ - وفيما يتعلق بتخفيض نفقات البرامج في عام ٢٠٠٣، أوضحت أنه تم ترحيل ما يقرب من ٤٠ مليون دولار من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢. بيد أن المبلغ المرحل من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣ لم يتجاوز ٦,٦ ملايين دولار. ولاحظت أنه كانت هناك بعض النفقات غير المتكررة في عام ٢٠٠٣، وذلك يتعلق مثلا بنظام تخطيط موارد المؤسسات. كما أن الزيادات الصادر بها تكليف من الجمعية العامة في مرتبات الموظفين على نطاق المنظومة قد أثرت في ميزانية الدعم لفترة السنتين للصندوق. وأضافت قائلة إنه نظرا لتأخر تسديد المبالغ أو المساهمات الكبيرة الواردة في نهاية السنة، تم ترحيل ٢٠ مليون دولار من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤. وذكرت أنه على الرغم من أن الصندوق ممتن امتنانا عميقا للمساهمات الإضافية الواردة في نهاية السنة، فليس من الممكن دائما برمجة تلك الأموال بسرعة في نهاية العام. وفيما يخص السؤال المتعلق بكيفية تحقيق الاستقرار المالي، أشارت إلى أن من بين السبل زيادة عدد البلدان التي تعلن عن تبرعات متعددة السنوات. ولاحظت أن عددا قليلا جدا من البلدان يعلن عن تبرعات متعددة السنوات في الوقت الراهن.

٩٣ - وفي الرد على أحد الأسئلة، أشار مدير شعبة الخدمات الإدارية إلى أن قيمة التأمين بعد انتهاء الخدمة تبلغ حاليا ٦٩,٥ مليون دولار. وقال إن الصندوق تكبد نفقات على أساس الدفع الفوري لتلك الفوائد، وقد تضمن البيان المالي للصندوق لعام ٢٠٠٢ كشفا بذلك. وأضاف قائلا إن المسألة قد نوقشت أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة بهدف التنسيق. وأعرب عن تقديره للاقتراحات التي قدمتها الوفود فيما يتعلق بالاستعراض المالي السنوي، مشيرا إلى أن الصندوق سيديرها في تقاريره في المستقبل.

٩٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٦/٢٠٠٤: الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٣.

الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم

٩٥ - عرضت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) التقرير المعنون الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم (DP/FPA/2004/14). وأبرزت العناصر التي تُعتبر أساسية لضمان سلامة وأمن موظفي الصندوق، وقدمت معلومات إضافية كانت قد عُرضت في السابق على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٩٦ - وأعربت وفود كثيرة عن دعمها للاحتياجات الأمنية لحماية موظفي الصندوق ومكاتبه في أنحاء العالم. وأكدت الوفود على أن أمن الموظفين أمر في غاية الأهمية وينبغي

عدم تعريضه للخطر. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة أخذ توصيات اللجنة الاستشارية بعين الاعتبار. وطلبت الوفود معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الاحتياجات الأمنية الإضافية. واستفسرت عن العلاقة بين هذه الاحتياجات وبين تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة. واستفسرت أيضاً عن مدى التنسيق مع الترتيبات الأمنية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة. وأعلنت بعض الوفود أن التكاليف الأمنية ينبغي تغطيتها بالأموال العادية للأمم المتحدة. وأعلنت وفود أخرى ضرورة إنفاق أكبر قدر ممكن من الموارد على البرامج والمشاريع، وألا يكون للتكاليف الأمنية أثر سلبي على التمويل الأساسي للبرامج.

٩٧ - وأعربت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون الإدارة) عن تقديرها لما أبدته الوفود من دعم. وأوضحت أنه يجري طلب الأموال للسماح لصندوق الأمم المتحدة للسكان بكفالة التقيد بالمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا؛ والوفاء بحصتها المقررة من الزيادة في تكاليف مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة؛ وسداد تكاليف التأمين المتزايدة؛ وإنشاء هيكل أممي أساسي في الصندوق. وأشارت إلى أنه على الرغم من كون الصندوق يعمل في ١٤٠ بلداً، إلا أن الأموال المطلوبة لتمويل ثلاثة مستشارين أمنيين إقليميين فقط. وأشارت إلى أن إتاحة الموظفين الإضافيين ستمكن الصندوق من التعاون بفعالية مع الهيكل الأممي المركزي لمنظومة الأمم المتحدة وتنفيذ التوجيهات الأمنية في اليابان. ولاحظت أن المستشار الأممي للصندوق أسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الجهود الأمنية للصندوق، وأن بعض التدابير الأمنية ستدرج في ميزانيات المشاريع المشتركة التمويل. غير أن هذه التدابير تختلف عن الاحتياجات الأمنية الإضافية التي يُطلب تمويلها. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سوف يبذل كافة الجهود للتقليل من انعكاسات التكاليف الأمنية على البرامج.

٩٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠٠٤: الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم.

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٩٩ - أحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم (DP/FPA/2004/17).

## عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٠٠ - عرضت نائبة المديرية التنفيذية (لشؤون البرامج) ومديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثيقة مشروع البرنامج القطري لغواتيمالا (DP/FPA/DCP/GTM/5).

١٠١ - وأعربت الوفود عن تقديرها لكون عملية إعداد مشروع البرنامج القطري تمت بتشاور وثيق مع المجتمع المدني في غواتيمالا. وأعلنت تأييدها لتركيز الصندوق على تحسين مهارة القائمين بالرعاية عند الولادة، وللجهود الرامية إلى معالجة حالات الطوارئ المتصلة بالولادة. وذكرت أن الانخفاض في معدل وفيات النوافس بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٠ يشكل تطورا إيجابيا. وتم التأكيد على أهمية مراعاة البعد الثقافي عند معالجة مسائل الصحة الإنجابية.

١٠٢ - وأوضح أحد الوفود أن بلاده لا تنوي إنهاء برنامج مساعدتها لغواتيمالا لتوفير وسائل منع الحمل، وطلب تنقيح نص مشروع البرنامج بحيث يعكس ذلك. وأضاف الوفد أن استدامة الإمداد بوسائل منع الحمل في غواتيمالا ستتعرض لو استمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في توفيرها بعد عام ٢٠٠٥. ورحبت الوفود في هذا الخصوص بالنبا المتعلق بالمساهمة الإضافية المقدمة من حكومة هولندا إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل توفير مواد الصحة الإنجابية لغواتيمالا.

١٠٣ - وأكدت الوفود على الحاجة إلى مساعدة أضعف الفئات في غواتيمالا، وعلى الأخص فئات السكان الأصليين، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم. وطلبت معلومات إضافية بخصوص تركيز البرنامج على السكان الأصليين، وكذلك فيما يتعلق بالتوازن بين المناطق الريفية والحضرية. وفيما يختص باستدامة البرنامج على المدى الطويل، أعرب أحد الوفود عن قلقه لكون ٨٠ في المائة من موارد البرنامج ستأتي من مصدر غير الموارد الأساسية. وشدد الوفد على أهمية اتباع نهج قائم على المشاركة تُسهّم فئات السكان الأصليين في إطاره في إعداد المشاريع. وأضاف الوفد أن بلاده تنوي تنفيذ مشروع شامل في المرتفعات الغربية لغواتيمالا يركز على الصحة والتعليم والزراعة. وأشار إلى أن مشروع بلده الرامي إلى تخفيض معدل وفيات النوافس في أوساط السكان الأصليين سيبدأ في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأعلن أنه يود عقد اجتماع مع الصندوق لتبادل المعلومات.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالعنصر الجنساني للبرنامج، أعربت الوفود عن رضاها لكون البرنامج سيسعى، بمشاركة نساء الشعوب الأصلية، إلى تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل تعميم المساواة بين الجنسين، وتشجيع تمكين المرأة. وسأل أحد الوفود عما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة لمعالجة مسألة المنظور الجنساني. وذكر أحد الوفود - مشيرا إلى أن الصندوق ينوي دعم الأمانة الرئاسية للمرأة - أن الحاجة تدعو إلى تحسين الحالة المالية للأمانة.

١٠٥ - وأعربت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تقديرها للتعليقات والاقتراحات الإيجابية التي أدلت بها الوفود. وبخصوص تعليق أحد الوفود، قالت إن نص الوثيقة سيُعدل لكي يعكس استمرار الدعم المقدم من البلد المعني لتوفير منتجات منع الحمل. وأكدت للمجلس التنفيذي أن البرنامج في غواتيمالا سيركز على تلبية احتياجات السكان الأصليين، وعلى الأخص فيما يتعلق بتخفيض معدل وفيات النوافس. وبخصوص القضايا الجنسانية، أكدت أن الصندوق سيشرع في البرمجة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقالت إنها تحيط علما بالقلق فيما يختص باستدامة البرامج على المدى الطويل، وأضافت أن الصندوق سيبدل ما في وسعه لتعبئة الموارد المطلوبة. ورحبت بالاقتراح الداعي إلى تبادل الصندوق المعلومات مع البلد الذي يخطط لتنفيذ مشروع شامل في غواتيمالا.

١٠٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بوثيقة مشروع البرنامج القطري لغواتيمالا (DP/FPA/DCP/GTM/5) وبالتعليقات عليه.

## حادي عشر - برنامج المشورة التقنية

١٠٧ - عرض نائب مديرة شعبة الدعم التقني التقرير المعنون 'استعراض منتصف الفترة لبرنامج المشورة التقنية' (DP/FPA/2004/16). ولاحظ التغييرات الكبيرة التي أدخلت على برنامج المشورة التقنية في دورته الحالية التي تغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وأشار إلى أن استعراض منتصف المدة يستند إلى فترة تنفيذ تتراوح بين ستة وتسعة أشهر فقط. غير أنه قال إن نظام برنامج المشورة التقنية يسير بشكل واضح في الاتجاه الصحيح، وأضاف أن الصندوق سيقدم تقريراً أكثر تحديداً عن أثر البرنامج في الوقت المناسب.

١٠٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود الجارية لتعزيز قاعدة الكفاءات ومزيج المهارات العاملة في البرنامج، وكذلك لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وتم التأكيد على أهمية تلبية احتياجات بلدان البرامج وأولوياتها. وكذلك على وجوب الاهتمام عن كثب بالاحتياجات والاستراتيجيات المختلفة لبلدان البرامج، وبتفاوت قدراتها المؤسسية والبشرية. واستفسرت الوفود عما إذا كانت أية مشاورات خارجية قد أجريت في إطار الإعداد لاستعراض منتصف المدة، مشيرة إلى أن الاستعراض يبدو وكأنه عملية داخلية في جوهرها.

١٠٩ - وأكدت الوفود أن الصندوق ينبغي أن يستمر في ضمان حصول الصحة الإنجابية على التمويل والاهتمام اللذين تستحقهما في إطار السياسات والتخطيط وعمليات الميزانيات القطرية. وشددت على أن أفرقة الدعم القطري التابعة لبرنامج المشورة التقنية ينبغي أن تسهم في العمليات القطرية مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والنهج الشاملة للقطاعات

والتقييمات القطرية المشتركة للأمم المتحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن تسترشد بهذه العمليات.

١١٠ - وأكدت الوفود على الحاجة إلى زيادة فهم وتنفيذ التوجه الاستراتيجي للصندوق وإلى تخصيص الدعم التقني له. وتم التأكيد على أهمية توخي المرونة في أنشطة أفرقة الدعم التقني. وأعرب أحد الوفود عن قلقه بشأن مدى مساهمة الأفرقة في تعزيز القدرات ودعم العمل على المستوى القطري. وتساءل الوفد عما إذا كان العمل القطري ينبغي أن يعتمد إلى هذه الدرجة الكبيرة على أفرقة الدعم القطري، مشيراً إلى أن فعالية الأفرقة ينبغي أن تُقاس بالقيمة التي تضيفها إلى هذا العمل. وتساءل الوفد كذلك عن قيمة الترتيب الحالي لبرنامج المشورة التقنية على المدى الطويل، وعرض التعاون مع الصندوق لاستطلاع نهج بديلة، من شأنها أن تستجيب بصورة أفضل لاحتياجات البلدان إلى الدعم المستدام وإلى المعارف التقنية الملائمة.

١١١ - وطلبت بعض الوفود أن يُقدّم تقرير عن أثر برنامج المشورة التقنية إلى المجلس التنفيذي أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥، مشيرة إلى أن الفترة الزمنية لم تكن كافية للتوصل إلى استنتاجات واضحة بشأن إنجازات البرنامج ونتائجه. وسألت عما إذا كان من الممكن مواصلة دورة برنامج المشورة التقنية مع دورات إطار التمويل المتعدد السنوات، وميزانية الدعم لفترة السنتين. وطلبت الوفود أيضاً أن تتضمن التقارير في المستقبل معلومات عن الكيفية التي يسهم بها برنامج المشورة التقنية في تحقيق الأهداف المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وطلبت كذلك معلومات إضافية عن الشراكات الاستراتيجية للصندوق، وشجعت على تعزيز شراكاته مع منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسكو. وسأل أحد الوفود عن وجود أي تعاون بين أفرقة الدعم القطري التابعة لصندوق الأمم للسكان وبين مرافق الموارد دون الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٢ - وأعربت مديرة شعبة الدعم التقني عن تقديرها للتعليقات البناءة التي أدلت بها الوفود. وأشارت إلى أن استعراض منتصف المدة لبرنامج المشورة التقنية عملية داخلية، لكنها أوضحت أنه تم طلب مساهمة المكاتب القطرية. وأضافت أنه سيُجرى في الوقت المناسب تقييم خارجي لاستقاء تعليقات متعمقة من النظراء الوطنيين، والمؤسسات الوطنية والإقليمية، والمكاتب القطرية، فضلاً عن شركاء إنمائيين آخرين. ولاحظت أن برنامج المشورة التقنية نظام متواضع ذو موارد محدودة نسبياً. وأكدت أن أفرقة الدعم القطري كثيراً ما تتعاون مع

أفرقة أخرى، منها أفرقة مرافق الموارد دون الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونيسيف.

١١٣ - وشكر نائب مديرة شعبة الدعم التقني الوفود على تعليقاتها المفيدة. وأشار إلى أن الصندوق سيواصل توطيد وتعزيز شراكاته الاستراتيجية مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، على نحو ما أوصى به المجلس التنفيذي. وقال إن بعض أفرقة الدعم القطري التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان تتعاون مع أفرقة برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك مع عدة جهات منها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة. وأشار إلى أن الصندوق يقوم بإعداد قائمة لجميع الأفرقة والآليات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وأكد على أن بناء القدرات على المستوى القطري من المهام الأساسية لأفرقة الدعم القطري، كما أنه ييسر التعاون بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أن الأفرقة بصدد تحديد المؤسسات التي تملك القدرات لتقديم المساعدة التقنية في بلدانها، فضلا عن القدرة على المشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب. وأضاف أن جزءا أساسيا من عمل أفرقة الدعم التقني يتمثل في كفالة تنفيذ التوجه الاستراتيجي للصندوق.

١١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٨/٢٠٠٤: التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج المشورة التقنية

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

### ثاني عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

١١٥ - شكرت الوفود المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعرضه التقرير المشترك عن الإطار المقترح لحل المسائل الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (DP/2004/CRP.8-DP/FPA/2004/CRP.5)، باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١١٦ - ورحبت الوفود بالإطار المنسق الذي اقترحه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع واعتبرته خطوة هامة إلى الأمام. وأشارت إلى أن الأهداف والجدول الزمني والمؤشرات الواضحة الواردة في النموذج ستسمح للمجلس التنفيذي برصد التقدم المحقق في حل المسائل المثارة في التقارير السنوية للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، والمتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.



وشجعت الوفود المنظمات الثلاث على جعل الإطار عمليا وشاملا بقدر الإمكان، وأشارت إلى أن من المهم تحديد الإجراءات اللازم اتخاذها في إطار الاستراتيجيات المحددة.

١١٧ - وأشار إلى أن النموذج ينبغي ألا يحل محل المعلومات السردية في تقارير مراجعة الحسابات، بل ينبغي أن يكملها. واقترحت الوفود إمكانية استخدام النموذج على نطاق أوسع في أقسام أخرى من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع. واقترحت كذلك أن من المفيد أن تستخدم منظمات أخرى، منها اليونيسيف، نفس النموذج.

١١٨ - وأعلن المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون الإدارة)، والموظف المسؤول عن شعبة خدمات الرقابة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، والموظف المسؤول عن مراجعة الحسابات واستعراض الأداء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكبير الموظفين الماليين لمكتب خدمات المشاريع، أنهم يتطلعون إلى تنفيذ الإطار المقترح، معربين عن ارتياحهم لتأييد الوفود للإطار. وأشاروا أيضا إلى أنه سيجري إطلاع الوكالات والمنظمات الأخرى على النموذج.

١١٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٩/٢٠٠٤ المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.

### ثالث عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٠ - رحبت الوفود بالتقرير المتعلق بمتابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاجتماع مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2004/CRP.9)، مشيرة بصورة خاصة إلى وضوح التقرير ودقته في تحديد ما تتمتع به المنظمة من مزايا نسبية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. غير أن الوفود لحت إلى أن البرنامج الإنمائي لم يوضح كيفية تنظيم شؤونه - فيما يتعلق بتطوير قدرات الموظفين والبرمجة ومستوى الموارد والخطة الاستراتيجية - للتعامل مع هذا الوباء.

١٢١ - وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز الاتساق بين إجراءات الوكالات على المستوى القطري، وأكدوا على أهمية تنفيذ نهج "الأوحد الثلاثة" - إطار عمل واحد متفق عليه لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسلطة وطنية واحدة

لتنسيق العمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونظام قطري واحد متفق عليه للرصد والتقييم.

١٢٢ - وحثوا البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على مواصلة تعزيز الشراكة في إطار البرنامج المشترك المعني بالإيدز، وخاصة على المستوى القطري. وأهابوا بكلتا المنظمتين إلى كفالة انضمام المنسق القطري لبرنامج مكافحة الإيدز إلى الفريق القطري للأمم المتحدة. كما شجّعوا البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على وضع نموذج موحد للتقارير يستند إلى النتائج، بالتعاون مع أمانة برنامج مكافحة الإيدز وغيره من الجهات الراعية الأخرى، لإبلاغ مجلس تنسيق برامج مكافحة الإيدز والمجلس التنفيذي سنويا عن أنشطتها المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٢٣ - وفي معرض ردها أكدت رئيسة فريق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المنظمات تعمل بكل حرص وفقا لنهج "الأوحد الثلاثة"، الذي يشكل أساسا لجميع أعمالها في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بعد أن اشتركت جميع الوكالات في تصميمه. وقالت إن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، المكونة من ٣٠ بلدا، بصدد استطلاع سبل تعزيز التنسيق بين الوكالات. غير أنها شددت على صعوبة الحصول على الموارد المالية اللازمة لتسيير البرنامج بفعالية. وأضافت أن برنامج أطلس سيفيد في تصنيف البيانات عن احتياجات البرامج من الموارد. وقالت إن مزيدا من المعلومات عن المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي سيُقدّم خلال الدورة العادية الأولى المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٢٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤٠/٢٠٠٤ المتعلق بمتابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لاجتماع مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

#### صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢٥ - أكد نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) في ملاحظاته الاستهلالية أن الصندوق ملتزم التزاما راسخا، في متابعته لتوصيات مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بإحداث تغيير في حياة الناس. وعرض رئيس فرع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق المعنون "استجابة صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنفيذ توصيات مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (DP/FPA/CRP.6). وشدد على أن الصندوق ملتزم، في إطار

جهوده في مجالات التنسيق والمواءمة ورصد الأداء بتنفيذ نهج "الأوحد الثلاثة" ووضع خطط مشتركة لدعم التنفيذ في الأمم المتحدة من خلال أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار إلى أن الصندوق يركز أيضا على تنمية القدرات على المستوى القطري؛ وعلى تلبية احتياجات المرأة والفتاة؛ وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني، بمن في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ووضع برامج شاملة تتعلق بالواقيات الذكرية.

١٢٦ - ولاحظت الوفود أن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان يتسم بالدقة ويتناول الموضوع في صميمه. ورحبت بالتركيز على استجابة الصندوق لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تضيف قيمة مضافة، والتي تتمثل في ربط الظاهرة بالصحة الجنسية والإنجابية، وتمكين المرأة والبعد الجنساني، واحتياجات الشباب. ورحبت الوفود بالاقتراح الوارد في تقرير الصندوق فيما يتعلق باعتماد شكل موحد للتقارير المقدمة إلى مجلس تنسيق البرامج وإلى المجلس التنفيذي.

١٢٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤٠/٢٠٠٤: متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لاجتماع مجلس تنسيق برامج برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

## رابع عشر - مسائل أخرى

إحاطة بشأن الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

١٢٨ - قدم المدير العام لليونيدو ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحاطة غير رسمية بشأن الشراكة الاستراتيجية المكونة حديثا بين المنظمتين. وتضمنت الإحاطة معلومات عن سياق التداؤب بين المنظمتين، بما في ذلك اتباع نهج متوسط المدى ذي شقين في مجال التعاون التقني والتمثيل الميداني/اللامركزية.

١٢٩ - وفيما يخص ملف التعاون التقني، قال إن اليونيدو ستستمر في تحسين تركيز ومضمون مساهماتها وستضع خطة عمل لبرامج التنمية الصناعية على مستوى الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتمثيل الميداني واللامركزية، ستيسر الشراكة الاستراتيجية تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الأمين العام المعنية بالقطاع العام والتنمية. وستعمل اليونيدو مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع نموذج جديد للتمثيل الميداني.

الاجتماع غير الرسمي الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا ١٣٠ - عقد المجلس التنفيذي اجتماعا غير رسمي رفيع المستوى بشأن "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: تمهيد السبيل للعمل في عام ٢٠٠٥ وما بعده"، ألقى فيه محاضرات كل من رئيس نيجيريا، أولوسيجون أوباسانجو؛ ورئيس ملاوي، بينغو وا موتاريكا؛ وسعادة السيد جاك سترو، وزير خارجية المملكة المتحدة؛ والدكتورة آنا كاجومولو تيبايوكا المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة؛ وجفري ساكس، المستشار الخاص للأمم العام المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ومدير مشروع الأمم المتحدة للألفية.

١٣١ - ونوقش كثير من المسائل الحاسمة ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، منها التحديات الإنمائية التي تواجهها أفريقيا، ودور المجتمع الدولي؛ وعمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وعمل اللجنة المعنية بأفريقيا؛ وأهمية عام ٢٠٠٥ بالنسبة للجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعمل مشروع الألفية؛ واستراتيجيات النمو في أفريقيا.

عرض نموذج للتقارير المستقبلية عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات

١٣٢ - وفقا للوثقتين DP/2004/4 و DP/2004/CRP.6، عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المجلس التنفيذي نموذجا للتقارير المستقبلية عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، لينظر فيه المجلس. وقد أعد النموذج لتجسيد الأفكار المستجدة عن الكيفية التي تنوي بها المنظمة صياغة تقاريرها عن الأداء والنتائج اعتبارا من الدورة السنوية للمجلس المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٣٣ - وسيتيح الجيل الجديد من التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للمجلس التنفيذي تحليلا للأداء أكثر تكاملا مما كانت تقدمه التقارير السابقة، مع عرض بيانات مستقاة من مجموعة متنوعة من المصادر. والغرض من عرض النموذج هو بيان الكيفية التي سيتم بها تنظيم التقارير المقدمة إلى المجلس في المستقبل، وذلك مرهون بطبيعة الحال بإدخال تحسينات استنادا إلى تعقيبات المجلس وإلى الحوار الداخلي المستمر.

الاجتماعات غير الرسمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٤ - نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورتين غير رسميتين هما: (أ) المشاورة المتعلقة بدعم الصندوق للشباب؛ (ب) المشاورة المتعلقة باستعراض نظام تخصيص الموارد في الصندوق. ونظمت المشاورة الأولى استجابة لطلب من الوفود التي حضرت الدورة السنوية،

التمست فيه إجراء مناقشة غير رسمية بشأن التقييم الذي أجرته عدة جهات مانحة لعمل الصندوق والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين.

كلمة وداع

١٣٥ - حيا رئيس اللجنة التنفيذية اثنين من موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، هما ريتشارد سنايدر وفرنون ماك، الذين تربطهما بالمجلس علاقة طويلة الأمد، وسيتقاعدان في نهاية العام. وأشاد بمسيرتهما المهنية المتميزة وبدعمهما المتفاني للمجلس التنفيذي. وأعربت وفود عديدة عن تمنياتها الطيبة للموظفين.

## المرفق الأول

## المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠٠٤

## المحتويات

## الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤

(من ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، نيويورك)

الصفحة	الرقم
١٠٤	١/٢٠٠٤ تقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
١٠٤	٢/٢٠٠٤ تقديم المساعدة إلى ميانمار
١٠٥	٣/٢٠٠٤ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٠٦	٤/٢٠٠٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة
١٠٦	٥/٢٠٠٤ متابعة الاجتماع الرابع عشر لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
١٠٧	٦/٢٠٠٤ التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٠٨	٧/٢٠٠٤ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
١٠٩	٨/٢٠٠٤ البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
١١٠	٩/٢٠٠٤ التقييم: رد الإدارة على التقرير المعنون "تقارير الأهداف الإنمائية للألفية: تقييم"
١١٠	١٠/٢٠٠٤ الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧
١١٢	١١/٢٠٠٤ استعراض لجنة تنسيق الشؤون الصحية، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان
١١٢	١٢/٢٠٠٤ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤
١١٧	١٣/٢٠٠٤ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
١١٩	١٤/٢٠٠٤ الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٠	..... مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٥/٢٠٠٤
١٢١	..... متطوعو الأمم المتحدة	١٦/٢٠٠٤
١٢٢	..... المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٧/٢٠٠٤
١٢٣	..... التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١١/٢٠٠١	١٨/٢٠٠٤
١٢٣	..... البرمجة المشتركة	١٩/٢٠٠٤
١٢٤	..... المقترحات المشتركة المتعلقة بتقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات	٢٠/٢٠٠٤
١٢٤	..... رد الإدارة على التقرير المعنون "تحويل اتجاه التيار الرئيسي: الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"	٢١/٢٠٠٤
١٢٥	..... التوازن بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٢/٢٠٠٤
١٢٦	..... تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٣	٢٣/٢٠٠٤
١٢٧	..... الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٤/٢٠٠٤
١٢٨	..... عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤	٢٥/٢٠٠٤
١٣٥	..... صندوق الأمم المتحدة للسكان: الاستعراض المالي السنوي، لعام ٢٠٠٣	٢٦/٢٠٠٤
١٣٦	..... الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم	٢٧/٢٠٠٤
١٣٦	..... التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج المشورة التقنية	٢٨/٢٠٠٤
١٣٧	..... برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية	٢٩/٢٠٠٤
١٣٨	..... إدارة التكاليف الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآثارها على استرداد التكاليف	٣٠/٢٠٠٤
١٤٠	..... تقرير مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	٣١/٢٠٠٤
١٤٠	..... إطار التعاون الثالث فيما بين بلدان الجنوب	٣٢/٢٠٠٤
١٤١	..... التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم	٣٣/٢٠٠٤
١٤٢	..... إطار التعاون العالمي الثاني	٣٤/٢٠٠٤
١٤٢	..... تقديم المساعدة إلى الصومال	٣٥/٢٠٠٤

١٤٣	..... مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٣٦/٢٠٠٤
	تقرير مرحلي بشأن الخيارات المتعلقة بنموذج الأعمال التجارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع	٣٧/٢٠٠٤
١٤٤	..... الإنتاجية في المستقبل	
١٤٥	..... الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٨/٢٠٠٤
١٤٦	..... المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية	٣٩/٢٠٠٤
	متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة	٤٠/٢٠٠٤
١٤٦	..... البشرية/الإيدز	
١٤٧	..... عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤	٤١/٢٠٠٤



١/٢٠٠٤

تقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علما مع التقدير بالنهج الاستراتيجي المنحى المتبع في التقرير السنوي الذي يركز على تحقيق النتائج والذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتطلع إلى مواصلة مناقشة هذا الأمر بحلول فترة انعقاد دورة حزيران/يونيه؛
- ٢ - يؤكد أن الإبلاغ عن طريق التقرير السنوي الذي يركز على تحقيق النتائج ينبغي أن يزود الدول الأعضاء بتحليل وقائي للفعالية الإنمائية لأنشطة البرنامج الإنمائي وللفعالية المؤسسية للمنظمة؛
- ٣ - يؤكد أيضا أن الوظائف التقييمية للبرنامج الإنمائي ينبغي أن تدعم عملية التقرير السنوي الذي يركز على تحقيق النتائج بالتركيز على تقييم أنشطة البرنامج الإنمائي وفعاليتها؛
- ٤ - يطلب إلى مدير البرنامج الإنمائي أن يقوم، بالتعاون مع المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، باستطلاع خيارات الإبلاغ عن النتائج بأسلوب متسق، كل في إطار الولاية المنوطة به، وأن يقدم تقريرا عن هذه المسألة في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠٠٤.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

٢/٢٠٠٤

تقديم المساعدة إلى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يعيد تأكيد مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقررات المجلس التنفيذي ١٤/٩٨، و ١٥/٢٠٠١، و ٢/٢٠٠٣؛
- ٢ - يدرك الاحتياجات الإنمائية لشعب ميانمار؛

٣ - **يحيط علماً** بمذكرة مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2004/8) وبالتقرير المقدم من بعثة التقييم المستقلة إلى ميانمار، ولا سيما التحديات الاستراتيجية والتوصيات الواردة فيه؛

٤ - **يطلب** أن يأخذ مدير البرنامج في الاعتبار النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم المستقلة، حسب الاقتضاء، خلال المرحلة الرابعة لمبادرة التنمية البشرية.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

٣/٢٠٠٤

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً مع الارتياح** بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ ميزانية المكتب لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/6) وبالنتائج المالية التقديرية المشجعة لعام ٢٠٠٣؛

٢ - **يحيط علماً أيضاً** بتقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ويطلب إلى المدير التنفيذي للمكتب أن يوافق المجلس، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤، بمعلومات مستكملة عن تقديرات الميزانية، بما في ذلك تقييم انتقادي لإسقاطات الأعمال للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

٣ - **يحيط علماً كذلك** بالاستجابة التامة للتوصيات الواردة في تقرير الاستعراض المستقل، واستراتيجية اقتناء المشاريع، والتقدم المحرز في تنفيذ التغيير الداخلي، والجدول الزمني الشامل لرصد التقدم المحرز ومؤشراته القياسية؛

٤ - **يوافق** على الميزانية التفصيلية البالغة ٨,٤ ملايين دولار (DP/2004/7) لعملية التغيير في الأجل الأطول وعلى طرائق تغطية تكلفتها؛

٥ - **يوافق** على توسيع نطاق ولاية المكتب لكي يتعاون على نحو مباشر مع المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية على أساس تجريبي، ويشجع المكتب على كفاءة التشاور الوثيق مع المنسقين المقيمين، ويطلب إلى المدير التنفيذي للمكتب أن يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز، وذلك في إطار تقريره إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي للمكتب مواصلة تيسير عملية التشاور على نطاق أوسع بين المكتب والمجلس التنفيذي والجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق برؤية المكتب وولايته وإدارته، وتقديم تقرير عن هذه المشاورات إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

٤/٢٠٠٤

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة  
إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2004/11) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2004/1) عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

٢ - يؤكّد أهمية المتابعة الكافية لتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

٥/٢٠٠٤

متابعة الاجتماع الرابع عشر لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز  
إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2004/13) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2004/5) باعتبارهما خطوة هامة نحو جعل استجابة منظومة الأمم المتحدة تجاه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر تناسقاً؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدموا معلومات أكثر تفصيلاً في تقرير كل منهما السنوي لعام ٢٠٠٤ بشأن الكيفية التي ستعمل بها المنظمتان، بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة، ولا سيما الجهات الأخرى المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفقاً للتوصيات التي اتخذها مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال اجتماعه الرابع عشر المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛

٣ - **يطلب كذلك** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتيحاً للمجلس التنفيذي توصيات مجلس التنسيق بوصفها مرفقا لتقريريهما المقرر تقديمهما بصفة دورية في إطار هذا البند من جدول الأعمال خلال اجتماع المجلس التنفيذي في شهر أيلول/سبتمبر.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

٦/٢٠٠٤

**التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

**إن المجلس التنفيذي،**

١ - **يحيط علماً** بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (E/2004/4) والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (E/2004/5) (DP/2004/12) والمرفوعين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويطلب إلى الأمانة إحالتهم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بموجز للمناقشة التي دارت خلال هذه الدورة؛

٢ - **يؤكد** الأهمية الكبيرة التي يوليها للعملية المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات والمساهمة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١)</sup>، في إطار ولاية كل منهما؛

٣ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على المشاركة بنشاط في دعم هذه العملية، وذلك بجملة أمور منها التشارك في جميع المواد التقييمية وغيرها من المواد ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

(١) الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٧/٢٠٠٤

الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة  
٢٠٠٧-٢٠٠٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٤ (DP/FPA/2004/4)؛

٢ - يقر الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٤، بصيغته الواردة في هذا التقرير، ويرحب بالتركيز على مجالات النتائج الثلاثة المتعلقة بالصحة الإنجابية، والسكان والتنمية، والمسائل الجنسانية، باعتبارها متطلبات رئيسية للقضاء على الفقر؛

٣ - يرحب أيضاً بإدماج المساواة بين الجنسين، والصحة الإنجابية للمراهقين، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الأنشطة الرئيسية في مجالات النتائج الثلاثة؛

٤ - يؤكد أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يؤدي دور الوثيقة الرئيسية لسياسات صندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلاً عن كونه مورداً استراتيجياً وأداة للإدارة؛

٥ - يرحب بالإطار التمويلي المتعدد السنوات بوصفه أداة رئيسية لتوجيه أعمال الصندوق في مجال مساعدة البلدان في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(١)</sup>، والإجراءات الرئيسية المعتمدة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات<sup>(٢)</sup>، وفي إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٣)</sup>؛

٦ - يرحب بالدعم المعزز للأطر الإنمائية الوطنية ويشدد على أهمية مواصلة تعزيزها من خلال جملة أمور منها بناء القدرات وتنمية الشراكات؛

٧ - يقر بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية إلى إقامة شراكات استراتيجية لتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات ويطلب من الصندوق أن يواصل تعزيز

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18، الفصل الأول، القرار ١، المرفق).

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢١/٢، الإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعتمدة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩.

(٣) الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وفقا للولاية المنوطة به وعلى أساس الميزات النسبية التي يتمتع بها؛

٨ - **يوافق** على إطار الموارد المتكاملة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بصيغته الواردة في هذا التقرير، ويشجع جميع البلدان على مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الوصول إلى مبلغ للموارد العادية والموارد الأخرى مجموعه ١ ٥٢٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بما في ذلك عن طريق تقديم تعهدات متعددة السنوات من البلدان التي يمكنها ذلك؛

٩ - **يؤكد** أهمية الموارد الأساسية للتنفيذ الفعال للإطار التمويلي المتعدد السنوات ويشجع جميع البلدان التي يمكنها زيادة مساهمتها في الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن تفعل ذلك؛

١٠ - **يقدر** تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان المستمر والمتزايد على الإدارة القائمة على النتائج ويطلب من الصندوق أن يواصل، كجزء من تقريره السنوي، وضع مؤشرات للأداء كمية ونوعية قابلة للقياس ومرتبطة بالفعالية التنظيمية؛

١١ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية للصندوق أن تقوم، بالتعاون مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، باستطلاع خيارات الإبلاغ عن النتائج على نحو متسق، كل في إطار الولاية المنوطة به، وأن تقدم تقريرا عن هذه المسألة في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠٠٤.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

٨/٢٠٠٤

**البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧**

**إن المجلس التنفيذي،**

١ - **يوافق** على البرنامج المقترح المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/2004/3، بمبلغ قدره ٢٢٦ مليون دولار، منه ١٢٤ مليون دولار سترمج من الموارد العادية للصندوق، بمقدار ما تكون الموارد متاحة، ويشجع المديرية التنفيذية للصندوق على أن تسعى إلى تدبير بقية المبلغ وقدرها ١٠٢ مليون دولار، إذا لزم ذلك، عن طريق التمويل المشترك وغيره من الموارد؛

٢ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل وضع نظام لإدارة القائمة على النتائج لتخطيط البرنامج المشترك بين الأقطار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ورصده وتقييمه، ضمناً لأن تكون التقارير المقبلة ذات تركيز على عنصر الأداء، مع مراعاة الحاجة إلى توخي أوجه التآزر بين البرنامج المشترك بين الأقطار والبرامج القطرية.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

٩/٢٠٠٤

التقييم: رد الإدارة على التقرير المعنون "تقارير الأهداف الإنمائية للألفية: تقييم"

إن المجلس التنفيذي،

١- يحيط علماً بالتقرير المعنون "تقارير الأهداف الإنمائية للألفية: تقييم" وبرد الإدارة الوارد في الوثيقة DP/2004/3 التي أعدت بناء على طلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ٢٩/٢٠٠٣؛

٢ - يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم مزيداً من المعلومات الفنية في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤ بشأن التقرير المعنون "تقارير الأهداف الإنمائية للألفية: تقييم"، وذلك لتمكين من مواصلة المناقشة؛

٣ - يقرر أن يدرج موضوع "تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الدول الأعضاء في إعداد تقارير الأهداف الإنمائية للألفية" في جدول أعمال المجلس التنفيذي لدورته السنوية لعام ٢٠٠٥، ويطلب من البرنامج الإنمائي إعداد تقرير عن هذا الموضوع، أخذاً في اعتباره الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، الذي أجري خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

١٠/٢٠٠٤

الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، للفترة

٢٠٠٤-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مع التقدير النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، بصيغتهما الواردة في الوثيقة DP/2004/CRP.3؛

٢ - يؤكد أن الميزة النسبية التي يتمتع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هي ولايته الابتكارية والحفازة الرامية إلى دعم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣ - يقر التوجهات والأولويات الاستراتيجية المحددة في إطار النتائج الاستراتيجية ضمن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، بالصيغة الواردة في الوثيقة DP/2004/5؛

٤ - يشجع بوجه خاص صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على المضي في تعزيز شراكاته وتركيزها في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بغية تعزيز تمكين المرأة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين على جميع المستويات، وينصح جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة بالرجوع إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية؛

٥ - يرحب بالنهج الاستراتيجي الذي يتخذه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لكي يصبح موردا فعلا من موارد بلدان البرنامج ومؤسسات الأمم المتحدة من حيث إدماج منظور المساواة بين الجنسين، في ظل قيادة بلدان البرنامج وملكيته، في آليات التنسيق، من مثل التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛

٦ - يشجع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على المساهمة، في حدود ولايته، في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٥)</sup>؛

٧ - يلاحظ مع التقدير ما يبذله صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهد للعمل معا في إطار شراكة بينهما في المجالات التي يمكن أن يعزز فيها التآزر التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويشجع المنظمين على مواصلة توثيق التعاون فيما بينهما؛

٨ - يعيد التأكيد على أن الموارد العادية تشكل القاعدة التي يركز عليها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأنها ضرورية للمحافظة على طابع تعدد الأطراف والحياد العالمية الذي يتسم به عمله؛

٩ - يوافق على إطار الموارد المتكاملة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ الوارد في التقرير DP/2004/5 ويشجع جميع البلدان التي في مقدورها أن تساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

(٥) الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.



للمرأة على بلوغ المستوى المستهدف للموارد العادية والموارد الأخرى والبالغ ١٧٧,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، على أن تفعل ذلك، بما في ذلك عن طريق تقديم تعهدات متعددة السنوات من البلدان القادرة على ذلك؛

١٠ - يرحّب بتعيين الجمعية العامة للجنة الاستشارية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على النحو الوارد في الوثيقة A/58/PV.75؛

١١ - يطلب إلى المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن تقوم، بالتعاون مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، باستطلاع الخيارات المتعلقة بالإبلاغ عن النتائج على نحو متسق، كل في حدود الولاية المنوطة به، وتقديم تقرير بشأن هذه المسألة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٤.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

١١/٢٠٠٤

استعراض لجنة تنسيق الشؤون الصحية، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر التوصية الواردة في الوثيقة DP/FPA/2004/CRP.1 بإنهاء عمل لجنة تنسيق الشؤون الصحية، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - يوصي بأن تواصل أمانات منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز التنسيق فيما بينها في مجال الصحة.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

١٢/٢٠٠٤

استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤، قام بما يلي:

## البند ١

### المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠٠٤:

الرئيس: سعادة السيد عبدالله محمد الصايدي (اليمن)

نائب الرئيس: السيدة غبريلا تنجالا (رومانيا)

نائب الرئيس: السيد ماركو بالاريزو (بيرو)

نائب الرئيس: السيد توري كريستيانسن (الدانمرك)

نائب الرئيس: السيد فيليكس مبايو (الكامبيون)

أقرّ جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/L.1)

و (Corr.1)؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/1)؛

اعتمد خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/CRP.1)؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠٠٤؛

وافق على المواعيد التالية للدورتين المقبلتين للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤: ١٤-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤: ٢٠-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

### الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## البند ٢

### التقييم

اتخذ المقرر ٩/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن التقييم: رد

الإدارة على تقييم تقارير الأهداف الإنمائية للألفية؛

### البند ٣

#### الإطار التمويلي المتعدد السنوات

اتخذ المقرر ١/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالإطار التمويلي المتعدد السنوات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

### البند ٤

#### صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ١٠/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

### البند ٥

#### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: بنن، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وسيراليون، وكينيا، والنيجر؛

الدول العربية: جيبوتي؛

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: باكستان، وتايلند؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: الاتحاد الروسي، وبولندا، وكرواتيا، وليتوانيا؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور؛

أحاط علما بالتمديد لمدة عام واحد لإطار التعاون القطري الثاني لكل من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتمديد الأول لمدة عام واحد لإطار التعاون دون الإقليمي الأول لبلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي وبربادوس (DP/2004/9)؛

وافق على تمديد إطار التعاون القطري الثاني لغيانا لمدة سنتين (DP/2004/9)؛

وافق على تمديد إطار التعاون الثاني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لمدة سنة

واحدة (DP/CF/TCDC/2/EXTENSION I)؛

اتخذ المقرر ٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

#### البند ٦

##### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٣/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

#### الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

#### البند ٧

##### توصيات مجلس مراجعي الحسابات

أحاط علما بتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن متابعة التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ (DP/2004/10)؛

اتخذ المقرر ٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛

#### البند ٨

##### التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ٦/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

#### البند ٩

##### متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

اتخذ المقرر ٥/٢٠٠٤ بشأن متابعة الاجتماع الرابع عشر لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### البند ١٠

#### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: بنن، وجمهورية الكونغو، وسيراليون، وكينيا، وليسوتو، والنيجر؛

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: أفغانستان، وباكستان؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور كوبا؛

اتخذ المقرر ٨/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن البرنامج المشترك

بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

أحاط علما باستعراض البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة

للسكان، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2004/3/Add.1)

### البند ١١

#### الإطار التمويلي المتعدد السنوات

اتخذ المقرر ٧/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن الإطار التمويلي

المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

### البند ١٢

#### مسائل أخرى

استعراض لجنة تنسيق الشؤون الصحية، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية

واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١١/٢٠٠٤ المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الذي أقر به إنهاء

عمل لجنة تنسيق الشؤون الصحية، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف

وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

عقدت جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تغيير مفهوم التيار الرئيسي - نوع الجنس في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛  
استرداد تكاليف الخدمات؛

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

تأمين سلع الصحة الإنجابية

البرنامج المشترك بين الأقطار، ٢٠٠٠-٢٠٠٣؛ والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر؛ والنهج القطاعية الشاملة؛ و العنف القائم على نوع الجنس؛  
جعل الأمم المتحدة المأمونة حقيقة واقعة: إقامة شراكة على صعيدي السياسة العامة والإجراءات العملية؛

## الاجتماع المشترك

عقد اجتماعات مشتركا للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي في ٢٣ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عالج فيه المواضيع التالية: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمبادرات الإقليمية، والتبسيط والمواءمة، ونظام المنسقين المقيمين، والأمن.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

١٣/٢٠٠٤

## صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع التقدير بالتقرير السنوي الذي يركز على النتائج لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2004/17)، وبالموجز التنفيذي للتقييم المستقل لأثر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2004/18)، وبرد الإدارة على التقييم المستقل لأثر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2004/19)؛

٢ - يلاحظ باهتمام الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقييم المستقل لأثر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

٣ - يرحب بالمناقشات التي تمت مؤخرا بشأن القطاع الخاص والتنمية، ولا سيما في ما يتعلق بأهمية تعزيز الفرص والموارد للمشاريع الصغيرة جدا وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

٤ - يسلم بأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على نحو ما أكد التقييم المستقل لأثر الصندوق، قد أسهم، في جملة أمور، في تحقيق نتائج هامة، من خلال كل من برنامجه لتمويل المشاريع الصغيرة جدا وبرنامجه للحكم المحلي، في الحد من الفقر وتحقيق أثر السياسات وتكرار الجهات المانحة لمشاريعه؛

٥ - كذلك يسلم بأن عددا من التوصيات الواردة في التقييم المستقل لأثر الصندوق تنطوي على آثار واسعة النطاق في ما يتعلق، في جملة أمور، بعلاقة أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل، وترتيبات البرمجة في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات، والهياكل الأساسية للإدارة، والترتيبات المتعلقة بالتمويل؛

٦ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تقريرا مرحليا يتضمن تفاصيل عن الخيارات، بما في ذلك لعلاقات أوثق في المستقبل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتأثيراتها على شؤون الإدارة، والبرمجة والترتيبات المتعلقة بالتمويل؛ واحتمالات أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وفقا لولايته ومزيبته النسبية، بالإسهام في تنمية القطاع الخاص المحلي لصالح الفقراء؛ بما في ذلك تقييم الفرص والأخطار التي ينطوي عليها ذلك، وإسقاطات الموارد، وعوامل نجاح كل منها، وكفالة إجراء المشاورات اللازمة مع أصحاب المصالح والشركاء في هذه العملية؛

٧ - يلاحظ بقلق أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على الرغم من الجهود المشكورة المبذولة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة، لم يتمكن من بلوغ هدف الموارد الأساسية السنوي، ألا وهو ٣٠ مليون دولار، الذي دعا المجلس التنفيذي إليه في مقرره ٢٠٠٢/٢٦، الذي يؤكد على الافتقار إلى الموارد المالية الكافية في المنظمة؛

٨ - يؤكد أن لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ريثما يتم تقديم المقترحات المطلوبة في الفقرة ٦، دورا واضحا يضطلع به في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية\* على الصعيد المحلي، ولا سيما في مجالي الحكم المحلي وتمويل المشاريع الصغيرة جدا في أقل البلدان نموا، ويدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى، التي لم تقم بعد بمواصلة تعزيز

\* الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان المتعلق بالألفية.

مساهماتها في التمويل الأساسي للصندوق، إلى فعل ذلك في ضوء النتائج الهامة التي حققها الصندوق.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

١٤/٢٠٠٤

## الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير عن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللصندوق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٤ وما بعده (DP/2004/20)؛
- ٢ - يلاحظ أن في المستطاع إمداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقاعدة موارد مستقرة وكافية، لكن تحقيق هذا الهدف الحاسم الأهمية يقتضي أن تواصل وتزيد الدول الأعضاء كافة، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، جهودها التمويلية طوال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛
- ٣ - يشجع الدول الأعضاء على أن تعطي الموارد العادية (المساهمات الأساسية) الأولوية على الموارد الأخرى (المساهمات غير الأساسية)؛
- ٤ - يعرب عن تقديره لأن البلدان زادت مساهماتها في الموارد الأساسية ويشجع جميع البلدان التي لما تقدم بعد مساهماتها في الموارد الأساسية لعام ٢٠٠٤ على فعل ذلك، وتلك التي قدمت بالفعل مساهماتها على النظر في استكمال مساهماتها، إن استطاعت، لعام ٢٠٠٤، كيما يتسنى الإسراع بخطى إعادة بناء قاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٥ - يشجع الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القادرة على الإعلان عن تبرعاتها وجداول مدفوعاتها لعدة سنوات على أن تفعل ذلك، وعلى أن تتقيد بتبرعاتها المعلنة وجداول مدفوعاتها بعد ذلك.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤



١٥/٢٠٠٤

## مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي (DP/2004/23)؛
- ٢ - يشدد على أن من الأهمية القصوى أن يظل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع معتمداً مالياً في المدى القصير وفي المدى الطويل أيضاً؛
- ٣ - يؤيد اقتراح المدير التنفيذي ولجنة التنسيق الإداري بتوسيع نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ليشمل العمل مباشرة مع الحكومات في تقديم الخدمات للهياكل الأساسية والأشغال العامة، ولا سيما في أحوال ما بعد انتهاء الصراعات والأحوال الانتقالية، وفي البلدان التي يشكل هذا فيها جزءاً من الأولويات الوطنية البينة، وتطلبه الحكومة المتلقية، ويعتمد على الموارد المتاحة، ولا يتداخل مع ولايات منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ويؤيده المنسق المقيم؛ ويشدد المجلس التنفيذي على أن يوضع في الاعتبار في تقديم هذه الخدمات بناء القدرات المحلية في مجالي الهياكل الأساسية وإدارة الأشغال العامة؛
- ٤ - يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يضع في اعتباره الخبرات السابقة في هذا الميدان، ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يبقى المجلس التنفيذي على علم بالتقدم المحرز وبالتحديات التي تواجه تنفيذ الولاية الموسعة هذه؛
- ٥ - يلاحظ مع التقدير أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد قطع شوطاً بعيداً في عملياته المستمرة لإدارة التغيير وأنه تم تعيين فريق إدارة جديد، ويتطلع إلى مواصلة تنفيذ العملية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥؛
- ٦ - يلاحظ أنه، بصرف النظر عن العلاقات التي يجري بناؤها مع عملاء جدد، يظل التحدي الرئيسي الذي يواجه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو عكس اتجاه الهبوط في الأعمال المضطلع بها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛
- ٧ - يشجع كيانات الأمم المتحدة كافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خصوصاً، على العمل على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ولا سيما في ميدان الخدمات المشتركة، في الأحوال التي يكون فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فعالاً والتكلفة ويتمتع بمزايا نسبية؛

٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعد، لدورة المجلس التنفيذي التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على أساس من المشاورات مع لجنة التنسيق الإداري، تقريراً مرحلياً، يشمل، على الأقل العناصر التالية: (أ) إسقاط واقعي للأعمال لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦؛ (ب) العقبات، إن وجدت، على الصعيد القطري والإقليمي والأقليمي، التي تواجه جهود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعكس الهبوط في الأعمال المضطلع بها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ (ج) الاحتمال، إن وجد، لأن ينتهي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عام ٢٠٠٤ بعجز يفوق الاحتياطي التشغيلي للمنظمة.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

١٦/٢٠٠٤

## متطوعو الأمم المتحدة

### إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يعرب عن تقديره للأنشطة التي يضطلع بها برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز نهج التطوع من أجل التنمية؛
- ٢ - كذلك يعرب عن تقديره لتعبئة المتطوعين للأنشطة المجتمعية، بما في ذلك أنشطة الإغاثة والتنمية في حالات الكوارث، في البلدان الخارجة من الصراعات؛
- ٣ - يسلم على وجه الخصوص بطابع أنشطة متطوعي الأمم المتحدة القائم على الطلب وبمشاركة بلدان البرنامج مشاركة وثيقة في هذا الصدد؛
- ٤ - يسلم بمجزات برنامج متطوعي الأمم المتحدة في القيام، بما في ذلك من خلال الشراكات والاتصال المتكررين، ببيان وتأييد أهمية مساهمات نهج التطوعية، ولا سيما الدور الذي يضطلع به لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية\*؛
- ٥ - يرحب بالمبادرات التي تم القيام بها لإتاحة الفرص لجميع المواطنين للمشاركة في التطوع من أجل التنمية من خلال توسيع نطاق ضروب الانضمام إلى البرنامج؛
- ٦ - يدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة إلى مواصلة بذل الجهود لإدماج نهج التطوعية في سياساتها وبرامجها وتقاريرها، بما في ذلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

\* الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان المتعلق بالألفية.

٧ - يشجع الحكومات على الإسهام في صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة لتمكين متطوعي الأمم المتحدة من مواصلة دراسة وتوسيع وتعزيز دور نهج التطوعية ومساهمات المتطوعين في التنمية؛

٨ - يؤكد من جديد دعمه لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بوصفه جهة التنسيق لمتابعة السنة الدولية للمتطوعين، ويؤيد مواصلة تنمية دوره المستقبلي في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة الستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥؛

٩ - يشجع متطوعي الأمم المتحدة على تعزيز التحليل في التقارير السنوية المقبلة ومن ثم موافاة المجلس التنفيذي بفهم متعمق لأنشطة متطوعي الأمم المتحدة وتأثيرهم.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

١٧/٢٠٠٤

**المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقارير عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2004/27 و DP/2004/28 و DP/FPA/2004/6).

٢ - يُعرب عن تأييده لمواصلة تعزيز وإعادة تنظيم موارد المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٣ - يحث مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على اتخاذ الخطوات الضرورية لتناول المسائل الواردة في التقارير عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2004/27 و DP/FPA/2004/6 و DP/2004/28) وعلى تقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام ٢٠٠٥ في سياق تقاريرهم ذات الصلة؛

٤ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وضع إطار عمل يضم أهدافاً محددة، فضلاً عن مسار زمني ومؤشرات لتسوية المسائل الواردة في التقارير عن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (DP/2004/27 و DP/FPA/2004/6)

و (DP/2004/28)، وتقدم تقارير عن إطار العمل هذا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٤؛

٥ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء استعراض دوري لسياسته بشأن الأسعار العالمية للخدمات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديم تقرير عن هذه المسألة إلى دورة المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، التي يُتوقع فيها مناقشة المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف، مع بيان واضح للكيفية التي سيحسن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بها استرداد التكاليف، بما في ذلك تقديم موعد زمني لذلك الغرض؛

٦ - **يلاحظ بقلق** أنه، وفقاً للفقرة ٦٠ من التقرير، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عادة بتقديم طائفة من الخدمات إلى منظمات الأمم المتحدة، بالاستناد في بعض الأحيان إلى مذكرة تفاهم، ودون الاستناد في أحيان أخرى إلى مذكرة تفاهم؛

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

١٨/٢٠٠٤

التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١١/٢٠٠١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يُحيط علماً** بالتقرير عن عملية البرمجة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/2004/29-DP/PFA/2004/7)؛

٢ - **يرحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١١/٢٠٠١؛

٣ - **يلاحظ** الشواغل التي أعرب عنها في التقرير DP/2004/29-DP/FPA/2004/7 حيال زيادة الإطار الزمني لبرامج البلدان النامية، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التشاور مع شركائهما في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن كيفية معالجة هذا الشاغل بطريقة متسقة، وتقديم تقرير بشأن هذا الموضوع إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٥.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

١٩/٢٠٠٤

البرمجة المشتركة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يُحيط علماً** بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/2004/30-DP/FPA/2004/8؛

٢ - يُقرر إرجاء النظر في قرار إلى الدورة العادية الأولى في عام ٢٠٠٥.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

٢٠/٢٠٠٤

المقترحات المشتركة المتعلقة بتقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرراته ١/٢٠٠٤ و ٧/٢٠٠٤ و ١٠/٢٠٠٤ بشأن عملية تقديم

التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

٢ - يعتمد المقترح المشترك عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن تقديم تقارير متسقة عن النتائج الواردة في هذه الوثيقة، مع مراعاة احتمال الحاجة على معاودة النظر في هذه المسألة، في ضوء نتائج الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، في دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

٢١/٢٠٠٤

رد الإدارة على التقرير المعنون "تحويل اتجاه التيار الرئيسي: الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير التقييمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "تحويل

اتجاه التيار الرئيسي: الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (DP/2004/31) وكذا بالوثيقة المعنونة "تعزيز الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" لتحقيق المساواة بين الجنسين (DP/2004/CRP.2)؛

٢ - يلاحظ أن التقرير وردّ الإدارة يسلم بأن على برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي أن يبذل مزيداً من الجهود لتعزيز التزام الموظفين والمديرين بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ويشدد في هذا الصدد على أن ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجيته لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تنفيذاً دقيقاً؛

٣ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد خطة عمل تفصيلية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتضمن أهدافا محددة وإجراءات يمكن قياسها، ليستعرضها المجلس التنفيذي، في موعد لا يتجاوز دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

٤ - **يرحب** ببدء التقييم المستقل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سيُضطلع به في ٢٠٠٤-٢٠٠٥ برئاسة مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - **يرحب** بالتزام مدير البرنامج بأن يكون مسؤولا عن تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - **كذلك يطلب** تقديم إيضاح آخر، في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حول خطة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة\*، من حيث انطباقها على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والقيام، في الدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بتقديم بيان يوضح كيف يمكن للبرنامج الإنمائي أن يزيد العمليات المستندة إلى الدروس المكتسبة في المشاريع الرائدة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

٢٢/٢٠٠٤

**التوازن بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

**إن المجلس التنفيذي،**

١ - **إذ يضع في اعتباره** أن التوازن بين الجنسين يمثل استراتيجية هامة للموارد البشرية ترمي إلى تحقيق الإنصاف في فرص العمل ولكنه يمثل نشاطا مستقلا عن إحراز تقدم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره أداة لفعالية التنمية؛

٢ - **يطلب،** في هذا الصدد تقديم تقرير عن بطاقة النتائج المتحققة في المنظمة، الواردة في الوثيقة DP/2004/31، إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه السنوي المقبل في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

\* بالصيغة المقدمة بما في الفقرات ٤٤ - ٤٦ من الوثيقة DP/2004/31.

٢٣/٢٠٠٤

## تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٣

## إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بتقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٣ (DP/FPA/2004/9)، الجزء الأول؛  
الجزء الأول، الإضافة ١، والجزء الثاني)؛
- ٢ - يلاحظ مع التقدير، في هذه الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، استمرار التزام البلدان بأهداف ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي تجلّى منذ عهد قريب في نتائج العديد من لجان الأمم المتحدة الإقليمية ولجنة السكان والتنمية؛
- ٣ - يشدد على أن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات) يمثل إسهاما أساسيا في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية\*؛
- ٤ - يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل مساعدة البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما بإدماج مواضيع السكان والتنمية، والصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تنفيذ استراتيجيته المتمثلة في إدماج جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بفعالية أكبر في أطر العمل القطرية، من مثل النهج القطاعية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وإصلاحات القطاع الصحي، والخطط والسياسات الإنمائية الوطنية؛
- ٥ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عملية التحول التي يضطلع بها والتي أسفرت عن نهج يركز على تحقيق النتائج في الموارد البشرية، وتبادل المعارف، والتعلم والتعليم، والإدارة المالية، ويشجع الصندوق على مواصلة إدماج هذه النهج في عمليات ونظم الصندوق تحسينا للأداء وزيادة في الفعالية؛
- ٦ - يؤكد على أهمية تحقيق مزيد من الاتساق في إدماج أهداف ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عمليات الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفي شتى الجهود المبذولة لتنفيذ واستعراض الإعلان المتعلق بالألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية

\* الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان المتعلق بالألفية.

للألفية، على نحو ما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٩١؛

٧ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة جهوده المبذولة لإقامة شراكات مبتكرة ما بين الشركاء الإنمائيين والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

٨ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعميق شراكاته ضمن منظومة الأمم المتحدة لكفالة مزيد من التقدير والتطبيق للروابط ما بين الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات؛

٩ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة إسهامه الحيوي في دفع عجلة الإصلاح في الأمم المتحدة، ويشجعه، كعضو رئيسي في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على مواصلة إسهامه الحيوي في تحقيق الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

٢٤/٢٠٠٤

## الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

### إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بالتقرير عن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٤ وللأعوام التالية (DP/FPA/2004/10)؛

٢ - يلاحظ مع التقدير أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد بلغ مستوى تمويلياً تجاوز ٣٠٠ مليون دولار من الموارد العادية، وبذا ضاهى المستوى الذي بلغه بُعيد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يُسلم أيضاً بأن إدامة هذا المستوى التمويلي وتحسينه أمر سيتطلب من البلدان، القادرة على تعزيز الجهود التمويلية، فعل ذلك خلال فترة الإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق، ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

٤ - يثني على صندوق الأمم المتحدة للسكان لانتهاجه استراتيجية تصون قاعدة تمويل أساسية، ويشجع الصندوق على مواصلة جهوده المبذولة لخفض اعتماده على قلة من كبار المانحين ولتوسيع قاعدته من الجهات المانحة، ويدعو جميع البلدان، التي لم تُقدم بعد مساهمات إلى الموارد العادية لعام ٢٠٠٤، إلى فعل ذلك. وكذلك يدعو البلدان، التي قدمت



حتى الآن مساهمات، إلى النظر في استكمال مساهماتها لعام ٢٠٠٤ لزيادة قاعدة الصندوق من الموارد العادية،

٥ - يشجع البلدان القادرة على الإعلان عن تبرعات وعن جدول مدفوعاتها، على فعل ذلك، وفقا للدورة الحالية للإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وعلى أن تلتزم بهذه التبرعات المعلنة وبجدول المدفوعات بعد ذلك، وكذلك يشجع البلدان على تسديد تبرعاتها في أبكر وقت ممكن من هذا العام؛

٦ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعبئة موارد تكميلية لبرامجه، دون أن يغيب عن البال أن الموارد الأساسية تبقى الأساس الوطيد لاستراتيجية تعبئة الموارد للصندوق؛

٧ - يُسَلِّمُ بالدور الرئيسي للصندوق في مساعدة البلدان في بلوغ أهداف ومقاصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات) الذي يُعدُّ إسهاما أساسيا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية\*، وبأن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات يتطلب موارد مالية كافية، محلية وخارجية على حد سواء، ويشجع جميع البلدان على مضاعفة جهودها المبذولة في هذا الصدد ووفقا للأحكام ذات الصلة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٨ - يدعو البلدان كافة إلى بذل كل جهد لتعزيز التزامها لبلوغ أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

٢٥/٢٠٠٤

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه، خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤:

\* الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان المتعلق بالألفية.

## البند ١

## المسائل التنظيمية

١ - أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/L.2)؛

٢ - اعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/14)؛

٣ - وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي المقبلة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤:	٢٠-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥:	٢٤-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥:	١٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥:	١٩-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## البند ٢

## التقرير السنوي لمدير البرنامج

أحاط علماً بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/16) بما في ذلك Add.1 و Add.2.

## البند ٣

## صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرر ١٣/٢٠٠٤، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

## البند ٤

## الالتزامات بالتمويل

اتخذ المقرر ١٤/٢٠٠٤، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي.

## البند ٥

## البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

- أحاط علما بوثائق مشاريع البرامج القطرية وبالتعليقات المبداة عليها:
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لأنغولا (DP/DCP/AGO/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لبوروندي (DP/DCP/BDI/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لليسوتو (DP/DCP/LES/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لمدغشقر (DP/DCP/MDG/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية (DP/DCP/IRN/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري للفلبين (DP/DCP/PHL/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لأرمينيا (DP/DCP/ARM/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لأذربيجان (DP/DCP/AZE/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري للبوسنة والهرسك (DP/DCP/BIH/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لكازاخستان (DP/DCP/KAZ/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لقرغيزستان (DP/DCP/KGZ/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (DP/DCP/MKD/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لرومانيا (DP/DCP/ROM/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لصربيا والجبل الأسود (DP/DCP/SCG/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لطاجيكستان (DP/DCP/TAJ/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لتركمانستان (DP/DCP/TUK/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري لأوزبكستان (DP/DCP/UZB/1)؛
- وثيقة مشروع البرنامج القطري للأرجنتين (DP/DCP/ARG/1).
- وأحاط علما بتمديدات مدة كل منها سنة لأطر التعاون القطرية لبيلاروس وسلوفاكيا ولاتفيا وهنغاريا؛

ووافق على تمديد ثان إطار التعاون القطري الثاني لمدة سنة لكل من تشيلي وأوروغواي؛

ووافق على تمديد لإطار التعاون القطري الثاني لمدة سنتين لزمبابوي.

#### البند ٦

##### تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بمعلومات مستكملة عن المشاورات بشأن التنمية البشرية (DP/2004/22).

#### البند ٧

##### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٥/٢٠٠٤، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

#### البند ٨

##### متطوعو الأمم المتحدة

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج (DP/2004/24) عن أنشطة متطوعي الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

واتخذ المقرر ١٦/٢٠٠٤، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن متطوعي الأمم المتحدة.

#### البند ٩

##### التقييم

أحاط علما بالتقرير عن متابعة التقييمات المتعلقة بتقارير وقرارات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة الصلات بين وقرارات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية (DP/2004/25).

#### البند ١٧

##### التعاون التقني بين البلدان النامية

أحاط علما بالتقرير عن تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2004/26).

## البند ٢٠

### الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٢١، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن رد الإدارة على التقرير المعنون "تحويل اتجاه التيار الرئيسي والشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"؛

واتخذ المقرر ٢٠٠٤/٢٢، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن التوازن بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

## البند ١٠

### المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/١٧، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## البند ١١

### عملية البرمجة

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/١٨، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٢٠٠١/١١؛

واتخذ المقرر ٢٠٠٤/١٩، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن البرمجة المشتركة.

## البند ١٢

### الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى غواتيمالا (-DP/2004/CRP.4) (DP/FPA/2004/CRP.3).

وأحاط علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية إلى أوكرانيا (-DP/2004/CRP.5) (DP/FPA/2004/CRP.4).

## البند ١٨

### المقترحات المشتركة المتعلقة بتقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات

اتخذ المقرر ٢٠/٢٠٠٤، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن المقترحات المشتركة المتعلقة بتقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

## البند ١٩

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي: مقترحات لعام ٢٠٠٥

قرر مواصلة مناقشة هذه المسألة على مستوى المكاتب وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي.

### الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

## البند ١٣

### تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٣

اتخذ المقرر ٢٣/٢٠٠٤، المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن تقرير المديرية التنفيذية لعام ٢٠٠٣.

## البند ١٤

### الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٢٤/٢٠٠٤، المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

## البند ١٥

### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بوثائق مشاريع البرامج القطرية وبالتعليقات المبداة عليها:

وثيقة مشروع البرنامج القطري لأنغولا (DP/FPA/DCP/AGO/5)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري لبوروندي (DP/FPA/DCP/BDI/6)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري لمدغشقر (DP/FPA/DCP/MDG/5)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/DCP/IRN/4)؛  
 وثيقة مشروع البرنامج القطري للفلبين (DP/FPA/DCP/PHL/6)؛  
 وثيقة مشروع البرنامج القطري لأرمينيا (DP/FPA/DCP/ARM/1)؛  
 وثيقة مشروع البرنامج القطري لأذربيجان (DP/FPA/DCP/AZE/2)؛  
 وثيقة مشروع البرنامج القطري لكازاخستان (DP/FPA/DCP/KAZ/2)؛  
 وثيقة مشروع البرنامج القطري لقيرغيزستان (DP/FPA/DCP/KGZ/2)؛  
 وثيقة مشروع البرنامج القطري لرومانيا (DP/FPA/DCP/ROM/1)؛  
 وثيقة مشروع البرنامج القطري لطاجيكستان (DP/FPA/DCP/TJK/2)؛  
 وثيقة مشروع البرنامج القطري لتركمانستان (DP/FPA/DCP/TKM/2)؛  
 وثيقة مشروع البرنامج القطري لأوزبكستان (DP/FPA/DCP/UZB/2)؛  
 وأحاط علما بالتقرير عن تنفيذ برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان للمساعدة  
 الخاصة المقدمة إلى ميانمار (DP/FPA/2004/11).

وأقر تمديد البرنامج القطري الرابع لزمبابوي لمدة سنتين (DP/FPA/2004/13)

## البند ١٦

### التقييم

أحاط علما بالتقرير الدوري عن التقييم (DP/FPA/2004/12).

## البند ٢١

### مسائل أخرى

المشاورات غير الرسمية

(أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: عرض تقرير توليفي عن مشروع الأهداف  
 الإنمائية للألفية؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: عرض بشأن الاتفاق العالمي وتقرير اللجنة  
 المعنية بالقطاع الخاص والتنمية؛

- (ج) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مشاورات غير رسمية بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛
- (د) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إحاطة غير رسمية بشأن أمن سلع الصحة الإنجابية؛
- (هـ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: عرض بشأن بلد يمر بمرحلة انتقالية (تيمور - ليشتي).
- الحدث الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ”الأولوية للناس: تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

٢٦/٢٠٠٤

صندوق الأمم المتحدة للسكان: الاستعراض المالي السنوي، ٢٠٠٣  
إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بالوثيقة DP/FPA/2004/15؛
- ٢ - يسلم بأهمية زيادة حجم التبرعات للموارد العادية، تحقيق استقرار هذه التبرعات وإمكانية التنبؤ بها؛
- ٣ - يسلم أيضاً بما لدفع التبرعات في أوقاتها المقررة من أهمية أساسية في الحفاظ على السيولة وتسهيل استمرار تنفيذ البرامج؛
- ٤ - يسلم كذلك بأن زيادة التوازن في تقاسم الأعباء عنصر أساسي في تحقيق الاستفادة المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الأجل الطويل.

٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤



٢٧/٢٠٠٤

## الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم

### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يعترف بالتدهور العام في الحالة الأمنية، بما يتطلب اتخاذ تدابير وقائية إضافية من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- ٢ - يؤيد اقتراح المديرية التنفيذية بمنحها إذنا استثنائيا خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ باستعمال ٤ في المائة من إجمالي ميزانية الدعم العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، البالغة ١٦٩,٦ مليون دولار، كتمويل إضافي للتدابير الأمنية بحد أقصى يبلغ ٦,٨ مليون دولار؛
- ٣ - يلاحظ أن المبلغ الذي يصل إلى ٦,٨ مليون دولار سيتم قيده كاحتياطي، وبيان طريقة استخدامه في البيان المالي، وإبلاغه إلى المجلس التنفيذي في الاستعراض المالي السنوي.

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٢٨/٢٠٠٤

## التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج المشورة التقنية

### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علما بالتقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج المشورة التقنية (DP/FPA/2004/16)؛
- ٢ - يشدد على الأهمية الاستراتيجية للمساهمة الفعالة في الاستجابة للأولويات القطرية على النحو الوارد في الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر حيثما وجدت، والتقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلا عن التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يطلع المجلس التنفيذي، حيثما يتسنى ذلك، على جدول زمني موجز يغطي فترة سنتين للأنشطة المحددة زمنيا التي يمكن برمجتها لزيادة فعالية مشاركة أفرقة الخدمات التقنية القطرية في الورقات الاستراتيجية للحد من

الفقر، والنُهج القطاعية الشاملة، والتقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك في الأنشطة الأقاليمية؛

٣ - بحث صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستمرار في إعطاء أولوية عالية لمتابعة النتائج المستهدفة من برنامج المشورة التقنية، ولاسيما عندما تتعلق بتنمية القدرات الإقليمية الوطنية وتقديم توصيات للحوار المتعلق بالسياسات العامة؛

٤ - تؤكد لصندوق الأمم المتحدة للسكان أهمية إقامة الشراكات الاستراتيجية مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والشركاء الآخرين في برنامج المشورة التقنية، ويؤكد كذلك أنه ينبغي أيضا إعطاء أولوية عالية لهذه الشراكات في إطار برنامج المشورة التقنية؛

٥ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ استعراضا جديدا للأثر الذي يتركه برنامج المشورة التقنية على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الواردة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وذلك بالتشاور الوثيق مع شركائه الاستراتيجيين، وبما في ذلك سبل مواءمة دورة برنامج المشورة التقنية.

٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٢٩/٢٠٠٤

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض السنوي للحالة المالية

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالوثيقتين DP/2004/34 و DP/2004/34/Add.1؛

٢ - يسلم بما لزيادة التبرعات وإمكانية التنبؤ بها ودفعها في أوقاتها المقررة من أهمية أساسية في الحفاظ على السيولة وتسهيل استمرار تنفيذ البرامج؛

٣ - يرحب بالزيادة المشجعة في المساهمات في الموارد العادية (الأساسية) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة الثالثة على التوالي في عام ٢٠٠٣، ويلاحظ الزيادة التي تحققت في الموارد الأخرى (غير الأساسية)؛

٤ - يسلم كذلك بأن زيادة تقاسم الأعباء عامل أساسي في تحقيق الاستدامة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأجل الطويل؛

- ٥ - يدعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة مشاركتها في التمويل، مع إعطاء الأولوية للموارد العادية (المساهمات الأساسية) على الموارد الأخرى (المساهمات غير الأساسية)؛
- ٦ - يهيب بجميع البلدان المساهمة تسديد اشتراكاتها في وقت مبكر لتحقيق عدة أهداف، منها تجنب حدوث اختناقات في السيولة؛
- ٧ - يهيب أيضا بالدول الأعضاء التي يمكنها ذلك أن تعلن تعهداتها بتسديد الاشتراكات والجدول الزمني لتسديدها لعدة سنوات مقبلة، والالتزام بتلك التعهدات وبذلك الجدول بعد ذلك؛
- ٨ - يؤكد على ضرورة استفادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من النجاحات التي حققتها في الإدارة التي تركز على النتائج، وأن يواصل تحسين الممارسات الإدارية التنظيمية والمالية في المجالات الرئيسية، مثلما من خلال تنفيذ نظام "أطلس" في كافة أنحاء المنظمة، ومواصلة صقل إطار إدارة التكاليف الاستراتيجية والتنفيذ الفعال لتوصيات مراجعة الحسابات.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣٠/٢٠٠٤

إدارة التكاليف الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآثارها على استرداد التكاليف

#### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علما بمواءمة مبادئ استرداد التكاليف، الواردة في التقرير المتعلق بإدارة التكاليف الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآثارها على استرداد التكاليف (DP/2004/35)، والتي سيؤدي اعتمادها من جانب مؤسسات الأمم المتحدة إلى زيادة الشفافية وإمكانية المقارنة بين استرداد التكاليف في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة؛
- ٢ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف المشاورات من أجل زيادة مواءمة مبادئ استرداد التكاليف، بهدف تحديد العناصر المشتركة في كل فئة من فئات التكاليف تحديدا واضحا، وبيان أسباب الاختلافات الناشئة عن اختلاف الولايات وطرائق العمل؛

- ٣ - يؤيد قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالذات، بصورة مؤقتة، بتنفيذ هذه المبادئ المواءمة وتطبيقها في سياسة استرداد التكاليف، ولاسيما فيما يتعلق بتقاسم التكاليف غير المباشرة المتغيرة على نحو متناسب بين جميع مصادر التمويل؛
- ٤ - يؤكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا بد وأن يكفل الاسترداد الكامل، على المستوى الإجمالي، لجميع التكاليف الفعلية لتنفيذ الأنشطة الممولة من تقاسم تكاليف البرنامج الإنمائي مع أطراف أخرى، ومن مساهمات الصناديق الاستثمارية، ومن تقاسم التكاليف مع البلدان المشمولة بالبرامج؛
- ٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم تقرير في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ عن خيارات شفافية الإبلاغ عن الإيرادات المتحققة من استرداد التكاليف، بما في ذلك إمكانية إدراج هذه الإيرادات في حساب ميزانية الدعم لفترة السنتين التالية؛
- ٦ - يطلب أيضا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس، في دورته التي سيعقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اقتراحا مفصلا يتضمن معايير واضحة لتشجيع الحوافز على تقديم مساهمات مرنة وغير مخصصة في الأوقات المحددة إلى الصناديق الاستثمارية، تقاسم تكاليف البرنامج الإنمائي مع أطراف أخرى، وتقاسم التكاليف مع البلدان المشمولة بالبرامج للوصول إلى هذا المستوى الإجمالي، وذلك بغية النظر في المعدلات المعمول بها بموجب هذه السياسة؛ ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع هذا التقرير بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء المهتمة؛
- ٧ - يؤكد أن المعدلات الجديدة المطبقة بموجب هذه السياسة يجب ألا تُطبق إلا بناء على قرار من المجلس التنفيذي؛
- ٨ - يطلب أيضا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنجاز استعراض لسياسته لاسترداد التكاليف بعدة عامين، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته التي سيعقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عن الدروس المستفادة من السياسة الجديدة، بما في ذلك المعدل الإجمالي لاسترداد التكاليف في الوقت المناسب لإعداد الإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٨؛
- ٩ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة رصد معدل التكاليف المستردة من الموارد الأخرى (غير الأساسية)؛
- ١٠ - يشجع أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة صقل نظامه لإدارة التكاليف الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال تنفيذ نظام "أطلس"، من أجل تحسين عزو التكاليف غير المباشرة للبرامج والمشاريع؛

١١ - يكرر التأكيد على أن الموارد العادية لا بد وأن تظل الأساس الذي تقوم عليه المساهمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣١/٢٠٠٤

تقرير مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

### إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بتقرير مدير البرنامج عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (DP/2004/38) وعن استمرار وضعه ككيان ذاتي التمويل؛

٢ - يشجع المكتب على مواصلة الارتقاء بالمعايير المهنية في مجال المشتريات في منظومة الأمم المتحدة من خلال وضع منهج دراسي للمشتريات يفضي إلى منح شهادات مهنية؛

٣ - يوصي بأن يواصل المكتب إجراء البحوث المتعلقة بالشراء التعاوني في منظومة الأمم المتحدة على النحو الذي طلبه الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمشتريات.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣٢/٢٠٠٤

إطار التعاون الثالث فيما بين بلدان الجنوب

### إن المجلس التنفيذي

١ - يعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب للإعداد لإطار التعاون الثالث فيما بين بلدان الجنوب، ويطلب إليها أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، باستكمال الإطار في ضوء التعليقات التي أبدتها المجلس التنفيذي من أجل توضيح مجالات من قبيل النهج الاستراتيجي والمبادرات الحافزة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن وضع خطة عملية لتنفيذه كأداة لا بد منها لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للنظر فيها بصورة نهائية في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي عام ٢٠٠٥؛

٢ - يشجع مدير البرنامج على تعيين رئيس جديد للوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب قبل عقد الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي عام ٢٠٠٥، وذلك لكفالة تنفيذ إطار التعاون الثالث تنفيذًا فعالاً؛

٣ - يقرر اعتبار التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملاً حافزاً على فعالية التنمية، وإدراجه في الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣٣/٢٠٠٤

### التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم

#### إن المجلس التنفيذي

١ - يلاحظ مع الارتياح تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمهامه المتعلقة بالتقييم في السنوات الأخيرة؛

٢ - يلاحظ مع الارتياح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر التدريب للموظفين الرئيسيين على التخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ على أساس النتائج، ويحث البرنامج على مواصلة إيلاء أولوية عليا لهذا العمل، لسبب ليس أقلها ما ورد في الفقرة ٦٨ من التقرير من أن أدوات الإدارة على أساس النتائج لم تُستوعب في المنظمة بالدرجة الكافية؛

٣ - يذكّر بقراره ١/٢٠٠٤ الذي دعا لأن تدعم الوظائف التقييمية للبرنامج الإنمائي عملية التقرير السنوي الذي يركز على تحقيق النتائج بالتركيز على تقييم أنشطة البرنامج الإنمائي وفعالته، ويؤكد في هذا الصدد أن تقييم النتائج الإنمائية ينبغي أن يكون أولوية لمكتب التقييم؛

٤ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة إيلاء أولوية عليا لعمل فريق الأمم المتحدة للتقييم، ويؤكد أن كيانات الأمم المتحدة، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يمكن أن تستفيد بدرجة كبيرة من مواصلة تعزيز تعاونها في ميدان التقييم، ولاسيما على المستوى القطري، لدعم تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٥ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يضيف إلى التقرير السنوي القادم مرفقا عن التقييم، يتضمن لمحة عامة عن جميع أعمال التقييم التي يقوم بها مكتب التقييم بالبرنامج الإنمائي، والتقييمات التي قام بها البرنامج الإنمائي على المستوى المحلي.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣٤/٢٠٠٤

## إطار التعاون العالمي الثاني

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - **يحيط علما مع القلق بنتائج تقييم إطار التعاون العالمي الثاني** (DP/2004/41)، وإن كان يرحب بما اتسم به التقييم من انفتاح وصراحة؛
  - ٢ - **يحيط علما أيضا برد الإدارة على تقييم إطار التعاون العالمي الثاني (الوثيقة** (DP/2004/42)؛
  - ٣ - **يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في** تقرير التقييم في وضع تفاصيل إطار التعاون العالمي الثالث؛
  - ٤ - **يقدر النظر في إطار التعاون العالمي الثالث المقترح في ضوء تقرير التقييم ورد** الإدارة في الدورة التي سيعقدها المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بغية زيادة تركيز إطار التعاون العالمي الثالث وتكامله.
- ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣٥/٢٠٠٤

## تقديم المساعدة إلى الصومال

## إن المجلس التنفيذي

- ١ - **يحيط علما بالحالة الراهنة في الصومال وآثارها فيما يتعلق بالحاجة إلى** المساعدة الإنسانية والإنمائية وإيصالها إلى الشعب الصومالي؛
- ٢ - **يعتمد النهج الاستراتيجي للمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** فيما يتعلق بتعزيز السلام والأمن بالتركيز على المجالات الثلاثة التالية:  
الأمن وسيادة القانون؛  
الحد من الفقر؛  
تسيير دفة الحكم والإدارة العامة والمجتمع المدني؛
- ٣ - **يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعبئة الموارد وإقامة** الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك عن طريق عملية النداءات الموحدة، والدعم المباشر المقدم من المانحين وضمن إطار الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال التابع لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة؛

- ٤ - يشجع أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التعاون مع منتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في التطورات الراهنة المتعلقة بالمساعدات الدولية وترتيبات التنسيق لدعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية الصومالية مستقبلا؛
- ٥ - يأذن لمدير البرنامج بأن يواصل اعتماد الموافقة على المشاريع المتسقة مع النهج الاستراتيجي على أساس كل حالة على حدة.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣٦/٢٠٠٤

### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

#### إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علما مع القلق بالإسقاطات المالية وإسقاطات ترحيل رصيد الصندوق الواردة في تقرير المدير التنفيذي؛
- ٢ - يطلب إلى لجنة التنسيق الإداري أن تقدم إلى المجلس التنفيذي، في الدورة التي سيعقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تقريرا عن تقييمها للتقدم المحرز في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتوجيه الذي توفره للمكتب؛
- ٣ - يعرب عن تقديره للروح القيادية التي أبداهها المدير التنفيذي وفريقه الإداري في الجهود المبذولة من أجل تحسين الحالة المالية للمكتب، ويحث المدير التنفيذي على مضاعفة الجهود التي يبذلها من أجل تنفيذ عملية إدارة التغيير وكفالة المساءلة المالية في المكتب؛
- ٤ - يؤكد أهمية زيادة المكتب لحجم أعماله من خلال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى مدير البرنامج الإنمائي، بصفته رئيس لجنة التنسيق الإداري، أن ينقل رأي المجلس هذا إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في أقرب وقت ممكن؛
- ٥ - يحيط علما بالتعليقات الأولية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ويقرر تأجيل مواصلة النظر في هذه المسألة إلى الدورة التي سيعقدها المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عندما يُقدم التقرير رسميا إلى المجلس التنفيذي مشفوعا بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.
- ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤



٣٧/٢٠٠٤

## تقرير مرحلي بشأن الخيارات المتعلقة بنموذج الأعمال التجارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المستقبل

### إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علماً** بالتقرير المرحلي بشأن الخيارات المتعلقة بنموذج الأعمال التجارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في المستقبل، المقدم وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٤؛

٢ - **يشير** إلى أن الجمعية العامة هي المنوطة باتخاذ قرار نهائي بشأن ولاية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومستقبله؛

٣ - **يؤكد من جديد مع التقدير** على أن الصندوق قد أسهم، من خلال برامجه للحكم المحلي والتمويل الصغير، في تحقيق نتائج لها أهميتها في الحد من الفقر، وتأثير السياسات العامة، وتبني المانحين لبرامجه؛

٤ - **يلاحظ** الاقتراح، المقدم في التقرير المرحلي، بتأمين النتائج المتحققة في الحكم المحلي وتطويرها بإدماج أنشطة الصندوق وموظفيه العاملين في مجال التنمية المحلية على شكل وحدة متميزة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تسمى مركز التنمية المحلية، وتعني في المقام الأول بأقل البلدان نمواً؛

٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع أعضاء المجلس التنفيذي وسائر أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين، بإعداد اقتراح مفصل بشأن الترتيبات التنظيمية (خطة الأعمال التجارية) للمركز الذي سُنشأ مستقبلاً، بما في ذلك إدارته وملاك موظفيه وبرامجه وترتيبات تمويله، وتقييم الفرص والمخاطر المحتملة له، وإسقاطات موارده، وعوامل نجاحه، وذلك لتيسير اتخاذ قرار نهائي بشأن الاقتراح، وتقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

٦ - **يلاحظ** الخيارات المختلفة المقترحة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لدعم تنمية القطاع الخاص المحلي، بما في ذلك أنشطة التمويل الصغير الحالية في الصندوق وتطوير تلك الأنشطة، ويؤكد على ضرورة استمرار التركيز على أقل البلدان نمواً؛

٧ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يواصل، بالتشاور الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والدول الأعضاء، بيان تفاصيل جدوى صلاحية الخيارين ١ و٢

الواردين في الوثيقة DP/2004/46، أحذا في الحسبان ما يعرب عنه المجلس التنفيذي من شواغل؛

٨ - **يطلب كذلك** إلى مدير البرنامج أن يواصل، بالتشاور الوثيق مع الصندوق والدول الأعضاء، ولاسيما أقل البلدان نمواً، بيان تفاصيل الخيارات الأخرى، بما في ذلك الحفاظ على استقلالية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والتركيز على مجالات الممارسة وفقاً لولايته الحالية، وأن يقوم أيضاً، في هذا السياق، ببيان تفاصيل إمكانية تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التي يقدمها إلى الصندوق في أنشطة الدعوة التي يضطلع بها لتعبئة الموارد اللازمة؛

٩ - **يطلب كذلك** إلى مدير البرنامج بيان تفاصيل الخيار المتعلق بإدماج أنشطة التمويل الصغير التي يضطلع بها الصندوق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك إمكانية وضع ترتيبات تنظيمية وتمويلية وإجراء تقييم لما ينطوي عليه ذلك من فرص ومخاطر، أحذا في الحسبان العناصر المختلفة المبينة في مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٤، والآراء التي أعرب عنها في المجلس التنفيذي، لتقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

١٠ - **يدعو** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مساعدة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تعبئة الموارد اللازمة لمواصلة أنشطته الحالية في مجالي الحكم المحلي والتمويل الصغير.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣٨/٢٠٠٤

**الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

**إن المجلس التنفيذي**

١ - **يحيط علماً** بالتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وفي خطة العمل المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2004/47)؛

٢ - **يرحب** بالبيان الصادر عن مدير البرنامج الذي يؤكد التزام البرنامج ببذل جهد أكثر قوة وتماسكاً وتنسيقاً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

٣ - يتطلع إلى إجراء مناقشة للاستراتيجية الشاملة للمنظمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وخطة تنفيذها في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛

٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة التي سيعقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ معلومات أكثر تفصيلاً عن مؤشرات جنسانية محددة، وكيفية إدراج ذلك كعامل حفاز على تعميم المنظور الجنساني في الإطار التمويلي المتعدد السنوات وفي نظام "أطلس" لإدارة المعلومات؛

٥ - يطلب أيضاً إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى الدورة المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ آخر المعلومات عن التقدم المحرز في الشراكة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٣٩/٢٠٠٤

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالوثيقة DP/2004/CRP.8-DP/FPA/2004/CRP.5؛

٢ - يرحب بإطار العمل المقترح للتقارير المقبلة.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٤٠/٢٠٠٤

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالوثيقتين DP/2004/CPR.9 و DP/FPA/2004/CPR.6؛

٢ - يبحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تعزيز شراكة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولاسيما على المستوى القطري، بالتعاون الوثيق مع الجهات الأخرى المشاركة في رعاية البرنامج، على النحو الذي يسهم في الاستجابة بصورة شاملة لمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛

٣ - بحث كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على كفاءة إشراك المنسق القطري لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة فعالة كعضو في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لتنفيذ البرمجة المشتركة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات الأخرى المشاركة في رعاية البرنامج؛

٤ - يسلم بضرورة زيادة تعزيز تماسك الإجراءات على المستوى القطري وأهمية مفهوم "الآحاد الثلاثة" (إطار عمل واحد متفق عليه لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز يوفر أساساً لتنسيق جهود جميع الشركاء، وسلطة وطنية واحدة لتنسيق العمل في مجال متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز تتمتع بولاية عريضة القاعدة متعددة القطاعات، ونظام قطري واحد متفق عليه للرصد والتقييم)، ويحيط علماً بالدعم المتزايد للمواءمة على المستوى القطري؛

٥ - يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على وضع شكل متوائم يتوخى تحقيق النتائج للتقرير السنوي عن أنشطتهما المتعلقة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز المقدم إلى المجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٤١/٢٠٠٤

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤

إن المجلس التنفيذي

يشير إلى أنه، خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/L.3)

و (Corr.1)؛

اعتمد تقرير دورته السنوية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/32)؛

وافق على أن ثمة حاجة لإجراء مزيد من المشاورات على مستوى المكتب قبل اعتماد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥، ومشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٥، والمواعيد المقترحة التالية للدورات في عام ٢٠٠٥؛

- الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥: ٢١-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥  
 الدورة السنوية لعام ٢٠٠٥: ١٣-٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (نيويورك)  
 الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥: ١٩-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### البند ٢

#### المسائل المالية والميزانية والإدارية

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٢٩ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية والمعلومات المفصلة المتعلقة بها؛

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٣٠ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن إدارة التكاليف الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآثارها على استرداد التكاليف؛

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٣١ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن تقرير مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

أحاط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقرير المتعلق بإدارة التكاليف الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآثارها على استرداد التكاليف (DP/2004/36)؛

أحاط علماً بالمعلومات المتعلقة بنفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/37 و Add.1)؛

### البند ٣

#### التعاون فيما بين بلدان الجنوب

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٣٢ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

### البند ٤

#### التقييم

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٣٣، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج عن التقييم؛

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٣٤، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن تقييم إطار التعاون العالمي الثاني؛

أحاط علما برد الإدارة على تقييم إطار التعاون العالمي الثاني (DP/2004/42)؛

## البند ٥

### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٣٥، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن تقديم المساعدة إلى الصومال؛

أحاط علما بوثائق مشاريع البرامج القطرية وبالتعليقات المبداة عليها:

وثيقة مشروع البرنامج القطري لموريشيوس (DP/DCP/MUS/1)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(DP/DCP/PRK)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية كوريا (DP/DCP/KOR/1)؛

وثيقة مشروع البرنامج القطري لغواتيمالا (DP/DCP/GTM/1)؛

ووافق على تمديد اطر التعاون القطري لباراغواي، وسانت هيلانة، والسنغال؛

## البند ٦

### مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٣٦، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن التقرير المرحلي

لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

## البند ١٠

### صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرر ٢٠٠٤/٣٨، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن التقرير المرحلي

لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

## البند ١١

### الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ٣٧/٢٠٠٤، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن المعلومات الإضافية عن تنفيذ خطة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

### الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

## البند ٧

### المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٢٦/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن الاستعراض المالي السنوي لعام ٢٠٠٣؛

اتخذ المقرر ٢٧/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الاحتياجات الأمنية الإضافية لحماية موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتبه في أنحاء العالم (DP/FPA/2004/17)؛

## البند ٨

### البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علما بوثيقة مشروع البرنامج القطري لغواتيمالا (DP/FPA/204/17) والتعليقات المبداة عليها؛

## البند ٩

### برنامج المشورة التقنية

اتخذ المقرر ٢٨/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج المشورة التقنية؛

## الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

### البند ١٢

#### المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

اتخذ المقرر ٣٩/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن الإطار المقترح لحل المسائل الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛

### البند ١٣

#### مسائل أخرى

##### المشاورات غير الرسمية

عقد جلسة إحاطة غير رسمية عن الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الشباب: آخر معلومات البرنامج؛

عقد جلسة إحاطة لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن الشراكة بين البرنامج الإنمائي والمنظمة؛

عقد اجتماع رفيع المستوى عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: التحضير للعمل في عام ٢٠٠٥ ما بعده؛

تقديم عرض لنموذج لتقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات مستقبلاً؛

### البند ١٤

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز

اتخذ المقرر ٤٠/٢٠٠٤، المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.



## المرفق الثاني

## عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المحددة)

**الدول الأفريقية:** إريتريا (٢٠٠٦)؛ بوتسوانا (٢٠٠٦)؛ تونس (٢٠٠٥)؛ جزر القمر (٢٠٠٤)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٦)؛ الرأس الأخضر (٢٠٠٥)؛ غامبيا (٢٠٠٦)؛ الكاميرون (٢٠٠٦).

**دول آسيا والمحيط الهادئ:** إندونيسيا (٢٠٠٦)؛ جمهورية إيران الإسلامية (٢٠٠٣)؛ باكستان (٢٠٠٤)؛ الصين (٢٠٠٦)؛ نيبال (٢٠٠٥)؛ الهند (٢٠٠٥)؛ اليمن (٢٠٠٤).

**دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي:** أنتيغوا وبربودا (٢٠٠٤)؛ أوروغواي (٢٠٠٥)؛ بيرو (٢٠٠٤)؛ السلفادور (٢٠٠٥)؛ كوبا (٢٠٠٦).

**دول أوروبا الشرقية:** الاتحاد الروسي (٢٠٠٥)؛ بولندا (٢٠٠٦)؛ الجمهورية التشيكية (٢٠٠٤)؛ رومانيا (٢٠٠٤).

**دول أوروبا الغربية ودول أخرى:** أستراليا (٢٠٠٥)؛ ألمانيا (٢٠٠٦)؛ إيطاليا (٢٠٠٥)؛ الدانمرك (٢٠٠٦)؛ السويد (٢٠٠٦)؛ فرنسا (٢٠٠٣)؛ فنلندا (٢٠٠٤)؛ كندا (٢٠٠٤)؛ المملكة المتحدة (٢٠٠٤)؛ النرويج (٢٠٠٥)؛ هولندا (٢٠٠٦)؛ الولايات المتحدة (٢٠٠٤)؛ اليابان (٢٠٠٥).